قضية كشمير وأدوات السياسة الخارجية الهندية والباكستانية

(دراسة حالة)

إعداد

خالد عبد القادر محمد

المشرف

الاستاذ الدكتور سعد أبودية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعـــة الأردنيـــة

كانون الثاني، ٢٠٠٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدتي الغالية

إلى أشقائي وشقيقتي

إلى زوجتي العزيزة

أهدي هذا العمل المتواضع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف:

((من لا يشكر الناس، لا يشكر الله))

أتقدم بجزيل شكري وتقديري لكل من أولاني معروفا بنصحه أو توجيه وإرشاده ثم تشجيعه ، لا سيما أستاذي المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور سعد أبودية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الدراسة وإثرائها وتقويمها.

ولا أنسى في هذا المقام أساتذتي الأفاضل الذين علموني في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، وكل من علمني حرفاً في السنوات الماضية، فجزاهم الله عني كل خير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	و
المقدمة.....	١
الفصل الأول: السياسة الخارجية وأدواتها(مدخل نظري)	١٠
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....	١٢
المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية.	٢١
الفصل الثاني: تطور القضية الكشميرية (١٩٤٧ - ٢٠٠٥).....	٣٩
المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية والتاريخية لإقليم كشمير.....	٤٠
المبحث الثاني: تطور القضية الكشميرية خلال الفترة (١٩٤٧- ١٩٧١).....	٤٨
المبحث الثالث: تطور القضية الكشميرية خلال الفترة (١٩٧١- ٢٠٠٥).....	٦١
الفصل الثالث: السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير.....	٧٣
المبحث الأول: السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير (١٩٤٧-١٩٧٢).....	٧٤
المبحث الثاني: السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير (١٩٧٣-١٩٨٨).....	٨٤
المبحث الثالث: السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير (١٩٨٩-٢٠٠٥).....	٩٠
الفصل الرابع: السياسة الهندية تجاه قضية كشمير.....	١٠٥
المبحث الأول: السياسة الهندية تجاه قضية كشمير (١٩٤٧-١٩٨٩).....	١٠٦
المبحث الثاني: السياسة الهندية تجاه قضية كشمير (١٩٩٠-٢٠٠٥).....	١١٦
الفصل الخامس: توظيف الهند وباكستان لأدوات السياسية الخارجية في النزاع حول كشمير	١٢٨
المبحث الأول: توظيف الأداة الدبلوماسية في النزاع حول كشمير.....	١٣٠
المبحث الثاني: توظيف الأداة العسكرية في النزاع حول كشمير.....	١٤٠
المبحث الثالث: توظيف الأداتين الاقتصادية والدعائية في النزاع حول كشمير.....	١٤٧
خلاصة واستنتاجات	١٥١
المراجع	١٥٦
الملخص باللغة الإنجليزية	١٦٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قضية كشمير وأدوات السياسة الخارجية الهندية والباكستانية (دراسة حالة)

إعداد

خالد عبد القادر محمد

المشرف

الاستاذ الدكتور سعد أبودية

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تركيز الضوء على فعالية أدوات السياسة الخارجية في نزاع مزمن يتشابه مع القضايا المعلقة بعد الحرب العالمية الثانية والذي كان نتيجة للاستعمار البريطاني ومخلفاته. كما هدفت أيضاً إلى مناقشة السياسة الخارجية الهندية والباكستانية تجاه قضية كشمير، من خلال توضيح سياسة كلا البلدين تجاه القضية والنزاع الدائر حولها، وأثر هذه السياسة على العلاقات الهندية الباكستانية. إضافة لتوضيح كيفية توظيف طرفي القضية لأدوات السياسية الخارجية في هذا الصراع.

واستندت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك أهمية كبيرة لمنطقة كشمير بالنسبة للدولتين تحول دون التوصل إلى اتفاق بشأن انهاء الخلاف بينهما، وذلك بسبب التقصير في توظيف الأداة الدبلوماسية من جانب الطرفين، حتى لو رفضت الهند، وهذا ما ساهم في عدم الوصول إلى حل لهذه القضية المزمنة التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أولاً: اعتمدت باكستان منتصف الثمانينيات بشكل خاص علي عدد من الآليات شملت، الدعوة إلى المفاوضات المباشرة مع الجانب الهندي، وتخفيض حدة الصراع مع الهند بشأن كشمير، والعمل على تدويل الصراع وموازنة الثقل الهندي، وهو ما واجه صعوبات كثيرة بسبب رفض الهند لفكرة تدويل الصراع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثانياً: ركزت الهند علي عدد من الآليات والمبادئ، كان أهمها التأكيد على اعتبار الإطار الثنائي هو الإطار الوحيد المقبول للتفاوض بشأن مشكلة كشمير وقضايا الصراع الهندي الباكستاني بشكل عام. والعمل علي جر باكستان إلي سباق تسلح، خاصة في المجال النووي، وبما يهدف إلى إنهاك الاقتصاد الباكستاني وتحميله تكاليف وأعباء اقتصادية تفوق قدراته الحقيقية بما يقوده إلي انهيار مؤكد علي المدى البعيد. والعمل على عزل النظام الباكستاني من خلال اتهامه بدعمه للإرهاب، وموازنة النفوذ والدور الباكستاني من خلال العمل علي تطوير سلسلة من التحالفات الهندية الدولية، خاصة مع روسيا والولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلي الدعم العسكري والمادي لتحالف الشمال داخل أفغانستان.

ثالثاً: انعكس استغلال الهند وباكستان للبيئة الأمنية الجديدة لأحداث سبتمبر في إدارة الصراع حول كشمير، وهو ما بدا في محاولة الطرفين ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية للتورط في الصراع، وانتزاع وعود أمريكية بتسوية هذا الصراع بعد انتهاء الحرب في أفغانستان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تحاول الدول عادة حل النزاعات فيما بينها بالطرق الودية المتعارف عليها في القانون الدولي، فإن اخفقت في ذلك عمدت إلى استخدام وسائل غير ودية تحاول بواستطها إجبار غيرها على الرضوخ لما كانت ترنو إليه من أهداف سواء أكانت مادية أو معنوية .

والنزاعات بين الدول وخاصة الحدودية كثيرة بحيث يصعب حصرها ، وقد تحدث على مساحات صغيرة أو كبيرة من الأراضي أو المياه ، بحيث إذا تم احتساب تكلفة النزاعات في بعض الأحيان، نجدها ذات كلفة هائلة ومعدومة الفائدة غالباً، إلا أن هذه المناطق المتنازع عليها والتي قد تكون صغيرة من حيث المساحة، عادة ما تتمتع بموقع استراتيجي هام، وبذلك تخرج حسابات المساحة من معادلة الأهمية، وقد تدخل العوامل والمتغيرات التاريخية والأيدولوجية أو غير ذلك من الأسباب في معادلة النزاع.

وتعد مشكلة المناطق الحدودية الدولية من أعقد المشكلات، وتتعلق هذه المشكلة بسيادة كل دولة على حدوها مع الدول المجاورة الأخرى، لأن أحد الشروط الاساسية لقيام الدولة أن يكون لها أقليم محدد جغرافياً، وتبدو هذه الصعوبة إذا لاحظنا أن كثيراً من دول العالم لم تفصل في موضوع الحدود مع جاراتها بسبب عدم الاتفاق الناجم عن المطامع التوسعية لدولة في إقليم دولة ثانية او بسبب الاختلافات العقائدية او اختلاف النظم السياسية.

ويشكل النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير أحد هذه النزاعات ، فهو نزاع على منطقة تشكل أهمية استراتيجية وتاريخية لكلا البلدين، ومن الصعب الوصول إلى حل لهذه القضية، فعلى مدى أكثر من نصف قرن كانت ولا تزال القضية الكشميرية بؤرة للتوتر في جنوب أسيا، منذ أن ظهرت كل من الهند وباكستان كدولتين مستقلتين عن بريطانيا عام ١٩٤٧م، واستمر النزاع بين الدولتين على العديد من القضايا كان محورها الرئيسي القضية الكشميرية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تدور مشكلة الدراسة حول البحث في النزاع الحدودي بين باكستان والهند حول كشمير ، أخذا بالاعتبار التطور التاريخي للنزاع والأبعاد السياسية والاقتصادية والجغرافية والعوامل المؤثرة على هذا النزاع .

أما الأسئلة التي ستتولى الدراسة الإجابة عنها فهي :

١- ما الطرق الأساسية والقانونية المتعارف عليها في القانون الدولي لحل النزاعات الدولية، وأكثرها ملائمة وقبولاً لدى الدول ؟ .

٢- ما أبرز سمات الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة كشمير، وما أثر هذه الأهمية على النزاع؟ .

٣- ما مدى فعالية أدوات السياسة الخارجية المستخدمة من قبل الدولتين في النزاع ؟ .

أهميةالدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في ناحيتين : الناحية الأولى نظرية والناحية الثانية عملية .

الناحية النظرية :

تلقي هذه الدراسة الضوء على السلوك الدبلوماسي لدولتين كبيرتين في المحيطين الدولي والإقليمي، إذا ما قورنتا باغلبية الدول من حيث المساحة وعدد السكان والقدرات العسكرية والاقتصادية، ولذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان مدى تأثير العوامل الدولية والإقليمية، والعوامل الداخلية وانعكاسها على سلوك كل من الدولتين تجاه الأخرى، كمساهمة تكشف عن النمط السلوكي لدولتين كبيرتين تعيشان في منطقة حساسة .

فهذه الدراسة تلقي الضوء على منطقة تتنازع عليها الدولتان والتي تتمتع كل منهما بأهمية جيوبولوتيكية فريدة، تتمثل بأنها تعتبر من أهم المناطق من حيث قيمتها الاقتصادية والجيوبولوتيكية والجغرافية .

أما من الناحية العملية :

تعود أهميتها إلى أنها من المتوقع أن تكون مرجعاً للدارسين والمهتمين بالنزاع الهندي الباكستاني والسياسة الإقليمية في منطقة جنوب أسيا . ويُعد هذا الموضوع من المواضيع القليلة إن لم تكن النادرة التي لم يوجه إليها الاهتمام الكافي الذي قدر لغيرها من المواضيع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

أولاً : تركيز الضوء على فعالية أدوات السياسة الخارجية في نزاع مزمن يتشابه مع القضايا المعلقة بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت نتيجة للاستعمار البريطاني ومخلفاته.

ثانياً: إبراز الاهمية الجيواستراتيجية لمنطقة كشمير .

ثالثاً : تتبع التطور التاريخي لقضية كشمير والنزاع الباكستاني الهندي حول الإقليم.

رابعاً: توضيح السياسة الباكستانية والهندية تجاه كشمير. وفعالية سياسة كل من الهند وباكستان تجاه كشمير في تخفيف أجواء التوتر في علاقتهما.

خامساً: توضيح كيفية توظيف طرفي القضية لأدوات السياسية الخارجية في الصراع.

فرضية الدراسة

تتعدد أدوات السياسة الخارجية المتاحة لأي دولة لتوظيفها في سياستها الخارجية، وفي حالة الهند وباكستان، نجد من الضروري التركيز على الأداة الدبلوماسية، على اعتبار الدولتين قويتين عسكرياً بما فيه الكفاية. وأن موقفيهما في منتهى الأهمية لدول مثل روسيا (الاتحاد السوفياتي سابقاً) والصين. وسيكون التركيز على الأداة الدبلوماسية لمحاولة استجلاء معيقات عدم نجاح هذه الدبلوماسية، حيث ستبين الدراسة هذه المعوقات سواء أكانت مرتبطة بعدم كفاءة القيادات السياسية أو الدبلوماسية أو خضوعهم لعقائد دينية كانت السبب في تعطيل مرونة العمل الدبلوماسي.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية :

((هناك أهمية كبيرة لمنطقة كشمير بالنسبة للدولتين تحول دون التوصل إلى اتفاق بشأن انهاء الخلاف بينهما، وذلك بسبب التقصير في توظيف الأداة الدبلوماسية من جانب الهند . وهذا ما ساهم في عدم الوصول إلى حل لهذه القضية المزمنة التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم)) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة

تتطلب دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تفيد بالإحاطة الكاملة بجميع مفردات العلاقة التي تحكم الدول فيما بينها ، وتحدد توجهات السياسات الخارجية لهذه الدول والآثار المترتبة على هذه السياسات ، وستستند هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي تتناسب وطبيعة الموضوع قيد الدراسة وهي:

أولاً: المنهج التاريخي: ويتضمن هذا المنهج استخدام المعلومات التاريخية والوثائق والسجلات كمصادر أساسية لبياناته ، بحيث يتم استخدام هذه الوقائع في الاستدلال وتفسير الظواهر السياسية في ضوء الخبرات السابقة عن الظاهرة وتحولاتها ، وسيتم التركيز على هذا المنهج في هذه الدراسة للوقوف على تطور السياستين الهندية والباكستانية تجاه كشمير منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ٢٠٠٥، مع تقديم استعراض لأدوات السياسة الخارجية التي قامت كل من الدولتين بتوظيفها في النزاع خلال مراحله المختلفة.

ثالثاً: منهج صنع القرار : ويقوم هذا المنهج على افتراض أن السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، ما هي إلا انعكاس للمعتقدات الفكرية أو الدينية لصانع القرار، فإذا كان النظام السياسي يعتنق مذهباً فكرياً أو دينياً معيناً ، فإن سياسته الخارجية سوف تنطلق من واقع تصوراته الفكرية وتوجهاته الأيديولوجية، ومن هنا فإن هذا المنهج يُعد الأفضل لتحليل النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير، نظراً للدور الكبير الذي لعبه الخلاف الهندوسي الإسلامي في تطور النزاع حول كشمير. وتأثر المعتقدات الدينية لصانعي القرار في البلدين بهذا الخلاف.

ثالثاً: المنهج التحليلي: يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية ، من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الأمم الأخرى ، فبواسطة التعرف على أهداف الدولة ، يمكن تصنيف وترتيب مصالحها وفقاً لنظام الأولويات ، فهناك مصالح يجب أن يدافع عنها بأي ثمن، ومصالح يحافظ عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، فعلى السياسة الخارجية أن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تضع أولاً تسلسلية مصالحها ، ثم تدرس التسلسلية الظاهرة في مبادئ سياسات الدول الأخرى وتصرفاتها. وتم توظيف المنهج التحليلي في هذه الدراسة من خلال تحليل أولويات السياسة الخارجية الباكستانية والهندية تجاه كشمير، وتجاه العلاقات بين البلدين بشكل عام.

رابعاً: المنهج المقارن: ويقوم هذا المنهج على أساس مقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة أخرى بهدف التوصل إلى مواقع الشبه أو الاختلاف فيما بينهما، ويمكن استخدام المنهج المقارن لدراسة فترات معينة في تاريخ السياسة الخارجية لأي دولة من الدول أو لمجموعة من الدول، لاستكشاف مواقع الخطأ والصواب في ظل زعامات أو قيادات سياسية متعاقبة، وتم توظيف هذا المنهج في الدراسة من خلال المقارنة بين مختلف المواقف الهندية والباكستانية تجاه تطورات الأوضاع في كشمير، وكذلك المقارنة بين المواقف السياسية للقيادات الباكستانية والهندية تجاه القضية، وخصوصاً على الجانب الباكستاني الذي شهد تبدلات عديدة في نظام الحكم، بين حكومات سياسية وحكومات عسكرية.

خامساً: منهج دراسة الحالة: يعتبر منهج دراسة الحالة منهجا متميزا يقوم على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها ، أي أن منهج دراسة الحالة نوعا من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو قبيلة أو قرية أو نظاما أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما يهدف إلى جمع البيانات و المعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة وتاريخها وخبراتها الماضية وعلاقاتها مع البيئة ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي هذه الحالة أو الوحدة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد تعميم الحكم عليه. وفي هذه الدراسة مثلت السياسة الخارجية لكل من الهند وباكستان تجاه قضية كشمير الحالة موضوع الدراسة، والتي تشكل مثالاً على تعامل وحدات النظام الدولي مع القضايا الصراعية التي تواجهها في علاقاتها مع الدول الأخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفاهيم الدراسة :

١- **التوجه :** اتجاه الدولة العام والتزامها تجاه البيئة الخارجية واستراتيجيتها الأساسية لتحقق أهدافها أو تطلعاتها الداخلية والخارجية والتعامل مع التهديدات القائمة .

٢- **سلوك السياسة الخارجية :** مفهوم يعني كل تصرف بالقول أو الفعل محدد مكاناً وزماناً يقوم به الأشخاص المخولون رسمياً بالتصرف باسم الوحدة الدولية، ويكون موجهاً إلى الوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويقاس سلوك السياسة الخارجية من خلال ثلاثة مؤشرات :

- السلوك الدبلوماسي الدولي .
- الاحداث الدولية .
- السلوك التصويتي الدولي .

الدراسات السابقة :

عند البحث عن الدراسات الأكاديمية السابقة التي تناولت العلاقات الهندية الباكستانية والسياسة الخارجية لكل من البلدين تجاه قضية كشمير، لم يتوفر للباحث دراسات أكاديمية مختصة سابقة تتعلق بموضوع هذه الدراسة، مع وجود بعض الكتب والمقالات التي تتناول العلاقات الهندية الباكستانية أو سياسة كل منهما في كشمير أو تتناول منطقة كشمير بشكل عام والتي مكنت من الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول موضوع الدراسة، مثل:

☒ أبو عامود، محمد سعد، (٢٠٠٢). **السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير**، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، قضية كشمير، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطور السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير، وتحديد أهم العوامل التي كان لها تأثير واضح على هذه السياسة على مدى نصف القرن الماضي، والتعرف على نقاط القوة والضعف فيها، إضافة إلى تناول السياسة الباكستانية تجاه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قضية كشمير، والعوامل المؤثرة على تلك السياسة، وأخيراً نقاط القوة والضعف في السياسة الباكستانية تجاه هذه القضية.

وانتهت الدراسة إلى أن باكستان وفي إطار التحولات التي يشهدها العالم والمنطقة، تحتاج إلى وضع إستراتيجية جديدة لسياستها تجاه كشمير تأخذ بالاعتبار المتغيرات الداخلية في كشمير ورؤية القوى السياسية المختلفة للقضية الكشميرية وسبل حلها، وكذلك المتغيرات القائمة على الساحة الإقليمية، ودور باكستان الإقليمي الجديد وعلاقته بكشمير، والاستفادة من تجربة نصف قرن في التعامل مع القضية الكشميرية وتحديد الأخطاء التي وقعت فيها باكستان، وكيف يمكن تجنبها، وتحديد ما تم إنجازه بوضوح وشفافية.

☒ عبد الفتاح، بشير، (٢٠٠٢). **السياسة الهندية تجاه قضية كشمير**، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، قضية كشمير، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تطور السياسة الهندية تجاه قضية كشمير، منذ نشأة القضية عام ١٩٤٧ وحتى عام ٢٠٠٢، حيث ركزت الدراسة على السياسة الرسمية الهندية وليس سياسات القوى السياسية الهندية أو حكومة إقليم كشمير.

حيث انتهت الدراسة إلى أن حكومة نيودلهي ظلت دوال سنين صراعها مع باكستان حول قضية كشمير تعزز سيادتها على الجزء الواقع تحت سيطرتها من إقليم كشمير، وفقاً لما تقتضيه طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام الدولي من ناحية، والظروف والأوضاع السياسية الداخلية والإقليمية بالنسبة لطرفي الصراع من ناحية أخرى. فتارة ما تلجأ إلى الوسائل العسكرية وشبه العسكرية، وتارة أخرى عبر وسائل دعائية وسياسية، مستفيدة في ذلك من تلك الأجواء الملائمة التي يوفرها لها الطرف الباكستاني، سواء من خلال سوء إدارته للصراع، أو من خلال أوضاعه السياسية، وإمكاناته الإستراتيجية التي تفرض عليه نمطاً معيناً من العلاقات مع العالم الخارجي، الأمر الذي انعكس في النهاية على طريقة إدارته للصراع واستراتيجيات التعامل مع الخصم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

☒ الشيخ، طارق عادل، (٢٠٠٢). **كشمير ورؤى ما بعد ١١ سبتمبر**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٨.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الموقفين الهندي والباكستاني من الأزمة الكشميرية في ضوء التوتر القائم بينهما منذ عام ١٩٤٧ والمتغيرات الدولية الجديدة التي فرضتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتبعاتها علي المستويين الإقليمي والدولي إضافة إلى القاء الضوء علي امكانيات التسوية.

وأشارت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل تسببت في تفاقم الوضع بين الهند وباكستان تتمثل في تراكمات ضاربة بجذورها منذ انفصال الدولتين عن بعضهما البعض عام١٩٤٧ الي جانب أحداث جديدة كان من أبرزها الهجمتين اللتين تعرض لهما البرلمان في ولاية جامو كشمير يوم١ أكتوبر ٢٠٠١ والبرلمان الهندي في١٣ ديسمبر ٢٠٠١ واعلان الهند أن العمليتين من تنفيذ جماعات تتخذ من باكستان مقرا لها وتربطها بالمخابرات الباكستانية علاقات قوية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الموقف الهندي والباكستاني من الأزمة الكشميرية قد تغيرا خلال السنوات الأخيرة بشكل واضح وهو الأمر الذي كانت له انعكاساته لي العلاقات الثنائية بين الدولتين بل وعلي العلاقات الباكستانية الأمريكية علي وجه التحديد. فقد أملي الوضع الدولي في مرحلة ما بعد١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما ترتب عليه من تبعات، علي متخذ القرار الباكستاني إدخال بعض التعديلات الداخلية لمرتبطة بالتناول الباكستاني لجوانب من القضية الكشميرية وخاصة ذلك الجانب المتعلق بالجماعات المسلحة المؤيدة لانفصال كشمير عن الهند علي وجه الخصوص.

☒عبد الفتاح، بشير، (٢٠٠٢ ب). **الهند وباكستان: صراع متجدد**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩

تناولت الدراسة التصعيد الجديد بين الهند وباكستان في إقليم كشمير والذي يوحى بإمكانية نشوب مواجهة شاملة بين الطرفين قد تقودهما إلى كارثة نووية. فقد اعتبرت هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة أن باكستان لجأت إلى أعمال استفزازية استنادا إلى استراتيجية التصعيد المحدود التي ترمى من خلالها إلى استدراج الأطراف الدولية للتدخل من أجل حسم قضية كشمير، استناداً على دورها في الحرب ضد الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة، إلا أن القوى الكبرى التي تنظر إلى الهند أيضاً كحليف للغرب ومصالحه، لا تنوى الوساطة بشأن قضية كشمير لأنها تعتبرها قضية خلافية ثنائية بين إسلام أباد ونيودلهى. وتركز موقف القوى الكبرى فى تحييد السلاح النووى للدولتين المتصارعتين من ناحية، ومنع حدوث أى مواجهة عسكرية بينهما قد تقود إلى كارثة نووية حتى لو جاء ذلك على حساب القضية الكشميرية وأدى إلى طمسها تماما.

ويأتي تميّز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة بأنها تركز على دراسة مدى فعالية أدوات السياسة الخارجية للدولتين تجاه الأزمة وخصوصاً استخدامات الأداة الدبلوماسية في ظل الأهمية الكبيرة التي منحها الطرفان للأداة العسكرية.

النطاق الزمني للدراسة

يمتد النطاق الزمني للدراسة منذ عام ١٩٤٧ (وهو العام الي حصلت فيه كل من الهند وباكستان على استقلالهما، وبدأ فيه الصراع حول كشمير) إلى العام ٢٠٠٦، وهو العام الذي بدأ فيه إعداد هذه الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

السياسة الخارجية وأدواتها(مدخل نظري)

تعكس السياسة الخارجية لأي دولة التوجهات والوسائل التي تنتهجها هذه الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية بما يتلاءم وإمكانياتها ، حيث إن هناك مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية والعسكرية والثقافية التي تحدّد أهداف السياسة الخارجية للدول، وقد يؤدي تفاعل هذه العوامل معاً إلى توافق هذه الأهداف ، وبالتالي تتميز السلوكيات الخارجية لها بالتعاون والانسجام . أما إذا تناقضت الأهداف فإن السلوكيات الخارجية تتسم بالصراع والتنافس .

وينظر إلى السياسة الخارجية على أنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، إذ يعد التخطيط للسياسة الخارجية أمرا ضرورياً بالنسبة لأي دولة في علاقتها مع غيرها من الدول، فهي أولاً عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه ، وثانياً لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي ليست بالمركزية، بل قوة تتوزع بين الدول بنسب غير متكافئة، ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنه للشؤون الداخلية، وذلك كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة ، بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج، وبذلك فإن انتهاج سياسة خارجية سليمة قد يضمن للدولة تحقيق أهدافها وتطلعاتها الخارجية والاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع غيرها من الدول [١].

والسياسة الخارجية للدول هي نشاطها وسلوكها السياسي الخارجي المرتبط بأهداف معينة والتي تعبر عن مصالحها، ويتم صنعها واتخاذ قراراتها من قبل الهيئات المسؤولة في الدول وفقاً لنصوص دساتيرها ، وليست الدولة وحدها التي تمارس حق التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية ، وإنما هناك منظمات دولية وإقليمية ، وقوى ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسية تتعدى الحدود الوطنية للدول ، ولها أهدافها وسياساتها تجاه الدول والمنظمات الدولية [٢].

---

(١) زكي، محمد فاضل، (١٩٧٢). **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، بغداد: مطبعة شفيق، ص٣٠.

(٢) الحمداني، قحطان سليمان، (٢٠٠٤) . **الأساس في العلوم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي ، ص٤٤٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تتشكل السياسة الخارجية للدول انطلاقاً من مجموعة من المتغيرات كطبيعة النظام الدولي وشكل النظام السياسي، والمقدرات الوطنية للدولة، والتوجهات المجتمعية مثل الثقافة السياسية والنسق العقيدي الوطني وغيرهما. ويختلف الوزن النسبي لتلك المتغيرات في تشكيل السياسة الخارجية للدولة بمجموعة القيم التي تعتنقها النخبة السياسية الحاكمة، ويقصد بذلك مدى التزام تلك النخبة بمجموعة من القيم الفكرية العليا التي تحدد إطار السياسة الخارجية، التي تستمد منها شرعية التصرفات في ميدان العلاقات الدولية [١].

ولا يتحرك صانع القرار السياسي الخارجي لأي دولة كانت من فراغ ولا يصوغ قراراته دون اعتبار لمتغيرات عديدة ليست نابعة من ظروف بلده فحسب، بل هي استجابة لظروف خارجية لا يجد صانع القرار مناصاً من الاستجابة لها، وهذه المتغيرات تعرف بالبيئة العملية الخارجية التي تشمل النظامين الإقليمي والدولي[٢].

وبعد تحديد أولويات وأهداف السياسة الخارجية، يأتي دور أدوات أو وسائل السياسة الخارجية، وتترجم الدولة عادة مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة يأتي في مقدمتها (الأداة الدبلوماسية Diplomacy، الأداة الاقتصادية Economic، الأداة العسكرية Military، الأداة الإعلامية أو الدعائية Propaganda) .

وسيلقي هذا الفصل الضوء على مفهوم السياسة الخارجية والأدوات التي تستخدمها الدول في تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء ضمن تفاعلات النظام الدولي أو النظام الإقليمي الذي تعيش الدولة في إطاره. وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية

---

(١) الصويغ، عبد العزيز حسين، (٢٠٠١) . **المملكة العربية السعودية وتنمية العالم الإسلامي**، الرياض : أوراق للنشر والبحوث والإعلام ، ص٣١.

(٢) أبو دية، سعد، (١٩٨٣). **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، عمان: منشورات دائرة الثقافة والفنون، ص١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مفهوم السياسة الخارجية

إن الإلمام بالمفهوم العام لـــ" السياسة الخارجية" لأية دولة، يساهم كثيراً في فهم العلاقات الدولية، وخاصة في بعدها السياسي (اليومي)، والذي يُشار إليه بـــ" السياسة الدوليـــة" ، حيـــث يمكن تعريف "السياسة الدولية"، بأنها" مجموع السياسات الخارجية لدول العالم المختلفة (وخاصة صاحبة التأثير الأكبر، والنفوذ الأوسع) وتفاعل هذه السياسات فيما بينها. كما يمكـــن تعريـــف السياسة الدولية على أنها : " أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تعرف بالدول القومية". أما العلاقات الدولية فيمكن تعريفها بأنها: "كافة أشكال التفاعل بين أعضاء المجتمع الدولي سواء كان الأعضاء دولاً أو منظمات " وبمعنى آخر : "هي جميع العلاقـــات الـــسياسية والعـــسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة بين الدول عبر منظماتها السياسية الرســـمية أو غيـــر الرسمية أو عبر مواطنيها"[(١)].

فسياسة دولة ما نحو دولة أو منطقة أخرى أو قضية معينة، تمثل جزءاً مـــن الـــسياسة الخارجية للدولة الأولى، وغالباً ما تجابه بسياسة (خارجية) للدول الثانية أو الأخرى، كرد فعـــل (سلبي أو إيجابي) من الدول الثانية والأخرى، على سياسة الدول الأولى وتفاعل هاتين السياستين ينتج عنه سياسة (دولية) معينة تتجسد في أحداث ووقائع، عاجلة أو آجلة، معينة[(٢)].

ويحظى مفهوم السياسة الخارجية باهتمام ملحوظ من جانب الباحثين والقادة الـــسياسيين على حد سواء نظرا لارتباطه بحياة الأفراد والشعوب في عالمنا المعاصر . و إذ ا مـــا أردنـــا إعطاء تعريف للسياسة الخارجية فإننا نلحظ أنه ليس من السهل إعطاء تعريف شـــامل ودقيـــق للسياسة الخارجية ، وذلك تأسيساً على عدم وجود اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة .

---

(١)الحلوة، محمد، (١٩٨٤). **العلاقات الدولية** ، ط١ ، عمان: دار الكرمل، ص٢٨٤.

(٢) فاضل، صدقة يحي، (٢٠٠١). **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، فـــي: الـــسياسة الخارجيـــة للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض: معهد الدراســـات الدبلوماسية في وزارة الخارجية السعودية، ص٥٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية إلى السياسة الخارجية باعتبارها: " النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل. وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي. ويفيد مصطلح "الحدود" (boundary) ضمنياً أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: بيئة داخلية أو محلية وبيئة خارجية أو عالمية. لذا فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين الأوساط المختلفة(١).

وتُعرف موسوعة ويكيبيديا (Wikipedia Encyclopedia) على شبكة الإنترنت السياسة الخارجية بأنها:" مجموعة من الأهداف السياسية التي تسعى إلى تلخيص الكيفية التي تتفاعل فيها الدولة مع الدور الأخرى في النظام الدولي. وتصمم السياسات الخارجية عادة للمساعدة في حماية المصالح الوطنية للدولة وأهمها الأمن الوطني، وكذلك الأهداف الأيديولوجية والاقتصادية للدولة(٢).

ويرى أيان مانرز (Manners) أنه يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها: " محاولات الحكومات للتأثير على أو إدارة الأحداث خارج حدود الدولة" (٣).

أما الصيني يوفان هاو (Hao) فيشير إلى أن السياسة الخارجية يمكن أن يتم تعريفها على أنها مجموعة من الاتجاهات أو الأساليب، والأفكار، والقرارات، والمناهج، وردود الأفعال الحكومية والتي تأتي بشكل مكتوب أو غير مكتوب والتي تتمحور باهتمامها حول القضايا الخاصة بالعلاقات مع الدول الأخرى(٤).

---

(١)ايفانزر، غراهام، نيونهام، جيفري، (١٩٩٨). **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي، موقع مركز الخليج للأبحاث على الإنترنت : http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

(٢)Wikipedia Encyclopedia on the Internet (**Foreign Policy**): http://en.wikipedia.org/wiki/Foreign_policy

(٣) Manners, Ian., (2001), **The Foreign Policies of European Union Member States**, Manchester: Manchester University Press, p2.

(٤) Hao, Yufan, (2005), **China's Foreign Policy Making,** Hampshire: Ashgate Publishing, Ltd. p97.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير فنسنت بولارد (Pollard) إلى أن السياسة الخارجية يمكن تحديد مفهومها باعتبارها: " التفضيلات الواضحة والتي يمكن التصريح بها وتحديدها من اجل المحافظة على ملامح الوضع القائم في السياسة الدولية، وذلك إما من خلال تغيير ترتيبات القوة الحالية باتجاه معين، أو من خلال التكيف معها بشكل متدرج" (١).

ويرى رودجر سوييرنجن (Swearingen) أن السياسة الخارجية :"هي مجمل توجهات ومواقف الأمة وأفعالها تجاه الأمم الأخرى والمناطق الأخرى في العالم، فهي الأهداف والحاجات الحكومية التي يجب تطبيقها في العلاقات الخارجية"(٢).

بيد أن أية محاولة لتعريف السياسة الخارجية انطلاقاً من حقائق ملموسة تكون ناجحة، إذ إن دراسة المعطيات التي تكون السياسة الخارجية هي عملية مساعدة في فهم القرار السياسي لدولة ما. وما السياسة الخارجية إلا شيء أقل من مجموع كل السياسات التي لها تأثير على علاقة الدولة بالدول الأخرى، كما أنها أكثر من تصرف تقوم به الدولة لمواجهة حدث ما وأشمل من ذلك ، فالسياسة الدفاعية تصبح سياسة خارجية عندما تبدأ القوات العسكرية بالعمل عبر الحدود أو تظهر نوعاً من التهديد ، والتجارة الخارجية تصبح أيضاً سياسة خارجية إذا ما توقفت هذه العلاقة بين الدول على طبيعة التواصل بينها. وكذلك سياسة المساعدات أو الاستثمارات أو الاتصالات الدبلوماسية، ويدخل في ذلك ولا شك تقدير الإمكانيات وقراءة التاريخ واستطلاع الوضع الدولي إلى غير ذلك(٣).

ولا شك أن أهل الاختصاص قد اختلفوا فيما بينهم في تعريف وتحديد طبيعة السياسة الخارجية، وذلك لسبب أساسي مفاده أنها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفياً وأكاديمياً عن بعض، ومرد هذا الاختلاف هو العلاقة بين موضوع السياسة الخارجية وكيفية

---

(١) Pollard, Vincent Kelly, (2004), **Globalization, Democratization and Asian Leadership,** Hampshire: Ashgate Publishing, Ltd. p9.

(٢) Swearingen, Rodger. (1962), **The World of Communism: Answers to the 100 Questions Most Often Asked by American High School students**, Boston, Houghton Mifflin, p157.

(٣) الحضرمي، عمر، (١٩٩٢) . **البعد الاقتصادي في محددات السياسة الخارجية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ، ص٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراستها، ومن هنا تعددت التعريفات الخاصة بالسياسة الخارجية وتنوعت حسب الباحثين وتوجهاتهم السياسية[١] .

فعلى سبيل المثال تشير المراجع السياسية إلى أن السياسة الخارجية يمكن أن تُفهم بأنها مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، أو أنها الخطة، أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية، أو القرارات السياسية الخارجية، أو الغايات التي ترنو الدول لإنجازها، والأساليب والإستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على ظروفها الدولية، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى تغيير البيئة الخارجية، أو أنها مجموعة ردود الأفعال على التغيرات البيئية، أو السياسة التي تنطلق منها الدولة حيال غيرها، أو منهج العمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي قصد تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي يتفق والهدف أو الأهداف المحددة سلفاً، أو أنها أفعال حكومة إحدى الدول في علاقتها مع حكومات الدول الأخرى[٢].

ولا شك في أن تعدد التعريفات للسياسة الخارجية إنما يعكس تعقيدات ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها. وبناءً على ذلك يعرف السياسة الخارجية بأنها " مجموعة من الإجراءات والمواقف التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول، وأيضاً من خلال ردود الفعل نحو القضايا والأحداث الدولية والتي يكون لها ارتباط بالمجتمع الدولي، والتركيز على المصلحة الوطنية" كما يرى أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولة من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي" [٣].

---

(١) الهزايمة، محمد عوض، (١٩٩٩) . **السياسة الخارجية الأردنية: في النظرية والتطبيق**، عمان: دار عمار، ص٢١.

(٢) الرمضاني، مازن إسماعيل، (١٩٩٢). **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، بغداد: دار الحكمة، ص ص ٢٥-٢٦.

(٣) سليم، محمد السيد، (١٩٩٨) **تحليل السياسة الخارجية** ، ط٢ ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ص٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن برنامج العمل الخارجي للدولة ظاهرة ليست قابلة للوصف فقط، كما تقول بذلك المدرسة التقليدية، ولكن أيضاً للتفسير والتنبؤ، فالتفسير العلمي للسياسة الخارجية إنما هو تحديد مجموعة العوامل الموضوعية الداخلية والخارجية التي تؤثر على السياسة الخارجية. لأن السياسات الخارجية لا تحدد وتتغير بفعل المصادفة أو طبقاً لأهواء القادة السياسيين، إنما استناداً إلى مجموعة من العوامل الموضوعية التي تمكن دراستها من فهم وتفسير السياسة الخارجية للدولة. لكن أثر هذه العوامل على السياسة الخارجية يتم عادة من خلال فهم صانع قرار السياسة الخارجية لها(١).

ويعرف بطرس غالي وخيري عيسى السياسة الخارجية بأنها "السياسة التي تدير نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها ، أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي وبين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الالتزام" (٢).

ويُشار إلى تعريف الكاتب السياسي الأمريكي "ليبمان" للسياسة الخارجية، حيث قدم ما يكاد يكون معادلة تتركب منها السياسة الخارجية، إذ قال: "أن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام، ثم يعرف الالتزام الخارجي بأنه "كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم تنفيذه استعمال القوة، وتتضمن تلك القوة الجيش، والمواد الأولية ، والروح المعنوية للشعب، ويرى "ليبمان" أن محور السياسة الخارجية هو أن تكون القوة اللازمة لتنفيذ الارتباط الخارجي أكثر مما يتطلبه هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس فالعدو المحتمل إما أن يخشى تلك القوة فيحجم عن المهاجمة ولا يخاطر بمعادلتها، وإما أن يغامر فلا يجني غير الهزيمة" (٣).

---

(١) المرجع السابق، ص١٧٤.

(٢)غالي، بطرس، وعيسى، محمود خيري، (١٩٨٩). **المدخل للعلوم السياسية** ، ط٧ ، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، ص٣٠٩.

(٣) Lippmanin, Walter, (1943), U.S.A Foregin Policy, Boston, p9.

نقلاً عن: غالي، مرجع سابق، ص٣٠٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرف باحثون وأكاديميون عرب السياسة الخارجية بما يلي:

- " أنها مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها، والتي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية" (١).

- "السياسة الخارجية هي كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية، فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية" (٢) .

- "أنها عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي، يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك، وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات، و أن رسم السياسة الخارجية تبدأ ببيان الأهداف التي تسعى الدولة إلى بلوغها وفق ما تؤمن به من معتقدات، وتنتهي بتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وتعتمد هذه العملية على عنصرين رئيسيين: المعلومات المتعلقة برسم السياسة الخارجية وصانعو تلك السياسة"(٣).

- "إن السياسة الخارجية هي عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية، وتحديد اتخاذ الوسائل التي تتبعها (أو تفكر في إتباعها) لتحقيق تلك الأهداف" (٤).

وأن السياسة الخارجية للدول تتشكل وفقاً لظروفهم الوطنية ولقيم وفهم صانعي السياسة (العوامل الداخلية) وللمحيط الدول والإقليمي الذي يوجدون فيه (العوامل الخارجية) . وهذا التعريف يحتوي على التقسيم المتعارف عليه في أدبيات السياسة الخارجية للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، فمن أشهر هذه النماذج في تصنيف العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية

---

(١) فضة، محمد، (١٩٨٠). **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث**، ط١، عمان: الجامعة الأردنية، ص١٨.

(٢) مصباح، زايد عبيد الله، (١٩٩٩). **الدبلوماسية**، بيروت: دار الجيل، ص٣١.

(٣)زهرة، عطا صالح، (١٩٩٣). **في النظرية الدبلوماسية**، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ص ٢٠.

(٤) فاضل، مرجع سابق، ص٥٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هو تقسيمها إلى: **عوامل داخلية:** وهي العوامل الناشئة من البيئة الداخلية للدولة (عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأيديولوجية والتي قد تقود الدولة لاتخاذ قرار خارجي معين، وكذلك عوامل تتعلق بمستوى التحديث في الدولة وبخصائص وتصورات القائد السياسي صانع السياسة الخارجية. **وعوامل خارجية:** وهي العوامل الناشئة من البيئة الخارجية للدولة (تتعلق في معظمها بطبيعة العلاقات الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي[١].

ولا شك في أن أهمية السياسة الخارجية تتأتى من كونها إحدى حقول المعرفة التي تأثرت بعدة مؤثرات كغيرها من حقول المعرفة الأخرى. واهم ما يميزها اهتمامها بشكل خاص بكل ما يؤثر في عملية صنع القرار السياسي ، سواء على مستوى البيئة الداخلية أو المحيط الخارجي، وإذ ا كان علماء السياسة قد درجوا في الماضي على تناول السياسة الخارجية كجزء من التاريخ الدبلوماسي وحصر اهتمامهم في معالجة مسائل تقليدية كقضايا الحرب والسلام والمعاهدات الدولية والاعتراف الدولي وتسوية المنازعات الدولية ، فإن الاتجاهات الحديثة قد بدأت تولي اهتماما ً كبيرا لعدة أمور وقضايا أخرى وفي مقدمتها طبيعة النظام السياسي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية ، وفكر القادة والزعماء ، ودور الرأي العام ، ودور الإعلام والدعاية ، وكفاءة الأجهزة الدبلوماسية ، الشخصية الوطنية ، وطبيعة العلاقات مع مراكز الثقل والتوجيه في النظام الدولي ، والأحلاف العسكرية ، والتكتلات الاقتصادية ، والمنظمات الدولية ، والتقدم العلمي وتأثير التكنولوجيا ، والتجمعات والأحلاف السياسية ، وأنماط وسائل الاتصال والإعلام والدعاية الدولية ، وسائل وأدوات التجسس والتجسس المضاد ، والمساعدات الخارجية من فنية واقتصادية وعلمية وعسكرية[٢].

---

(١) المنصور، منصور عبد الله، (١٩٩٩). **السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي للدور السعودي وأهم العوامل المؤثرة فيه**، في: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ص١٧٥.

(٢)القباع، عبد الله سعود، (١٩٨٦). **السياسة الخارجية السعودية**، مطابع الفردوس، الرياض، ص٢٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا تكون السياسة الخارجية في معناها الواسع هي عبارة عن الوسائل التي تختارها الدولة لتحقيق أهدافها على الساحة الدولية. وبذلك تكون جميع الدول معنية بمخاطر السياسة الخارجية بحثاً عن حفظ الذات والأمن وتحقيق الاكتفاء وبناء النفوذ والهيبة والقومية. كما تدور السياسة الخارجية في هذا السياق حول محور تقديم أفضل السبل التي يمكن انتهاجها للوصول إلى الغايات، وتغدو السياسة الخارجية مرادفة للأهداف، وهي أيضاً حزمة من النشاطات التي لها اختصاص بالخارج حيث تجري عملية تفاعل داخلية مع معطيات وأوضاع دولية، أو هي حزمة من النشاطات التي لها اختصاص بالخارج أو مجموعة القرارات التي تتخذها دولة ما تجاه قضية معينة أو دولة ما أو منظمة دولية يستهدف من ورائها أو بواسطتها تغيير ظروف وحقائق معينة خارج حدود هذه الدولة(١).

وبناءً عليه لا يعتبر كل نشاط خارجي للدولة متضمنا للسياسة الخارجية ، ما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة ، فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية ، فمحور السياسة الخارجية يتمثل في تقرير أفضل السبل التي يمكن اتخاذها لدفع الأهداف التي تنصب عليها السياسة الخارجية إلى الأمام (٢) .

وإضافة لذلك فإن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها ، وإنما تتضمن أيضاً البرامج والأدوار والأهداف والسياسات ، ولا بد هنا من الإشارة إلى أهمية التخطيط للسياسة الخارجية ، وهو أمر ضروري بالنسبة للدول الحديثة فهي(٣):

أولاً : عضو في مجتمع دولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه .

ثانياً :- إن القوة السياسية في المجتمع الدولي هي قوة ليست بالمركزية ، وإنما هي قوة موزعة بين الدول بنسب غير متكافئة .

---

(١) الحضرمي، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢) كانتور، روبرت، (١٩٨٩). **السياسة الدولية المعاصرة** ، ترجمة احمد الظاهر ، ط١ ، عمان: مركز الكتب الأردني ، ص٤٠٩.

(٣)الهياجنة، محمد، (٢٠٠٠). **مبادئ العلوم السياسية** ، ط١ ، عمان: المكتبة الوطنية، ص٣٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويختلف تخطيط الدول لسياستها الخارجية عن تخطيطها لسياستها الداخلية ، في كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك في الخارج ، فالسياسة الخارجية ليست مجرد أفكار وتصورات ومبادئ ، وإنما هي عملية متكاملة تخضع للتحضير والإعداد بداية ، وصولا إلى تحقيق الأهداف مع الأخذ بعين الاعتبار حقائق الواقع كما هي والسعي للتكيف معها [١].

ومهما كانت دولة ما متميزة بقدرتها على العمل على تعزيز مصالحها، فقد تكون مهارة وتصميم دبلوماسييها وتسيير دبلوماسيتها حاسمة بالنسبة للنتيجة. ومن المفيد التفريق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، إذ إنهما يستخدمان في بعض الأحيان كمصطلحين مترادفين في النصوص التقليدية. فبينما تشير الدبلوماسية إلى الطريقة التي يتم بها تسيير العلاقات، فإن السياسة الخارجية تشير إلى الموضوع. ويظل هذه أفضل مصطلح يستخدم ليشمل علاقات دولة ما مع العالم الخارجي[٢].

---

(١) زكي، مرجع سابق، ص٣٠.

(٢) غراهام ايفانزر وجيفري نيونهام، (١٩٩٨). **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي، موقع مركز الخليج للأبحاث على الإنترنت : http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أدوات السياسة الخارجية

يجمع علماء العلاقات الدولية وأساتذة العلوم الاجتماعية على أن الدولة الحديثة ما هي إلا كائن حي يسعى للحفاظ على وجوده وعلى تحقيق أكبر قدر من الفوائد لتدعيم هذا الوجود والدفاع عنه. ومع اختلاف أهداف الدول وتعدد مصالحها إلا أنها تسعى-بدون تمييز- إلى ممارسة دور متشابه في الحفاظ على ما تعتقد أنه يحقق هذا الوجود ويعزز إمكانيات البقاء. وإذا كانت قوة الدول هي المفتاح الحقيقي لممارسة إستراتيجية النفوذ، فإن وسائل الدول في الدفاع عن مصالحها وأهدافها تظل مرتبطة إلى حد كبير بما يتوفر لهذه الدول من وسائل وأدوات يمكن توظيفها لخدمة أغراضها وأهدافها الوطنية[١] .

ورغم أن وسائل وأدوات الدول الصغرى في تنفيذها لسياستها الخارجية تختلف عن وسائل وأدوات الدول الكبرى التي تملك القوة بأشكالها المختلفة، إلا أن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة بصفة رئيسية في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها ومصالحها هي أربع أدوات هي [٢]:-

أولاً :- الأداة الدبلوماسية Diplomacy.

ثانياً :- الأداة العسكرية Military.

ثالثاً :- الأداة الاقتصادية Economic.

رابعاً :- الأداة الدعائية Propaganda..

ويختلف استخدام الدول لهذه الوسائل تبعاً للظروف المحيطة بكل دولة، وبحسب الأهداف التي تريد تحقيقها أو التأثير فيها. وسنتناول في هذا المبحث توضيحاً لكل أداة من هذه الأدوات ومجالات استخدامها.

---

(١) القباع، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٢)الهياجنة، مرجع سابق، ص٤٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً :- الأداة الدبلوماسية (Diplomacy) :

تعتبر الدبلوماسية الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول لا سيما في وقت السلم ، وعرفت الدبلوماسية منذ زمن بعيد فكانت وسيلة للاتصال والتفاهم بين الجماعات البشرية المتجاورة ، ولكنها تطورت لتأخذ شكل إقامة علاقات ودية متبادلة بين السلطات السياسية ، فالوظيفة الدبلوماسية كانت وظيفة تمثيل واتصال، ثم اتسعت لتشمل المفاوضة وعقد المعاهدات وفض النزاعات [١].

وأصل مصطلح "دبلوماسية" مشتق من مفردة "دبلوما" المشتقة من فعل دبلوم أو من يقول "دبلون" ، ويعني يطبق أو يطوي الشيء طيتين ، وكان هذا المصطلح يشير إلى المخطوط أو الرسالة أو الوثيقة الصادر عن صاحب السلطة (الحاكم) ، مهما اختلف تسمياته ، والموقعة منه والمطوية طيتين بقصد تسهيل حملها أو حفظها ، وتعطى "للمبعوث الدبلوماسي" أو "الرسول" لتسهيل مهمته ومروره ، ومع الرومان تطور المفهوم ليعني الوثيقة المحفوظة داخل الصفائح المعدنية ذات الوجهين المطبقين والمخيطين بإتقان ، وكانت تمنح لحاملها كرخصة مرور على طرقات الإمبراطورية آنذاك[٢].

وفيما بعد تطور المفهوم ليشمل –إلى جانب وثائق المرور– جميع الوثائق الرسمية والمخطوطات الخاصة بالعلاقات الخارجية للإمبراطورية والمحفوظة في أرشيف الجهاز المكلف بإدارة العلاقات الخارجية ، وتطور المفهوم بعد ذلك مع البيزنطيين والعباسيين والفرنجة ، إذ مع تطور العلاقات السياسية بين الدول آنذاك ، أمسى مصطلح الدبلوماسية يعني العلاقات الخارجية للدول ، كما يعني منفذي هذه العلاقات وخاصة السفراء والأجهزة المشرفة عليهم هرمياً حتى رأس الدولة[٣].

---

(١) بركات، نظام وآخرون، (١٩٨٩). **مبادئ علم السياسة**، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ص ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) خلف، محمود، (١٩٩٧). **النظرية والممارسة الدبلوماسية**، عمان: دار زهران للنشر، ص٦٦.

(٣) المرجع السابق، ص٦٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوطد هذا المفهوم مع ولادة أول بعثة دبلوماسية دائمة، ومع تطور الدولة القومية ، حيث بدأ ولأول مره استخدام مصطلح "دبلوماسية" وصفة "دبلوماسي" في نهاية القرن الثامن عشر ، وبالذات مع اتفاقية فيينا لعام ١٨١٥م ، حيث توسع المفهوم ليشمل سير العلاقات السياسية ما بين الدولة وإدارتها وكل ما يتعلق بها من مؤسسات وكادر بشري ، واستقر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، إذ صدّرته أوروبا الاستعمارية إلى باقي أنحاء العالم مع تصديرها للدولة السيدة على العالم ، وأصبح عرفاً دولياً مستخدماً وممارساً من جميع الأشخاص المكونين لهذا المجتمع الدولي ، وحينما يُذكر هذا المصطلح أصبح يدل على الأداة السلمية لتنفيذ العلاقات الخارجية ما بين الدول ، وحيثما يُذكر مصطلح "دبلوماسي" فانه يعني ممثل الدولة الدائم (السفير) لدى دولة أخرى أو مساعديه الذين يحملون ذات الصفة الدبلوماسية [١].

من خلال هذا التطور الجلي لمفهوم الدبلوماسية منذ القدم وحتى اليوم ، يمكن القول انه مازال المفهوم يشكل معضلة لأهل الاختصاص في القانوني الدولي العام ، ويجوز استعراض جملة التعريفات الحالية للدبلوماسية على النحو التالي :

فقد عرف قاموس أكسفورد الدبلوماسية بأنها: "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، أو أسلوب معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين"، فهي لا تضع أسس السياسة الخارجية وإنما تنفذها، وتحاول أن توفر لها الوسائل اللازمة لتنفيذها وتحقيق أهدافها [٢].

ويشير هارولد نيكسون إلى الدبلوماسية بأنها: "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين ، فهي عمل وفن الدبلوماسيين"[٣].

---

(١)غالي، مرجع سابق، ص٣٠٩.

(٢) مصباح، مرجع سابق، ص٣٢.

(٣) نيكسون، هارولد، (١٩٥٧). **الدبلوماسية** ، ترجمة محمد مختار الزقزوقي ، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ص٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرفها "كالفو" (Calvo) بأنها: "علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول المنبثقة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي ، ونصوص المعاهدات والاتفاقات". أما "أرنست ساتو" فقد عرف الدبلوماسية بأنها: ""تطبيق الذكاء واللباقة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول ، وان مهمة الدبلوماسي هي التوفيق بين مصالح بلادهِ ومصالح الدولة المعتمد لديها ، والذود عن شرف الوطن والسهر على رفع شانهِ". وكذلك عرفها "شارل دي مارتنس" بأنها: "علم العلاقات الخارجية للدول ورعاية مصالحها أو فن التوفيق بين مصالح الشعوب وبمعنى أدق علم أو فن إجراء المفاوضات". وعرفها ريفيه بأنها :"علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات"[١].

كما يشير "شارل ثاير" في كتابه "الدبلوماسي" إلى تعريف الخبير الدبلوماسي الأمريكي "جون كينان" للدبلوماسية بأنها: " عملية الاتصال بين الحكومات[٢].

وعرفها كتاب سياسيون عرب مثل إسماعيل صبري مقلد الدبلوماسية بأنها:" عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها"[٣].

ويعرف سموحي فوق العادة الدبلوماسية " بأنها مجموعة من القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسيم والشكليات ، التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم ، وشروط ممارستهم لمهامهم الرسمية، والأصول التي يترتب عليهم إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، كما أنها فن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، وعقد الاتفاقات والمعاهدات"[٤].

---

(١) فوق العادة، سموحي، (١٩٧٣). **الدبلوماسية الحديثة**، ط١ ، بيروت: دار اليقظة العربية، ص ص ٢-٣.

(٢) ثاير، شارل، (١٩٦٠). **الدبلوماسي**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص٢٦.

(٣) مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٧٩). **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ص٣٩١.

(٤) فوق العادة، مرجع سابق، ص٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عدنان البكري فيُعرف الدبلوماسية بأنها : "عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي"(١).

في حين يرى محمود خلف إن الدبلوماسية:" هي أداة وأسلوب تسيير وتنظيم العلاقات الدولية لأشخاص المجتمع الدولي لدى بعضهم البعض وبما يتماشى مع مصالحهم"(٢).

أما الدكتور علي الشامي ، فيشير إلى أن الدبلوماسية هي:"علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين ، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون ، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب"(٣).

والدبلوماسية الفعّالة هي التي تدعمها كل أدوات السياسة الأخرى التي تملكها الدولة، سواء كانت هذه الأدوات سياسية أو دعائية أو عسكرية أو استخبارية أو اقتصادية، فبدون دعم هذه الوسائل تصبح فعالية الدبلوماسية محدودة(٤).

تقوم الدبلوماسية بدور هام في نطاق العلاقات السياسية الدولية وتدعيمها وعلاج كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة ، فالدبلوماسية إذن هي بمثابة القوة المحركة للحياة الدولية ومبعث نشاطها ، وهي بمثابة الأداة لكل دولة – إذا أحسنت استخدامها – فإنها تحصل على المزايا التي تسعى إليها ، وتتبوأ المركز اللائق بها في المجتمع الدولي(٥).

تؤدي الوظيفة الدبلوماسية مؤسسة داخلية أصطلح على تسميتها وزارة الخارجية ، ومؤسسة خارجية تمثلها البعثات الدبلوماسية في الخارج ، ويتم تنفيذ الدبلوماسية المعاصرة

---

(١)البكري، عدنان، (١٩٨٥). **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، الكويت: دار الشرع للنشر، ص٤٢.

(٢) خلف، مرجع سابق، ص٧٧.

(٣)الشامي، علي حسين، (١٩٩٠). **الدبلوماسية نشأتها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، بيروت: دار العلم للملايين، ص ٣٢ .

(٤) مقلد، مرجع سابق، ص٣٩١.

(٥) مهنا، محمد نصر، (١٩٩٨). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص٢٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن ظروف الإدراك الشعبي الموسع لمسائل السياسة الخارجية وقراراتها ، وتزايد نزعة المشرعين الوطنيين بالإصرار على القيام بدور مسموع في تنفيذ السياسة الخارجية . هذا وقد أدى التقدم الكبير في وسائل المواصلات والاتصالات إلى التقليل من دور السفير ، إلا أن الميزة الرئيسة للأداة الدبلوماسية تظل ثابتة، وهي أن الدول تتابع مصالحها بما أمكنها من النشاط ، ضمن مفهوم بقاء احتمالية الصراع مع الدول الأخرى في حدها الأدنى[١].

ويقدم بطرس غالي تقييماً للأداة الدبلوماسية في السياسة الخارجية، من خلال الرد على الآراء التي تقول بأن الدبلوماسية فقدت أهميتها، ولم يعد لها ذلك الشأن الكبير الذي كان لها من قبل في العلاقات بين الدول وبعضها، وتستند هذه الآراء إلى مبرر أن الدبلوماسية لا تقوم في الواقع سوى بدور تابع للدور الذي تقوم به "القوة" بمفهومها الشامل في إدارة العلاقات بين الدول، فليس للدبلوماسي مثلاً الفضل في التوصل إلى اتفاق بين دولتين متحاربتين وإنما الفضل الأول لموازين القوة بين هاتين الدولتين، فإذا كانت متعادلة أمكن الوصول إلى حل وسط، وإذا كانت مختلة لصالح أحد الدولتين لا يمكن سوى التوصل إلى اتفاق سياسي يعكس هذا الاختلال وهكذا. والرد على هذا الانتقاد يتضمن القول أن الدبلوماسية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية لا تعمل بشكل مستقل عن غيرها من الأدوات، وفي الواقع أن أحد المبادئ الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية هو التنسيق بين أدواتها المختلفة، وفي ضوء هذا الفهم تقوم كل أداة بدورها المرسوم، فقد يكون دور الدبلوماسية هو محاولة تجنب الحرب بتأكيد النوايا الحسنة، أو إثارتها بمحاولة ابتزاز تنازلات مهينة، أو تحقيق الخديعة بأن دولة الدبلوماسي لن تحارب حتى تأخذ الفرصة في توجيه ضربة عسكرية قاضية. وهكذا فإنه من الواضح أنه كما أن القوة قد تشكل ناتج العمل الدبلوماسي فإن هذا العمل ضروري أيضاً للممارسة السليمة للقوة. كما أن الدبلوماسية تقوم بدور فعال في معالجة القضايا والأزمات بين الدول الصديقة حيث لا مجال لحسابات القوة عادة هنا [٢].

---

(١) كانتور، مرجع سابق ، ص٤٨٠.

(٢)غالي، مرجع سابق، ص٣٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً :- الأداة العسكرية (Military):-

تعدُ الأداة العسكرية أهم الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية ، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية وعلى الرغم من أن الأداة العسكرية تعد باهظة التكاليف، وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية ، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي . حيث تهيئ الأداة العسكرية "خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية". ويعتبر التفاوض من مركز قوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية، إذا ما تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها [١].

وعلى الرغم من أن الكثير من المواثيق الدولية تحظر الالتجاء إلى القوة المسلحة في العلاقات الدولية وتنظر إليه على أنه عمل غير مقبول ولا يمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعلى الرغم من أن دولاً كثيرة في العالم أطراف في هذه المواثيق والتعهدات الدولية، إلا أن ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول هي ظاهرة قائمة ومستمرة ويشهد على ذلك سباق التسلح الضخم الذي يعاني منه العالم في الوقت الحاضر[٢].

وتفرض دراسة العامل العسكري وتأثيره على السياسة الخارجية الوقوف على ثلاثة جوانب عسكرية مهمة ذات صلة بالسياسة الخارجية وهي[٣]:

الجانب الأول: هو وجود قوات مسلحة للدولة ، وهذه القوات المسلحة يكون وجودها ضرورياً لصد العدوان الخارجي، وعن طريق ذلك تحافظ الدول على كيانها واستقلال سياستها الخارجية ، لأن القوات المسلحة هي بمثابة صمام أمان لسياستها الأخرى .

---

(١) بركات، مرجع سابق، ص٣٨٨.

(٢) مقلد، مرجع سابق، ص٥٠٩.

(٣) الحديثي، هاني إلياس، (١٩٨٢). **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** ، بغداد، دار الرشيد للنشر، ص ص١١٣-١١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانب الثاني: وهو ما يتعلق بالسلاح وتملك الدولة للأسلحة الحديثة بالذات ، ولا شك، فإن الدولة التي تصنع أسلحتها بنفسها هي أكثر استقلالاً من غيرها، ويلعب كل ذلك دوراً في تأمين سياسات خارجية مستقلة .

الجانب الثالث: وهو أن الدولة الحديثة تحتاج إلى قوة بشرية مدربة على أحدث أساليب التكتيك العسكري ، فالسلاح وحد لا يكفي ، والقوة إذا ما وجدت من غير تدريب ، فإن ضررها يكون أكثر من نفعها ، والدولة الحديثة لكي تكون ذات سياسة خارجية فعالة لا بد لها وأن تستند في ضمان هذه الفعالية .

ويأخذ استخدام الأداة العسكرية في السياسة الخارجية أحد ثلاثة مظاهر[١]:

أ) القوة أداة هجومية

(١) وهو مظهر شائع من مظاهر استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، أثبتت خبرة الحروب أن الطبيعة الهجومية، تحقق أهدافاً حاسمة، وتنطوي على انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول، أو الاعتداء على استقلالها السياسي، أو تغير واقع إقليمي بالقوة، أو فرض علاقات قوى جديدة، أو تحقيق نتائج اقتصادية.

(٢) ويحقق الهجوم مزايا كبيرة للدولة وقواتها المسلحة، على رغم عدم شرعيتها في بعض الظروف.

واستخدام القوات المسلحة للتوسع والسيطرة هو سمة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة ، وهناك العديد من الأمثلة لتوظيف الأداة العسكرية (الحرب) في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة ، وأحدث مثال على ذلك الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق ، وعبر التاريخ كان الاحتلال العسكري واللجوء إلى الحرب يعكس النزعة الاستعمارية الإمبريالية لعدد من الدول في النظام الدولي ، خصوصاً تلك الدول التي امتلكت تفوقاً عسكرياً يؤهلها لممارسة الاستعمار.

---

(١) العويني، محمد علي، (١٩٨٢). **العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الإعلامية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما زاد من فاعلية وأهمية استخدام القوات العسكرية كأداة للهيمنة هو نجاح هذه السياسة في تحقيق عدد من الأهداف القومية للدول التي أخذت بها ، كما أن الأخذ بإستراتيجية الهجوم في الحرب يأتي من قناعة الدولة المهاجمة بأن الهجوم رغم ما يترتب عليه من مسؤوليات قومية وانتهاك للقوانين الدولية هو أفضل وسيلة للدفاع وتحقيق الأهداف القومية ، حيث أن الدولة التي تبدأ بالهجوم عادة ما تختار الوقت المناسب والظروف الملائمة للقتال ، وهذا عنصر هام في تحويل مجرى الحرب وتحديد نتائجها[١] .

ب) القوة كأداة دفاعية

(١) تلجأ الدول إلى هذه الحالة، إما دفاعاً عن نفسها، أو دفعاً للتهديد المؤثر على مصالحها، ويعد دعم القدرة الدفاعية للدولة، دعماً لمقدرتها على الردع، لإحباط أي هجوم معادٍ.

(٢) ويعد التخطيط الدفاعي، عملية معقدة، ومتكاملة، وتشمل في إطارها أعمالاً هجومية.

(٣) في إطار الإستراتيجية الدفاعية للدولة، قد تستخدم القوة العسكرية في نطاق حرب دفاعية، تتطور إلى حرب محدودة أو غير محدودة[٢].

إذن استخدام القوات المسلحة للدفاع هو استخدام مشروع ، حيث أن الدولة مضطرة للدفاع عن أمنها ومصالحها القومية ، كما أن الدولة التي تلجأ للدفاع تحظى بدعم وعطف الرأي العام العالمي ، حيث ينظر إليها على أنها دولة معتدى عليها . لكن مقابل الشرعية والعطف العالمي تفقد الدولة التي تلجأ لاستراتيجية الدفاع مزايا عسكرية هامة منها فقدان زمام المبادرة والاستعداد وفرض الحرب عليها في وقت يكون غير مناسب وظروف غير ملائمة . والمحصلة النهائية لإستراتيجية الحرب الدفاعية تعتمد على قدرة وإمكانيات الدولة المدافعة والروح المعنوية لشعبها، فقد تدخل الدولة في حرب دفاعية لكن نظراً لتوفر الإمكانيات لديها وقدرة قواتها على التعبئة العسكرية وتضحية شعبها تحول الحرب الدفاعية إلى حرب هجومية بعد صد الهجوم المعادي، ومن ثم تحول المعركة إلى أراضي الدولة المعتدية، وهذا يكون مشروعاً لها أيضاً [٣].

---

(١) بركات، مرجع سابق، ص٣٩٠.

(٢) العويني، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٣) بركات، مرجع سابق، ص٣٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـــ) القوة أداة للردع[١]

(١) احتل هذا الاستخدام، أسبقية متقدمة، بظهور الأسلحة النووية وتكنولوجيا التسليح، وأسلحة الفضاء، ووسائل حروب المستقبل، كوسيلة للردع، لتجنب مغامرة الدخول في حرب مهلكة.

(٢) وتفضيل تبني طبيعة الردع على الدفاع يتطلب الآتي:

أ- توفير إمكانيات كافية من القوة، لمواجهة التهديد.

ب- توافر القدرة والتصميم، على استخدام القوة للردع ــ المصداقية.

ج- أن تكون الدولة الأخرى ملمة، وعلى علم بقدرة قوة الردع والمصداقية في استخدامها.

د- التعامل مع الدولة الأخرى، بافتراض تصرفها بطريقة عقلانية من التميز والتقدير السليم.

والردع سياسة معقدة تعني في مفهومها المبسط ، أن الأسلحة تخزن والجيش يجهز لا بقصد الاستعمال في الهجوم وإنما بقصد إقناع الخصم بأنها ستستخدم فوراً لصد أي هجوم جدي يقوم به، ونجاح سياسة الردع يتطلب توفر عدد من المتطلبات الأساسية ، أول هذه المتطلبات حيازة الدولة الرادعة إمكانيات كافية من القوة لردع الدولة المهاجمة وإقناعها بأن مسار المعركة في حال وقوعها قد يتحول ضد مصلحتها. كما يجب أن يعرف الخصم المراد ردعه معرفة دقيقة الإمكانيات المتاحة لدى الدولة الرادعة . كما يتطلب الردع الناجح معرفة الدولة الرادعة للقيم التي تحكم سلوك الدولة المراد ردعها ، إذ أن الدولة العدوانية عادة ما تقوم بمغامرات عسكرية بغض النظر عن احتمالات النجاح [٢].

ونظراً لأهمية هذه الأداة فقد شكلت النفقات العسكرية – وما زالت – الجزء الأكبر من ميزانيات الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء، وذلك على حساب المشاريع الأخرى الضرورية للتنمية والتطوير ، وذلك من منطلق مفهوم الحفاظ على الأمن القومي . وفي دول العالم الثالث يعني صنع أو شراء الأسلحة الحاجة إلى العمالة الماهرة وإلى استيراد المواد الضرورية للصيانة وحتى إلى وجود الفنيين الأجانب ، مما يزيد من الأعباء المالية والفنية بالنسبة للدول النامية والصغرى بشكل خاص [٣].

---

(١) العويني، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٢) القباع، مرجع سابق، ص٢١٦.

(٣) الرمضاني، مرجع سابق، ص١٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً :- الأداة الاقتصادية (Economic):-

تمثل القوة الاقتصادية لأي دولة من الدول أهم العناصر الأساسية في دعم سياستها الداخلية والخارجية. فالقوة الاقتصادية هي العمود الفقري لحركة المجتمع الإنتاجية، وهي الرافد الأول والأخير لتوجهات الأمة ولزيادة قوتها القومية. وقد عرفت الدول والمجتمعات منذ القدم أهمية القوة الاقتصادية واستخدمتها لتحقيق أهدافها في التنمية وفي ممارسة النفوذ. فالولايات المتحدة الأمريكية استخدمت -ولا تزال- قوتها الاقتصادية لتحقيق أغراض سياسية، كما استخدم الاتحاد السوفياتي (سابقاً) سياسة اقتصادية هدفت إلى استمالة دول العالم الثالث إلى مناطق نفوذه(١).

وتحتل الأداة الاقتصادية- كأداة للسياسة الخارجية - مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة ، وترجع هذه الأهمية للأداة الاقتصادية إلى عاملين:

الأول : ويتمثل في احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي ، مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة . أما ***العامل الثاني*** : فيتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول ، وما يترتب عليه من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية للدول(٢).

ويمكن تعريف الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية بأنها : " المقدرة الاقتصادية التي تستغل بشكل صريح أو ضمني، في دعم أهداف هذه السياسة ، سواء انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية " (٣).

ومن أهم الأدوات التي تستخدم -عادة- كوسيلة للضغط أو المكافأة كما يشير هولستي **(Holsti)**: أسلوب الضرائب الجمركية، ونظام الحصص في التجارة الدولية، وأسلوب الحظر، والمقاطعة الاقتصادية، وبرامج القروض، والتسهيلات المصرفية، وفرض القيود النقدية .

---

(١) القباع، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٢) بركات، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٣)عارف، نصر محمد، (٢٠٠٠). **العقوبات والمعونات : دراسة في عملية إعاقة التنمية**، السياسة الدولية، العدد ١٣٩، ص٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتوقف استخدام أي من هذه الأدوات على طبيعة الهدف الذي تنشده الدولة المعنية وعلى مدى تقديرها لفعالية الإجراء(١).

وغالباً ما تأخذ الأدوات الاقتصادية أحد شكلين أساسيين:

الشكل الأول:- المساعدات الاقتصادية: وهي تتمثل في تقديم المساعدات المالية والفنية للدول الأخرى، وذلك دعما لاقتصاديات هذه الدول أو للضغط عليها لتبني سياسة معينة، أو الحصول على تنازلات في سياستها الخارجية أو الداخلية. وتعرف المساعدات الاقتصادية بأنها " المساعدات الخارجية المالية أو الفنية التي تتلقاها الدول النامية من مصادر مختلفة لتحقيق تنميتها" ، وتتكون المساعدات الاقتصادية من ثلاثة جوانب رئيسة هي: المنح والقروض والمساعدات الفنية(٢).

إن برامج المساعدات الخارجية سواء كانت اقتصادية أو فنية أو عسكرية لا يمكن أن يُنظر إلها بمعزل عن الأهداف السياسية للدول المانحة، ومهما قيل عن الدوافع الإنسانية، إلا أن الأهداف السياسية تظل المحرك لمثل هذه المساعدات ، وتتلخص أهداف الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية كما يرى هولستي في الأمور التالية(٣):

١- خلق ظروف أفضل للاستقرار السياسي في الدول المتلقية للمساعدات.

٢- التأثير في التوجه السياسي (داخلياً وخارجياً) لهذه الدول بشكل ينسجم مع سياسات الدول المانحة للمساعدة.

٣- تطوير مواقف الدول المستفيدة من المساعدة بشكل يربطها بعلاقة تحالفية مع الدولة المانحة للمساعدة .

٤- مساعدة الطبقة الحاكمة في هذه الدول على تحقيق أهدافها الخارجية المتمثلة في الدفاع عن سيادة البلاد من أي عدوان خارجي ورفع رصيد هذه الطبقة سياسياً أمام جماهيرها.

---

(١)Holsti, K. J., (1977), **International Politics**, New Jersy, Prentice Hall, p244.

(٢) كناكرية، وائل عادل، (١٩٩٩). **سياسة المعونات اليابانية للأردن في الفترة من ١٩٧٣ – ١٩٩٠** ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، ص٥٢.

(٣)Holsti, op. cit, p262.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع أن برامج المساعدات الخارجية قد بدأت بمبادرات غربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين قد حولت هذه المساعدات إلى وسيلة لتكتيل أكبر عدد ممكن من دول العالم الثالث لتعزيز ودعم سياسة الغرب ضد سياسة الكتلة الشرقية[١]. كما أن استخدام الأدوات الاقتصادية في تنفيذ السياسات الخارجية أو ما يسمى بدبلوماسية المساعدات الاقتصادية هو أسلوب قديم قدم نشوء المجتمعات الإنسانية، وقد عرفها العالم القديم سواء في عهد الإمبراطورية الرومانية أو ما بعدها مثل عهد العرب في الأندلس، ولا يمكن فهم التقارب الدبلوماسي الذي كان بين فرنسا وروسيا القيصرية في بداية القرن العشرين إلا على ضوء التسهيلات المالية التي قدمتها فرنسا لروسيا[٢].

وتأخذ المساعدات الاقتصادية الخارجية أشكالاً مختلفة، فقد تكون ثنائية أي تقدم من الدول المانحة إلى الدول الممنوحة لها، وتقديم المساعدات الثنائية يتم ضمن قنوات مختلفة، فقد يتم عن طريق وزارة مالية الدولة المانحة حيث تقدم المساعدات على شكل مبالغ نقدية كدعم لميزانية الدولة المتلقية للمساعدة. وقد يتم على شكل مشاريع مختلفة تقيمها الدولة المانحة ومن ثم تقدمها كهدية للدولة المتلقية . وقد يتم تقديم المساعدة عن طريق صناديق التنمية مثل (الصندوق السعودية للتنمية) و (الصندوق الكويتي للتنمية العربية) حيث تقدم هذه الصناديق تسهيلات مالية لمشاريع التنمية مقابل رسوم رمزية. وقد يأخذ تقديم المساعدات صفة الإقليمية، وليس الثنائية، أي يتم تقديم المساعدات المالية عن طريق مؤسسات تمويل إقليمية أو عبر إقليمية مثل (صندوق الأوبك للتنمية الدولية) و (البنك الإسلامي) . وأخيراً قد يأخذ تقديم المساعدات الصفة العالمية أي يتم تقديم المساعدات المالية عن طريق مؤسسات تمويل دولية مثل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) و (الوكالة الدولية للتنمية) . وما يميز المساعدات الإقليمية والعالمية عن المساعدات الثنائية هو أن المساعدات الإقليمية والعالمية يغلب فيها الجانب الإنساني على الجانب السياسي وهذا ما يجعلها أكثر تقبلاً وترحيباً لدى شعوب وحكومات الدول المتلقية للمساعدات[٣].

---

(١) القباع، مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٢) غالي، مرجع سابق، ص٣٢٧.

(٣) بركات، مرجع سابق، ص٤٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل الثاني :- العقوبات الاقتصادية : وربما هي الشكل الأهم من أشكال توظيف الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية للدول بشكل عام ، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وفي العلاقات الدولية بشكل عام من قبل المنظمات الدولية والإقليمية أيضاً ، للتأثير على مواقف وسياسات الأطراف التي تُفرض عليها العقوبات ، والتي تم استخدامها منذ القدم ، كوسيلة مرنة ، وسيطة بين الضغط بأسلوب الاحتجاجات الدبلوماسية أو الضغط بأسلوب العمل العسكري(١).

و تعد العقوبات الاقتصادية أحد أبرز الأدوات في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية حالياً، إذ شهد النصف الثاني من القرن العشرين ، توسعاً كبيراً في استخدام العقوبات الاقتصادية ضد دول اعتبرت خارجة عن معايير السلوك الدولي ، وقد استخدمت العقوبات حتى الآن من جانب القوى الكبرى ضد أطراف أخرى بشكل فردي ، وكذلك بواسطة مجلس الأمن الدولي – تحت تأثير القوى ذات العضوية الدائمة – بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشكل جماعي ، كما حدث في العراق قبل عام ٢٠٠٣ .

وهناك قدر كبير من عدم الاتفاق بشأن تعريف العقوبات الاقتصادية ، لأن العقوبات الاقتصادية تمثل مستوىً عريضاً يندرج تحته العديد من الأشكال والدرجات . وفي هذا الإطار تعرف "ماري هيلين لابيه" العقوبات الاقتصادية بأنها : " قيام دولة بقطع أو التهديد بقطع علاقاتها المالية أو التجارية مع دولة مستهدفة ، وذلك رداً على فعل اعتبر غير مقبول في السياسة الخارجية أو الداخلية "(٢). و إذ ا ما كانت الحرب استمراراً للسياسة والدبلوماسية بوسائل عنيفة – حسب المفكر النمساوي كلازوفيتز – فإن العقوبات الاقتصادية هي مواصلة للحرب العسكرية بوسائل غير عنيفة ، لكنها قد تكون أكثر خبثاً وأوسع ضرراً وأعمق ألماً (٣).

---

(١) السرحاني، زيد بن محمود، (١٩٩٩). **اللغة الاقتصادية المعاصرة**، الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية ، سلسلة كتاب الرياض ، العدد ٦٧، ص١٢٢-١٢٣.

(٢) لابيه، ماري هيلين، (١٩٩٦). **الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية**، ترجمة حسين حيدر، ط١، بيروت: دار منشورات عويدات ، ص١٣.

(٣) شعبان، عبد الحسين، (٢٠٠١). **الحصار الدولي وتشريع القسوة**، كراسات العراق تحت الحصار، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق، العدد ١٠، ص٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف محمود حسني العقوبات الاقتصادية بأنها : " إجراءات تعتمد على الأدوات الاقتصادية، تأخذ بها الحكومات بشكل منفرد أو ثنائي أو جماعي، أو من خلال إحدى المنظمات الإقليمية أو الدولية، ضد دولة أو مجموعة من الدول ذات السيادة بسبب انتهاك القانون الدولي أو معاهدة دولية، وذلك في محاولة لإجبار هذه الدولة على العودة والالتزام بالأنماط المقبولة من السلوك الدولي" (١).

يمكن القول أن التعريف الذي جاء به ريتشارد هاس (مدير التخطيط الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس جورج بوش الأبن) هو الأشمل والأقرب إلى الواقع الدولي المعاش ، حيث يعرف العقوبات الاقتصادية بأنها : " إجراءات عقابية تأخذ غالباً الشكل الاقتصادي ، بالإضافة إلى الشكل السياسي والعسكري ، الموجهة ضد الدول أو الأطراف الأخرى لنبذ السلوك السياسي أو العسكري غير المقبول" (٢) .

ومن هنا فإن العقوبات الاقتصادية تطبق من جانب دولة واحدة ، أو عدة دول عبر هيئة إقليمية أو دولية كالأمم المتحدة أو الإتحاد الأوروبي أو الجامعة العربية ، وتؤدي العقوبات الاقتصادية بصورتها المجردة إلى توقف التجارة والاستثمارات ، وتمنع البلد المستهدف من بيع وشراء البضائع في السوق العالمية ، كما أنها قد تستهدف سلعاً معينة كالسلاح والنفط ، ويمكن لها أن توقف الملاحة الجوية أو أن تقطع مؤقتاً أو تقلص بشكل حاد العلاقات الدبلوماسية .

وهناك من يعتقد أن هذه العقوبات تستخدم وقت السلم فقط ، ولكن واقع الأمر يشير إلى استخدامها في وقت السلم والحرب على السواء ، وهناك من يعتبرها أداةً أكثر قوة من مجرد الاحتجاج الدبلوماسي ولكنها لا تحمل المخاطر الهائلة للمواجهة العسكرية ، ولذلك فهي اختيار متوسط يتسم بالجاذبية ، يقوم على استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية (٣).

---

(١) حسني، محمود حسن، (١٩٩٩). **العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي**، كراسات إستراتيجية ، العدد ٧٩ ، السنة التاسعة، ص٥.

(2) Hass, Richard N **., Sanction Madness**, Foreign Affairs , Vol 76 , No 6 . November/ December 1997 , p 74 .

(٣) منّاع، هيثم، (٢٠٠٠). **موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان** ، دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع، ص٣١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً :- الأداة الدعائية (Propaganda)

إن اهتمام الدول، سواء المتقدمة أو النامية، بمجال الإعلام الخارجي ينبع من رغبتها في الاتصال بالعالم خارج حدودها الدولية، وذلك عبر قنوات معروفة بقدرتها على الوصول للمتلقي في الخارج، وبهدف إطلاعه وتعريفه على أمور أو معلومات من أجل كسب تأييده أو تعاطفه فيما تتخذه هذه الدولة من قرارات أو سياسات محددة. وتعتبر الدعاية الدولية من الأنشطة التي تسعى من خلالها أي حكومة إلى الوصول للرأي العام الأجنبي، مستخدمة في ذلك "الاتصال الإقناعي"، سواء أكانت هذه الأنشطة تتم عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري- المقروءة والمسموعة والمرئية- أو الزيارات الرسمية والشعبية أو غيرها(١).

وتعتبر الأداة الدعائية من الأدوات الفعالة التي تلجأ إليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية ، إلا أن أهمية هذه الأداة في السياسة الخارجية لم تتأكد إلا في النصف الأول من القرن العشرين ، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الأداة الدعائية لتحقيق أهدافها من الحرب ، ثم كان الإتحاد السوفييتي أول دولة حديثة تستخدم الأداة الدعائية على نطاق واسع في الداخل والخارج – سواء في وقت السلم أو الحرب – بعد الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ ، ثم تطورت الأداة الدعائية بشكل واسع في عهد ألمانيا النازية التي شكل جهازها الدعائي مثالاً على مدى الشمول الدعائي وعمقه(٢).

ويقصد بالدعاية بصفة عامة أية محاولة لإقناع الأفراد أو المجموعات بتقبل وجهة نظر معينة أو القيام بعمل معين، وذلك على أن يُؤخذ بالاعتبار أن هؤلاء ما كانوا ليقبلون وجهة النظر هذه أو يقومون بهذا العمل من تلقاء أنفسهم أي دون دعاية(٣). كما تعرف الدعاية بأنها: "أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة، تحقيقا لهدف عام معين . وهي نشاط كلامي بالدرجة الأولى ، يوجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها" (٤).

---

(١)Martin, J. (1967), **Effectiveness of International Propaganda**, in: international and Intercultural communication, New York: Hasting House, p262.

(٢) مقلد، مرجع سابق، ص٤٤٧.

(٣)غالي، مرجع سابق، ص٣٢٤.

(٤) بركات، مرجع سابق، ص٣٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وساعد على تطور هذه الأداة مجموعة من العوامل أهمها : زيادة التفاعل بين الدول تحت تأثير الثورة الهائلة لوسائل الاتصال وأساليبه ، وكذلك انتشار التعليم في العالم وتطور أجهزة الإعلام المختلفة ، هذا بالإضافة إلى بروز الأيديولوجيا في العلاقات الدولية ومن ثم اكتساب الصراعات الدولية – خلال القرن العشرين – طابعاً أيديولوجيا ، مما جعل من الأداة الدعائية السلاح المناسب لهذه الصراعات ، وكذلك كان لظهور مجموعة كبيرة من الدول غير المنحازة في السياسة الدولية أثرُ في إبراز أهمية الدعاية في المجتمع الدولي ، حيث أصبحت هذه الدول هدفا للدعاية التي توجهها إليها الدول الكبرى ، وذلك بقصد التأثير في اتجاهاتها السياسية على نحو أو آخر [١] .

ويشير بطر س غالي إلى أن هناك بعض القواعد العامة التي تحكم العمل الدعائي كأداة من أدوات السياسة الخارجية ومن هذه القواعد ما يلي[٢]:

١- يمكن استخلاص القاعدة الأولى عن طريق تشبيه العمل الدعائي بفنون الإعلان والبيع، فرجل الدعاية كالمعلن والبائع عليه أن يدرس الجمهور الذي سيتجه إليه بدعايته، فيدرس المفاهيم المسبقة المتكونة لدى أفراده، وآمالهم وآلامهم، ونقاط الضعف لديهم، وما إلى هذا، وذلك بغرض أن يسلك أكر الطرق ملاءمة لهذا الجمهور، ومن ثم أكثرها نجاحاً في تحقيق غرضه.

٢- القاعدة الثانية يمكن استخلاصها عن طريق تشبيه رجل الدعاية بالمحامي الذي يضع مرافعته بعناية بحيث يثبت جانباً واحداً من القضية، فعلى الرغم من أنه يُضمن مرافعته جانباً من الحقيقة، إلا أنها لا تتضمن بالتأكيد كل الحقيقة، وهو عادة يحذف الشواهد المناقضة لوجهة نظره، فرجل الدعاية إذن يلجأ إلى الكذب، وهو أمر غير مرفوض في حد ذاته، ورجل الدعاية الناجح هو الذي يستطيع أن يستخدم الكذب بذكاء دون أن ينكشف أمره، وأن يعد العدة لمواجهة افتضاح كذبه إن حدث، ورغم هذا كله فلا شك أن الدعاية التي تستطيع الاستناد إلى الحقائق فقط هي أنجح دعاية حتى لو كانت هذه الحقائق صعبة .

---

(١) مقلد، مرجع سابق، ص٤٤٨.

(٢)غالي، مرجع سابق، ص٣٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تتلخص القاعدة الثالثة في أن الدعاية الناجحة هي تلك التي تفلح في جذب انتباه الجمهور الذي توجه إليه، وأحد الصفات التي ينصح بتوفرها في الدعاية لتحقيق هذا الغرض (بعد ارتباطها بواقع الجمهور الذي يستقبلها) هي صفة البساطة، فالتعقيد في صياغة المادة الدعائية قد يبعث على النفور والملل بينما تقديمها في شكل شعارات مختصرة ومؤثرة مثلاً يؤدي إلى جذب الانتباه وإثارة الاهتمام.

٤- تتلخص القاعدة الرابعة في ضرورة أن تحقق الدعاية استجابة مواتية من الجمهور الذي يستقبلها، ويتحقق ذلك بإتباع الدعاية لعدة أساليب منها ضرورة التكرار المستمر للمضمون الذي تريد توصيله للجمهور بشرط تنويع الأساليب المستخدمة حتى لا يُصاب الجمهور بالملل، وضرورة ألا تقع الدعاية في شرك التناقض الذاتي بشكل واضح.

ومن الضروري أن تعمل الدعاية -كأية أداة لتنفيذ السياسة الخارجية- في تنسيق كامل مع باقي الأدوات، فالدعاية قد تسبق العمل العسكري الذي تنوي الدولة القيام به بالتمهيد له بين الأوساط الدولية وإضفاء المشروعية عليه، وهي قد تصاحب العمل الدبلوماسي أيضاً. وفي ضوء هذه القاعدة العامة (ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة الخارجية) يمكن أن يفهم لماذا لا يمكن للدعاية أن تحيل سياسة فاشلة إلى سياسة ناجحة، وكما يقال دائماً ليس هناك أقوى من تأثير الأفعال في الدعاية، فالدولة الكبرى مهما نجحت في دعايتها في استقطاب دولة صغرى لن تتمكن من الاحتفاظ بها في فلكها ما لم تصل بها بالفعل إلى الأمن والسلام أو الرخاء الاقتصادي ... إلخ وفقاً لما وعدت به دعايتها[١].

(١)غالي، مرجع سابق، ص٣٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

تطور القضية الكشميرية (١٩٤٧ – ٢٠٠٥)

تمهيد

تُعتبر كشمير، التي كانت تُؤلّف دولة سابقة في الهيمالايا، في قلب الصراع الدائر ما بين باكستان والهند والذي إستمرّ منذ العام ١٩٤٧ من دون أن يشهد حلاً سلميّاً له. وهي مصدر توتر على درجة من الخطورة، خصوصاً وأنّ طرفي النزاع فيه هما اليوم دولتان نوويَّتان[١]. فقد كانت كشمير سبباً في ثلاثة حروب نشبت بين الهند وباكستان خلال نصف القرن الماضي، وكادت تتسبب في حرب رابعة أكثر من مرة، وهي حرب يمكن أن تتحول إلى حرب نووية في حال نشوبها، وبذا أصبحت كشمير جزءاً لا يتجزأ من النزاع الهندي الباكستاني طويل الأمد[٢].

ويمكن إدراج الصراع الكشميري ضمن النزاعات المعقدة التي تشتمل على اختلافات حول أمورٍ عدة: الأرض، والأيديولوجية، وحق تقرير المصير، والأمن، والسيادة. وكلما تمر الأعوام، يزداد الأمر تعقيداً، وتزداد محاولات التوسط فشلاً. ففي باكستان، ينظر إلى النزاع الكشميري على كونه "الأجندة غير المكتملة لخطة التقسيم"، وينظر إليه في الهند على كونه "الجزء الذي لا يتجزأ من الهند"، بينما ينظر إليه من قبل الكشميريين باعتباره نضالاً لتحقيق حريتهم التي انتزعت منهم على مدى ما يقرب من ستين عاماً.

ويناقش هذا الفصل تطور القضية الكشميرية منذ بدايتها عام ١٩٤٧ وحتى عام ٢٠٠٥من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية والتاريخية لإقليم كشمير.

المبحث الثاني: تطور القضية الكشميرية خلال الفترة (١٩٤٧– ١٩٧١).

المبحث الثالث: تطور القضية الكشميرية خلال الفترة (١٩٧١– ٢٠٠٥).

---

(١) قازان، رودي، (٢٠٠٢). **كشمير في قلب الصراع الهندي الباكستاني**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٤٢، ص٢٧.

(٢)محافظة، علي، (١٩٩٩). **كشمير وجذور الصراع الهندي الباكستاني**، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد ١٦، ص٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الأهمية الإستراتيجية والتاريخية لإقليم كشمير

هناك العديد من محاور الأهمية الإستراتيجية الكبرى لإقليم كشمير، فهي تشكل محوراً للتواصل الاستراتيجي بين كل من الهند وباكستان وأفغانستان والصين، كما تتمتع بالعديد من الثروات الطبيعية الوافرة، كما أن لها دورها الحيوي في صراعات جنوب وجنوب غربي آسيا، وقد لعبت هذه العوامل دوراً بالغ الأهمية كمحدد لاتجاهات الصراع على الإقليم بين كل من الهند، وباكستان منذ تقسيم شبه القارة الهندية، جنباً إلى جنب مع حقيقة أن هذا الصراع ارتبط بمشروعية تأسيس كل من الهند وباكستان(١).

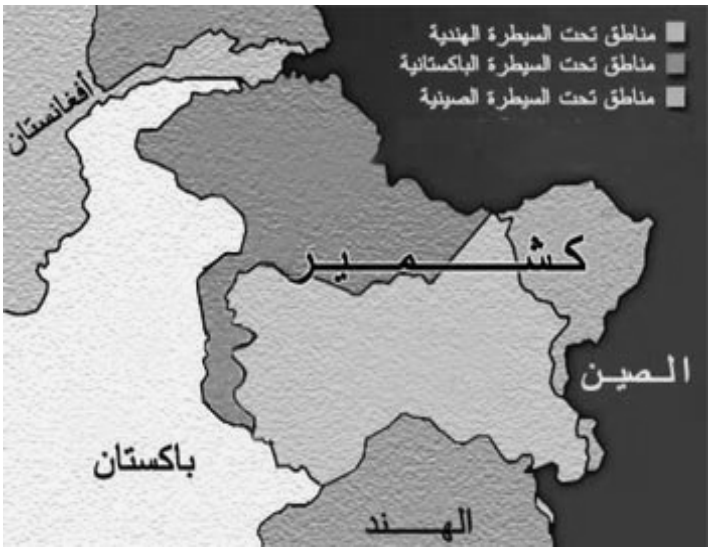

كلمة كشمير تعني أرض الزعفران، الذي ينتشر في كل مكان في الإقليم، كما تعتبر كشمير من أجمل المناطق في العالم، إذ يطلق عليها اسم " جنة الله في الأرض" لما فيها من الحدائق والغابات والبحيرات، كما تقع فيها قمم جبلية عالية، منها الجبل الشهير "سياشين غليشير" الذي يحتل موقعاً استراتيجياً هاماً. ويمر بها طريق الحرير وهو الرابط الوحيد بين باكستان والصين، وتنبع منها الأنهار التي تعتمد عليها الزراعة والصناعة في باكستان، ونظراً لأهميتها الإستراتيجية البالغة لكشمير، كان مؤسس دولة باكستان محمد علي جناح، يعتبرها الوريد الرئيسي لجسد باكستان(٢).

---

(١) محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٢). **الأهمية الإستراتيجية لكشمير**، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، قضية كشمير، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، ص٣.

(٢) شهاب الدين، فتحي، (١٩٩٩). **كشمير المسلمة**، طنطا: دار البشري للثقافة والعلوم، ص٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحتل كشمير موقعاً جغرافياً إستراتيجياً بين وسط وجنوب آسيا حيث تشترك في الحدود مع أربع دول هي الهند وباكستان وأفغانستان والصين. وتبلغ مساحتها الكلية ٨٦٠٢٣ ميلاً مربعاً، يقسمها خط وقف إطلاق النار منذ عام ١٩٤٩، ويعرف منذ اتفاقية شملا الموقع عليها عام ١٩٧٢ بخط الهدنة. وتبلغ مساحة الجزء الهندي ٥٣٦٦٥ ميلا مربعاً ويسمى جامو وكشمير، في حين تسيطر باكستان بطريقة غير مباشرة على ٣٢٣٥٨ ميلاً مربعاً يعرف باسم ولاية كشمير الحرة (آزاد كشمير)، وهناك مساحة صغيرة خاضعة للصين منذ عام ١٩٦٢ تسمى أكساي تشين(١).

أما من حيث الإمكانيات، فإن كشمير تمتلك ثروة زراعية هامة، بحكم تربتها الخصبة، والتي تتيح زراعة العديد من المنتجات الزراعية، من الفواكه والخضروات والأعشاب، وهو ما يمكن أن يتيح للدولة التي تسيطر عليها قدرة عالية على زيادة إنتاجها الزراعي، وبالذات في ظل دورات الجفاف الطبيعية التي تضرب منطقة جنوبي آسيا، وفي ظل أزمات المجاعة التي تصيب المنطقة بين الحين والآخر. ومن ناحية الثروة المعدنية، تمتلك كشمير ثروات تعدينية هامة بالنسبة للعديد من المعادن والأحجار الكريمة. أما من حيث الإمكانيات السياحية، فتتمتع كشمير بطبيعة ساحرة ومناظر خلابة، مما يكسبها مكانة سياحية هامة على المستوى العالمي. وتمتلك كشمير جبالاً ساحرة ذات قمم ثلجية خلابة ووديان جميلة ومناظر طبيعية ساحرة. كل ذلك يجعل من كشمير منطقة جذب سياحية جميلة وذات مكانة متميزة على مستوى العالم. وفي الوقت نفسه، تضم كشمير العديد من المزارات الدينية الخاصة بالمسلمين والهندوس، مما يزيد من قيمتها السياحية، من خلال تنشيط السياحة الدينية، ولذلك فإن هذه الإمكانيات جنباً إلى جنب مع الأهمية الإستراتيجية للإقليم تزيد حدة الصراع عليه(٢).

---

(١) عبد العاطي، محمد، (٢٠٠٦)، **كشمير.. نصف قرن من الصراع**، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧ :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5AAFD3A8-16E4-41C5-86A5-B4CA62440A97.htm

(٢) محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٢). **الأهمية الإستراتيجية لكشمير**، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، قضية كشمير، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، ص٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشعب كشمير مزيج من أجناس مختلفة، فمنهم الآريون والمغول والأتراك والأفغان، وحسب إحصائية تمت في عام ١٩٤١، بلغ عدد السكان ٤٠٢١٦١٦ نسمة، كان المسلمون يشكلون منهم نسبة ٧٧%، بينما يشكل الهندوس ٢٠%، ويشكل السيخ والأقليات الأخرى ٣%. وحسب الإحصاء الذي قامت به الهند عام ١٩٨١ بلغ عدد سكان كشمير الخاضعة للحكم الهندي ٥٩٨٧٣٨٩ نسمة، يشكل المسلمون نسبة ٦٤,٢% منهم، والهندوس ٣٢,٢٥% والسيخ ٢,٢٣%، والبقية ما بين بوذيين ومسيحيين وأقليات أخرى. ويبلغ عدد سكان كشمير الحرة ١٩٨٣٤٦٥ حسب إحصاء ١٩٨١، يمثل المسلمون أغلبية ساحقة منهم بنسبة ٩٩,٨%؛ وتتوزع البقية على الهندوس والمسيحيين والأحمديين والقاديانيين[١].

وهناك تقديرات تعود إلى أوائل السبعينات من القرن العشرين تشير إلى أن عدد السكان في الجزء الذي تسيطر عليه باكستان، يصل إلى حوالي ٢,٨ مليون نسمة. أما في الجزء الذي تسيطر عليه الهند، فإن عدد السكان يصل إلى حوالي ٦ مليون نسمة[٢]. ويشير أحد المراجع الأجنبية الحديثة إلى أن مجموع سكان كشمير بجميع أقسامها يبلغ حوالي ١٢ مليون نسمة[٣].

واللغة الرسمية في الجزء الذي تسيطر عليه باكستان هي اللغة الأوردية، والتي تعتبر اللغة الرسمية لباكستان، وكذلك اللغة الرسمية للمسلمين في الهند، كما تنتشر بعض اللغات المحلية، مثل: الكشميري والباهاري والجوجري والهنوكو والكوهستاني. أما في الجزء الذي تسيطر عليه الهند فتسود اللغة الهندية واللغة الإنجليزية[٤].

وقد لعبت كشمير على الدوام دوراً استراتيجياً هاماً في استراتيجيات الإمبراطوريات الكبرى التي نشأت في المناطق والأقاليم المحيطة بها، سواء في جنوب آسيا أو آسيا الوسطى أو شمال غرب آسيا. وخلال العصور الوسطى، كانت الأهمية الإستراتيجية لكشمير تتمثل في كونها

---

(١) أمين، طاهر، (٢٠٠٢). **كشمير.. تاريخا وصراعا**، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦: http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2002/06/article13.shtml

(٢) محمود، مرجع سابق، ص٦.

(٣)Shuja, Sharif., (2002). **The Conflict In Kashmir,** Contemporary Review; Vol. 281, Issue 1641, p220.

(٤) محمود، مرجع سابق، ص٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ركيزة محورية في تكوين الإمبراطوريات الهندية والإسلامية والمسيحية التي نشأت في تلك المناطق، كما كانت أهمية كشمير تتمثل في كونها معبراً استراتيجياً هاماً من وإلى الهند، وحلقة وصل هامة مع المناطق المجاورة. وفي العصر الحديث لا سيما مع الاحتلال البريطاني للهند، بدأت كشمير تلعب دوراً محورياً في الصراع بين القوى الاستعمارية والقوى الكبرى في آسيا، وبالذات بين الاستعمار البريطاني في شبه القارة الهندية وبين روسيا القيصرية، ثم الاتحاد السوفيتي، حيث كانت كشمير بمثابة محور اتصال استراتيجي بين مناطق النفوذ التابعة للجانبين الروسي والبريطاني(١).

وقد دخل الإسلام إلى كشمير خلال القرن الرابع عشر الميلادي، حيث اعتنق رينجن شاه –وهو حاكم كشميري البوذي– الإسلام في ١٣٢٠م على يدي سيد بلال شاه (المعروف كذلك باسم بلبل شاه) وهو رحالة مسلم من تركستان(٢).

وقويت شوكة الإسلام خلال العهود اللاحقة، حيث انخرط العلماء في صفوف الجماهير لتبليغ الدين الإسلامي، ومعظم هؤلاء العلماء قدموا من وسط آسيا، ومن بينهم سيد علي الهمداني وابنه سيد محمد الهمداني، فرغم الجهود التي بذلها كل هؤلاء العلماء، إلا أن جهود سيد علي الهمداني (المعروف باسم شاه همدان) قد تميزت عن غيرها، حيث وفق في نشر الإسلام بين الآلاف من الكشميريين في عهد السلطان قطب الدين، وقد تبع ابنه سيد محمد الهمداني خطاه وأقنع الحاكم المسلم آنذاك سلطان إسكندر (١٣٨٩–١٤١٣) بتطبيق الشريعة، فقد تميز الحاكم المسلم سلطان زين العابدين بن إسكندر (١٤٢٠–١٤٧٠) بتسامح كبير تجاه الهندوس، وفي نهاية القرن الخامس عشر الميلادي كان أغلبية سكان كشمير قد اعتنقوا الإسلام(٣). وقد استمر الحكم الإسلامي في كشمير قرابة خمسة قرون من ١٣٢٠م إلى ١٨١٩م، عندما قامت دولة جامو وكشمير على يد شيخ قبيلة دوغرا "غولاب سنغ" الذي كسب تأييد "رانجيت سنغ"، باني

---

(١) محمود، مرجع سابق، ص٧.

(٢)Sikand, Yoginder., (2000). **Hazrat Bulbul Shah**: **The First Known Muslim Missionary in Kashmir.** Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 20, Issue 2, p364.

(٣)Khan, Bashir Ahmad., (2000). **The Ahl-i-Hadith: A Socio-Religious Reform Movement in Kashmir**, Muslim World, Vol. 90 Issue 1/2, p138-139.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إمبراطورية السيخ العظيمة في البنجاب بعاصمتها لاهور، وفي عام ١٨٢٠، أيد "رانجيت سنغ" "غولاب سنغ" كرئيس لدولة جامو، ومن هذه القاعدة تقدم "غولاب سنغ" سريعاً ليبني إمبراطورية صغيرة خاصة به مستولياً في عام ١٨٣٠ على لاداخ أولاً، ثم في عام ١٨٤٠ مستحوذاً على بالتستان. وفي عام ١٨٤١ تولى "غولاب سنغ" قيادة حملة داخل التيبت ذاتها، وهي التي أوقفت تقدمه نحو الشرق(١).

وفي عام ١٨٤٦، وكمكافأة لموقفه المحايد من الحرب البريطانية على السيخ، قامت بريطانيا بمنح "غولاب سنغ" السيادة على وادي كشمير، وكان السيخ قد اضطروا للتخلي عن كشمير لشركة الهند الشرقية الانجليزية، ولكن الحاكم العام السير "هنري هاردنغ"، الذي كان متردداً في بسط الحكم البريطاني المباشر داخل ما اعتبره في حينه "وضع معرض للخطر" فقام على الفور باتخاذ قرار ببيع الإقليم لـ " غولاب سنغ" بموجب معاهدة أمريتسار في ١٦ مارس ١٨٤٦، مقابل مبلغ وصل إلى (٧,٥) مليون روبية، أي حوالي (٥٠٠) ألف جنيه إسترليني، كما قامت بريطانيا بمساعدته على فرض سلطته على الإقليم(٢).

وقد استطاع غلاب سينغ بمزيج من الغزو والدبلوماسية أن يسيطر على جامو وكشمير بما في ذلك مناطق لاداخ وبلتستان وجلجات، وأنشأ نظام حكم لعائلة "دوغرا" التي حكمت كشمير حتى عام ١٩٤٧م. وقد أعقب غلاب سينغ ثلاثة حكام هم رانبير سينغ (١٨٥٨م)، وبارتاب سينغ (١٨٨٥م)، وهاري سينغ (١٩٢٥م)، الذي كان آخر حكام هذا النظام إلى تاريخ انقسام شبه القارة في ١٩٤٧م(٣).

وقد شهدت فترة حكم الملك الأخير هاري سينغ، بداية الوعي السياسي بين مسلمي دولة جامو وكشمير مع بداية القرن العشرين، فقد أسس الزعيم الديني مولاي رسول شاه "جمعية نصرة الإسلام" بهدف تحسين أحوال المسلمين وإنشاء المدارس الحديثة ونشر العقيدة الإسلامية الصحيحة بينهم ونشأت جمعيات إسلامية أخرى فيما بعد. ولما زار نائب الملك البريطاني اللورد

---

(١) لامب، ألاستر، (١٩٩٢). **كشمير: ميراث متنازع عليه (١٨٤٦-١٩٩٠)**، ترجمة سيل زكار، دمشق، ص٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ريدنغ، كشمير في نوفمبر ١٩٢٤، قدمت إليه الجمعيات الإسلامية مذكرة تضمنت مطالب المسلمين، وهي: زيادة عدد المسلمين المستخدمين في الدولة، وتحسين التعليم بينهم، والقيام بالإصلاح الزراعي وحماية المؤسسات الدينية الإسلامية من الهندوس، وإلغاء السخرة، وسن دستور للدولة ينص على انتخاب مجلس تشريعي يمثل فيه المسلمون بنسبة عددهم. ومع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، عادت الدفعة الأولى من خريجي جامعة عليكرة الإسلامية من الكشميريين إلى بلادهم، وبرز من بينهم الشيخ محمد عبد الله ميرزا وغلام محمد صادق، وقد هيمنا على الحياة السياسية في كشمير لعقود زمنية عدة(١).

وفي هذه الفترة أيضاً، وفي ظل أوضاع قاسية عاشها المسلمون في كشمير، نشأت حركة التحرير لولاية جامو وكشمير، وكانت تستهدف منذ لحظة انطلاقها إنقاذ الولاية المسلمة من الاحتلال الهندوسي، وانضمامها إلى دولة باكستان الإسلامية، التي تبنى فكرة إنشائها المفكر الإسلامي الكبير محمد إقبال عام ١٩٣٠، في مؤتمر سنوي لحزب رابطة المسلمين في الهند(٢).

وبدأ أول تمرد بين المسلمين الكشميريين على المهراجا الهندوسي وحكومته عام ١٩٣١. ولما اندلعت المظاهرات ضد المهراجا في ١٣ يوليو ١٩٣١، قتل اثنان وعشرون مسلماً من المتظاهرين، وأصبح ذلك اليوم يعرف بـ "يوم الشهداء" في كشمير، ويعد البداية للنضال من أجل الاستقلال والتخلص من حكم المهراجا الهندوسي. وتولى قيادة الجماهير المسلمة الكشميرية زعيمان هما محمد يوسف شاه، الذي خلف عمه في رئاسة " جمعية نصرة الإسلام"، والشيخ محمد عبد الله، ونجح الاثنان في تأسيس "المؤتمر الإسلامي العام لجامو وكشمير" الذي عقد أول اجتماع له عام ١٩٣٢(٣).

وعن أهداف حركة تحرير كشمير، يقول مؤسس حزب رابطة المسلمين بالهند، شودري غلام عباس: " أن حركة تحرير كشمير ليست إلا حركة إسلامية قامت على أسس إسلامية وتحت شعار "إلى الإسلام من جديد"، وقد عرضنا هذه الحركة على العالم باسم الإسلام دماً وقلباً وقالباً، وهذا الأمر جعل المؤتمر القومي الهندي والحاكم الهندوسي يتآمران عليها، فأسس حزب

(١) محافظة، مرجع سابق، ص٥٢.
(٢) شهاب الدين، مرجع سابق، ص١١.
(٣) محافظة، مرجع سابق، ص٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤتمر القومي بولاية جامو وكشمير، وهذا الحزب لم يكن إلا فرعاً لحزب المؤتمر الهندي الذي كان يهدف إلى انضمام الولاية إلى الهند"[١].

وتحت ضغوط الجمعيات السياسية، صدر أول دستور لجامو وكشمير عام ١٩٣٤، ونص على قيام مجلس تشريعي ذي سلطات محدودة، عدد أعضائه (٧٥) عضواً، منهم (٣٣) عضواً بالانتخاب، و (٤٢) عضواً بالتعيين. وقد خصص للمسلمين من المقاعد الانتخابية (٢١) مقعداً، وللهندوس (١٠) مقاعد وللسيخ مقعدان. ولم يعمر المؤتمر الإسلامي طويلاً بسبب التنافس بين قياداته (محمد عبد الله، ومحمد يوسف شاه)، والذي تحول إلى نزاع أدى إلى حله رسمياً عام ١٩٣٩، وحل محله "المؤتمر الوطني لجامو وكشمير، وصدر دستور جديد لجامو وكشمير. غير أن المؤتمر الإسلامي، بُعث من جديد عام ١٩٤١ بزعامة تشوذري غلام عباس، وحصل على أكثرية المقاعد المخصصة للمسلمين في المجلس التشريعي [٢].

ويشير فيجاي سازاول إلى أنه من أجل فهم اهتمام القوة العظمى بكشمير، من الضروري فهم الأهمية الإستراتيجية لمجموعة من الأحداث الرئيسية التي شهدها التاريخ الحديث لكشمير. فخلال العشرين عاماً التي تلت وفاة رانجيت سنغ في عام ١٨٣٩، قامت بريطانيا بإعادة تقييم الأهمية الإستراتيجية للمنطقة التي يحدها من الشمال الإمبراطورية الروسية، ومن الجنوب الوجود البريطاني، إضافة إلى كونها منطقة جغرافية عازلة بين منغوليا في الشرق والقوقاز في الغرب. ولم يمض وقت طويل على وصول هاري سينغ (أكثر ملوك عائلة "دوغرا" ميلاً لبريطانيا) إلى سدة الحكم، وقيامه بإصدار قانون الدولة عام ١٩٢٧، والذي كان يهدف إلى عزل كشمير عن التدخلات والمؤامرات الخارجية. حتى قامت بريطانيا بفرض سيطرتها على جلجات ووضعتها تحت الحكم البريطاني المباشر[٣].

---

(١) شهاب الدين، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) محافظة، مرجع سابق، ص ص٥٢-٥٣.

(٣)Sazawal, Vijay K., (1992), **Understanding World Geopolitics And Its Impact On Kashmir**, Indo-American Kashmir Forum, Available at: ***http://www.kashmir-information.com/IAKF/GeoPolitics.html***

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما يؤكده أيضاً العالم الهندي هـ. ل. ساكسينا (Saxena)، حيث يرى أن في قلب مشكلة كشمير تكمن طبيعة المصالح الإستراتيجية البريطانية في المنطقة، والطريقة التي كان البريطانيون يأملون بها أن تصان تلك المصالح بعد انتقال السلطة في عام ١٩٤٧. وكل ما حدث في جامو وكشمير بين ١٨٤٦ و ١٩٤٧، كان بطريقة ما ناتجاً عن تلك السياسة الإستراتيجية، وما أراده البريطانيون حقيقة كان السيطرة على جلجات، التي تعتبر النقطة الرئيسية للمراقبة لشؤون وسط آسيا، والمخفر الدفاعي الأمامي ضد أي غارة عدائية من ذلك الاتجاه[١].

وربما هذا هو السبب الذي جعل من فترة حكم عائلة "دوغرا" التي امتدت لمدة مائة عام تقريبا (١٨٤٦-١٩٤٧)، من أكثر فترات الهدوء والسلم التي شهدتها كشمير خلال تاريخها الطويل، وكذلك الحال بالنسبة للأقاليم المحيطة بها[٢].

وأخيرا، يمكن القول أن الأهمية الإستراتيجية لكشمير قد برزت بشكل واضح، عند تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ إلى دولتي الهند، وباكستان، فقد أصبح موقع جامو وكشمير، بمثابة محور ارتكاز إستراتيجي بين دول جنوب وجنوب غربي آسيا، كما أن هذا الموقع الذي تحيط به كل من أفغانستان، وباكستان، والهند، والصين، جعل من يسيطر على الإقليم يملك خطوط اتصال جغرافية مع الدول الأربع، وهي مسألة يمكن توظيفها في العديد من النواحي استراتيجياً. ولعل هذا ما يفسر بعض أسباب الصراع الهندي الباكستاني على هذا الإقليم، الذي أصبح بمثابة خط المواجهة الإستراتيجية بين الدولتين منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن. فقد دارت معظم المعارك بين الجانبين على أراضي هذا الإقليم، وهو ما دعا كل طرف إلى محاولة تعظيم مكاسبه الإستراتجية في كشمير[٣].

---

(١) لامب، مرجع سابق، ص٤٥.

(٢)Madhok, Bal Raj,. (1992). **Kashmir: The Storm Center of the World**, Houston, Texas: A. Ghosh Publisher. Available at: *http://www.kashmir-information.com/Storm/chapter3.html*

(٣) محمود، مرجع سابق، ص٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تطور القضية الكشميرية خلال الفترة (١٩٤٧- ١٩٧١)

تعود قضية كشمير إلى الأساس الذي تم به تقسيم شبه القارة الهندية في أغسطس ١٩٤٧ بين الهند وباكستان، فقد كان بداخل الهند البريطانية ٥٨٠ إمارة لها استقلال ذاتي يحكمها الأمراء والمهراجات ومن شابههم من حكام محليين تركهم الإنجليز يحكمون مناطقهم بعد نزع معظم سلطاتهم وتجريد أسلحتهم إلا ما يلزم للمحافظة على الأمن. وكانت بعض هذه المناطق ذات غالبية هندوسية يحكمها أمراء مسلمون وهناك مناطق ذات أغلبية إسلامية يحكمها أمراء هندوس. وكان هذا تدبيرا إداريا ممتازا في نظر المستعمر البريطاني لأن هؤلاء الحكام المحليين كانوا يحكمون مناطقهم بيد من حديد إذا كانوا من غير ديانتهم(١).

ومع اعتراف بريطانيا باستقلال الهند البريطانية، ثار الخلاف بخصوص تحديد وضع الإمارات المستقلة، وتم الاتفاق على أن تختار تلك الإمارات وضعها مع حلول يوم استقلال الهند وباكستان ما عد ثلاث إمارات هي جوناجاد، وحيدر آباد، وكشمير، وتم حسم الوضع بالنسبة للولايتين الأولى والثانية، وذلك بانضمامهما إلى اتحاد الهند –الأولى عن طرق الاستفتاء، والثانية عن طريق القوة المسلحة–، إلا أن مشكلة ولاية كشمير ظلت دون حل، وصارت محل خلاف كبير استمر بين الهند وباكستان، منذ ذلك الوقت وحتى الآن(٢).

وكان من المفترض أن تقسيم شبه قارة جنوب آسيا إلى دولتين مستقلتين: باكستان والهند، سيكون على أساس أن المناطق ذات الأغلبية المسلمة، ستنضم إلى باكستان، في حين ستنضم المناطق ذات الأغلبية غير المسلمة إلى الدولة الهندية، وبذلك كان ينبغي على ضوء الاتفاقية الخاصة بالتقسيم أن يكون انضمام ولاية جامو وكشمير إلى باكستان(٣).

---

(١) خان، ظفر الإسلام، (٢٠٠٦). **كشمير.. هل تدفع باكستان والهند للحرب مجددا؟**، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧ :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2247CADA-3F7B-44FF-92E9-9FC15CBF03C3.htm

(٢) سليم، محمد السيد، (٢٠٠٢). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص٥٩٥.

(٣)Haqqani, Husain., (2003), **Pakistan's Endgame in Kashmir**, India Review; Vol. 2 Issue 3, p35.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت الهند قد خالفت قانون الاستقلال سابقاً، حيث كان حاكم إمارة جوناكره قد قرر أن ينضم إلى باكستان، ولكن الهند على الفور أرسلت قواتها المسلحة لاحتلال الإمارة وبررت ذلك بأن سكان الإمارة هم من الهندوس بنسبة ٨١% وبالتالي لا يجوز لحاكمها الانضمام إلى باكستان طبقا لمبادئ التقسيم. وتذرعت الهند بالحجة نفسها فيما يتعلق بحيدر آباد التي كان يحكمها أمير مسلم فأرسلت قواتها المسلحة لاحتلال الإمارة بالقوة. ولكن الهند تجاهلت هذه الحجة حين تعلق الأمر بإمارة كشمير(١).

وبذلك تكون موافقة الهند على اتفاقية التقسيم، هي مجرد موافقة ظاهرية –كما يشير فتحي شهاب الدين–، حتى فيما يتعلق بباكستان نفسها وليس فقط فيما يتعلق بالإمارات ذات الأغلبية الإسلامية، ويتضح ذلك من خلال تصريح جواهر لال نهرو خلال حديثه مع دبلوماسي بريطاني عام ١٩٤٦، حيث قال :" نحن سنقوم بالموافقة على مطالبة السيد محمد علي جناح لإقامة دولة باكستان المستقلة، ولكن سنقوم فيما بعد بإيجاد السبل التي ستجعل قادة هذه الدولة يأتون إلينا ويطالبون بالانضمام إلى الهند"، ولتحقيق هذا الهدف قررت الهند أن تسيطر على ولاية كشمير التي تعتبر الوريد الرئيسي لجسد باكستان(٢).

وعند التدقيق في معظم المراجع التي تناولت عملية انضمام كشمير إلى الهند عام ١٩٤٧، يلاحظ أنها تكاد تجمع على أن الأمر كان بيد مهراجا كشمير الذي شعر بضعف موقفه عندما انتقلت السيادة البريطانية إلى كل من الهند وباكستان في ١٥ أغسطس ١٩٤٧، وخصوصاً أمام ضغط القوى الشعبية التي طالبت بتكوين حكومة مسؤولة في الإقليم، وهكذا أراد مهراجا كشمير الوصول إلى اتفاق مع الهند، وباكستان يحافظ على الوضع الراهن ضماناً لحسن سير المرافق العامة في كشمير، وبصفة خاصة البريد والمواصلات السلكية واللاسكلية، إلا أنه لم يتوصل إلى مثل هذا الاتفاق إلا مع باكستان نظراً إلى الوضع الجغرافي لكشمير، إذ ترتبط جميع مواصلاتها بباكستان، وقد علقت باكستان أهمية كبرى على هذا الاتفاق واعتبرته تمهيداً لانضمام كشمير إليها(٣).

---

(١) خان، مرجع سابق:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2247CADA-3F7B-44FF-92E9-9FC15CBF03C3.htm

(٢) شهاب الدين، مرجع سابق، ص١٢.

(٣) فرج الله، سمعان بطرس، (٢٠٠٢). **تطور قضية كشمير من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٦٥**، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، قضية كشمير، مرجع سابق، ص٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفعلاً بدأت باكستان تضغط على المهراجا لكي يقرر ضم إمارته إلها. وأرسل حاكم باكستان محمد علي جناح سكرتيره الخاص إلى سيرناجار ليقنع المهراجا بفوائد ضم الإمارة إلى باكستان. وقد ذكر ماهاجان، وكان يتولى رئاسة وزارة كشمير آنذاك، أن مبعوث محمد علي جناح أكد للمهراجا أنه هو وحده صاحب السلطان في تقرير مصير إماراته دون استشارة شعبه، ووعده بأنه سيحتفظ بجميع سلطاته المطلقة إذا ما قرر الانضمام إلى باكستان. وإذا ما صح ما كتبه ماهاجان فإن باكستان تكون قد هدمت منذ البداية حجتها الأساسية في مواجهة الهند، وهي انه يجب إجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير كشمير. ويبدو أن المهراجا أراد الاحتفاظ باستقلال إماراته ولم يرغب في الانضمام إلى باكستان، لأنه غير مسلم، كما أنه خشي أن يمتد النظام الديمقراطي إلى كشمير وتضعف سلطاته المطلقة إذا ما قرر الانضمام إلى الهند(١).

وفي ظل هذه الأوضاع قرر مؤتمر مسلمي ولاية جامو وكشمير –الذي كان يعتبر في ذلك الوقت البرلمان الشعبي لمسلمي الولاية–، انضمام الولاية إلى دولة باكستان الإسلامية وذلك في ١٩ يوليو ١٩٤٧، كما قرر الشباب المسلمون في الولاية أن يقوموا بالجهاد لتحرير الولاية وضمها إلى دولة باكستان الإسلامية(٢).

كما شجعت باكستان هذا التوجه من سكان كشمير المسلمين، إذ كان عزوف مهراجا كشمير عن الانضمام إلى باكستان قد آثار غضبها، ولجأت إلى التهديد بأن رفض الإمارة الانضمام إلى باكستان، سيترتب عليه أخطر النتائج. ومن هنا شجعت باكستان قبائل البونش المقاتلة في شمال كشمير على الثورة المسلحة ضد المهراجا وأمدتهم بالأسلحة، وسرعان ما انضمت إليهم قبائل الباتان الذي يقطنون "إقليم الحدود الشمالية الغربية" في باكستان. وكون الثوار جيشاً أطلقوا عليه "قوات أزاد كشمير" وتعني كشمير الحرة، تحت زعامة السردار محمد إبراهيم خان، بل أن بعض القوات المسلحة الباكستانية اشتركت في القتال مع قوات كشمير الحرة(٣).

---

(١) فرج الله، مرجع سابق، ص٢٤.

(٢) شهاب الدين، مرجع سابق، ص١٢.

(٣) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورداً على هذه الثورة قام جنود الحاكم الهندوسي بارتكاب المذابح في منطقة بونش وميربور في سبتمبر ١٩٤٧. ويقال إنه قتل في هذه الاضطرابات ما لا يقل عن مائتي ألف مسلم [١]. وهذا ما أكدته جريدة التايمز اللندنية في عددها الصادر في العاشر من أكتوبر ١٩٤٨ عندما ذكرت في تقريها حول الأحداث : " وفي سائر مقاطعة دوغرا أبيد ٢٣٧,٠٠٠ من المسلمين إبادة منظمة، إلاّ من نجا منهم بنفسه هارباً عبر الحدود إلى باكستان. وقد تولى هذه الإبادة قوات نظامية تابعة لمقاطعة دوغرا يقودها مهراجا كشمير نفسه، ويساعد على الفتك برعاياه المسلمين جماعات من الهندوس والسيخ. ولا ريب في أن إفناء ثلثي المسلمين في مقاطعة جامو (جنوبي شرق كشمير) قد بدل نسبة السكان المسلمين والهندوس فيها" [٢].

ورغم كل ذلك لم يستطع المهراجا الهندوسي قمع الحركة الثورية في الإقليم، فمع توسع الثورة وازدياد سيطرتها على كشمير، ومع الدعم الباكستاني التنظيمي والتسليحي للثوار في كشمير[٣]. لجأ المهراجا إلى طلب المساعدة من الهند، إلا أنها ردت بأنها لا تستطيع إرسال قوات هندية إلى الإقليم إلا بعد انضمام كشمير إليها، مما دفع المهراجا إلى توقيع وثيقة انضمام كشمير إليها، وبدأت القوات الهندية تدخل كشمير، وسيطرت بسرعة على ثلثي الولاية[٤].

وفي هذا الصدد يشير ناير كالديب (Kuldip) إلى الرسالة التي أرسلها ماهاجان رئيس وزارة كشمير إلى نيودلهي في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧، عندما تعمق مقاتلو القبائل في سيطرتهم على كشمير، حيث جاء في هذه الرسالة: " إن المساعدة التي وعدتمونا بها لم تصل ونحن محاصرون من جميع الجهات". ومع استمرار التباطؤ الهندي بسبب المعضلة القانونية للتدخل، عاد ماهاجان إلى إرسال رسالة يقول فيها: " ستوافقون معي بأنه في ظل هذه الظروف من الصعب التفكير في أية قضايا دستورية"[٥].

---

(١) خان، مرجع سابق:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2247CADA-3F7B-44FF-92E9-9FC15CBF03C3.htm

(٢) فروخ، عمر، (١٩٥١)، **باكستان دولة ستعيش**، بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ص٨٢.

(٣)Desmond, Edward., (1995). **The insurgency in Kashmir (1989-1991)**, Contemporary South Asia, Vol. 4 Issue 1, p2.

(٤) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٦.

(٥) Nayar, Kuldip., (1992) **Kashmir: Re-reading its past in order to proffer a practicable solution**, Round Table; Jul92, Vol. 323 Issue 1, p308.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا كانت الاتفاقية بشأن انضمام ولاية جامو وكشمير المسلمة إلى الهند، لم تكن لها أية قيمة من النواحي الدستورية والقانونية والأخلاقية، وحتى الهند نفسها كانت تعرف هذه الحقيقة جيداً، فقد وعدت الشعب الكشميري المسلم وعلى لسان أكبر مسؤليها، بأنها ستقوم بإجراء الاستفتاء لتقرير مصير الولاية، ومن هذه الوعود نص ما كتبه الحاكم العام للهند إلى الحاكم الهندوسي للولاية حين توقيع اتفاقية الانضمام في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ : " وفقاً لسياستنا، أصبحت مسألة انضمام ولاية ما من المسائل الخلافية يرجع فيها إلى رأي الشعب، فإن حكومتنا بشأن مسالة انضمام ولاية جامو وكشمير إلى إحدى الدولتين تريد أن تحل بالرجوع إلى الرأي العام فور إعادة الأمن والاستقرار في الولاية[١].

ثم أكد جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ذلك الوعد في برقيته إلى رئيس وزراء باكستان السيد لياقت علي خان، في ٣١ أكتوبر ١٩٤٧، والتي جاء فيها: " إننا تعهدنا أن نسحب قواتنا العسكرية من كشمير بعد عودة السلام إليها على الفور، وأن نترك مواطنيها ليمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وهذا التعهد لا نعلنه أمام حكومتكم فحسب بل نعلنه أمام أهالي كشمير وأمام العالم كله" [٢].

وعاد جواهر لال نهرو ليعلن على الملأ في إذاعة عموم الهند بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٤٧: " إننا قد أعلنا أن مصير كشمير سوف يتقرر في النهاية من قبل الشعب... وأننا مستعدون عندما يسود السلام والقانون والنظام أن نجري استفتاءً شعبياً تحت رعاية دولية مثل الأمم المتحدة"[٣].

وظل هذا موقف الهند في السنوات اللاحقة ١٩٤٨ و١٩٤٩، ١٩٥٠، ففي عام ١٩٤٩ ومن خلال "الكتاب الأبيض" الذي أصدرته الهند حول كشمير وأمام مجلس الأمن، أكدت الطبيعة المؤقتة لانضمام كشمير إليها إلى أن يتم الاستفتاء الشعبي حول هذا الموضوع بعد استتباب الأمن في هذه الدولة. ومن هنا فقد التزم الهند دولياً بإجراء هذا الاستفتاء، بل أنها التزمت بإجرائه تحت رقابة دولية . وأكثر من ذلك فإنه عند مناقشة علاقة كشمير بالهند على ضوء المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي الذي صدر عام ١٩٥٠، صرح جوبا لاسومي ايانجار، أحد

---

(١) شهاب الدين، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٥.

(٣) محافظة، مرجع سابق، ص٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعضاء الحكومة الهندية، أمام الجمعية التأسيسية بأن الحكومة ارتبطت تجاه شعب كشمير بأنه سوف تتاح له الفرصة لإبداء رأيه بشأن بقاء كشمير في جمهورية الهند أو الانفصال عنها، وذلك بإجراء استفتاء عام[١].

ومن هنا يثور التساؤل لماذا تطورت الأمور بعد ذلك إلى أن ترفض الهند رفضاً باتاً إجراء استفتاء شعبي في كشمير بشأن الانضمام إليها، وتعتبر الانضمام الذي حدث عام ١٩٤٧ انضماماً نهائياً ومطلقاً؟ وهذا ما سيتم مناقشته لاحقاً.

أما بالعودة إلى الأحداث الميدانية بين الطرفين، نشير إلى أنه في أوائل نوفمبر ١٩٤٧ وبعد تعزيز القوات الهندية في كشمير، بدأت عملياتها على طول محور الغزو الرئيسي لتطهير المنطقة من رجال القبائل. وفر رجال القبائل إلى مدينة "مظفر آباد". وما إن علم محمد علي جناح الحاكم العام لباكستان بتدخل القوات النظامية الهندية حتى أصدر أوامره إلى الجنرال "جراسي" القائد البريطاني المؤقت للقوات الباكستانية لإرسال قوات باكستانية إلى كشمير. واستمر القتال في كشمير، خلال شتاء وربيع ١٩٤٨. وبدأت القوات النظامية الباكستانية في الاشتراك في القتال بشكل رسمي، في أواخر مارس ١٩٤٨. وتمكنت في مايو ١٩٤٨، من الدفاع عن قطاع "مظفر آباد"، مما اضطر القوات الهندية للتوقف. وصار القتال متقطعاً بعد أن أصبحت القوات الباكستانية نداً للقوات الهندية، كما تأثر بالنشاط الدبلوماسي للدولتين في الأمم المتحدة. لينتهي القتال في ديسمبر ١٩٤٨ بعد وساطة الأمم المتحدة بسيطرة الهند على ٤٥% من الإقليم وباكستان ٣٥% وسيطرت الصين على باقي الإقليم البالغ ٢٠%[٢].

واستند كل من الطرفين إلى مجموعة أسس في مطالبهما بالإقليم. فباكستان تستند إلى أغلبية سكانه الإسلامية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل معه، وتعتبر أن ضم كشمير للهند معناه تحكمها في مياه السند ورافديه الرئيسيين اللذين يمران في كشمير، لأن الإقليم مرتبط مع باكستان بوسائل المواصلات وعبرها مع العالم في حركته التجارية، فضلاً عن الاعتبار الأمني، حيث أن ضمه إلى الهند يهدد أمن باكستان بسبب انفتاح كشمير على باكستان. أمّا الهند، فقد استندت إلى موافقة حاكم الإقليم الهندوسي على الانضمام إلى الهند بعدما ترك موضوع الانضمام للأمير في

---

(١) فرج الله، مرجع سابق، ص٢٦.

(٢)Shuja, op. cit , p220.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل إمارة، وقد ربطت الهند كشمير بها عبر شبكة واسعة من طرق المواصلات، باعتبار أن مستقبل كشمير يكون أفضل إذا ما ضمت إلى الهند بفعل سعة الأسواق وتطورها صناعياً قياساً لباكستان، إضافة إلى أهمية حماية الهندوس في جنوب جامو[١].

قضية كشمير في الأمم المتحدة

في أوائل يناير ١٩٤٨، اتخذت الهند المبادأة وعرضت النزاع على مجلس الأمن طبقاً للمادة ٣٥ من الميثاق. وطلبت من مجلس الأمن الإيقاف الفوري للقتال وانسحاب القوات الباكستانية "الغازية" من ولاية جامو وكشمير فقط. ولم تطلب الهند تدخل مجلس الأمن في مسألة مستقبل الوضع في كشمير، حيث رأت أن هذا قد يحد ويقيد من رغبات شعب كشمير[٢].

وتضمنت الدعوة الهندية اتهاماً للحكومة الباكستانية بارتكاب عدوان سافر على كشمير وناشدت مجلس الأمن بأن يدعو الحكومة الباكستانية إلى منع موظفيها المدنيين والعسكريين من الاشتراك في عملية غزو القبائل لإمارة جامو وكشمير أو في المساعدة عليها، والطلب من مواطنيها عدم الاشتراك في القتال الدائر في كشمير، والامتناع عن تقديم المعونة بأية صورة إلى الغزاة، ومنع استخدام الإقليم في عمليات ضد كشمير. ونفى ممثل الحكومة الباكستانية أن بلاده قد ارتكبت عدواناً ضد كشمير، وناشد مجلس الأمن أن يعمل لوقف القتال في كشمير وانسحاب جميع القوات الأجنبية من هذه الإمارة سواء كانت قوات باكستانية أو هندية، وتمكين اللاجئين المسلمين من العودة إلى محال إقامتهم في كشمير[٣].

وبحث مجلس الأمن قضية كشمير في عدة جلسات امتدت طوال أربعة أشهر من يناير إلى إبريل ١٩٤٨. حيث أصدر بالنسبة للنزاع أربعة قرارات هي: القرار الصادر في ١٧ يناير ١٩٤٨، والقرار الصادر في ٢٠ يناير ١٩٤٨، والقرار الصادر في ٢١ أبريل ١٩٤٨، والقرار الصادر في ٣ يونيو ١٩٤٨. وكان أهم هذه القرارات القرار الصادر في ٢٠ يناير ١٩٤٨، والقرار الصادر في ٢١ أبريل ١٩٤٨. فقد نص قرار ٢٠ يناير ١٩٤٨ على تشكيل لجنة

---

(١)الحديثي، هاني إلياس، (١٩٩٨). **سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٢١.

(٢)Haqqani, op. cit, p40.

(٣) فرج الله، مرجع سابق، ص٢٦-٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وساطة من ثلاثة أعضاء تختار أحدهم الهند والثاني باكستان، أمّا الثالث فيختار بواسطة العضوين السابقين. ومهمة اللجنة الذهاب فوراً إلى منطقة النزاع لتقوم بالوساطة بين أطراف النزاع. أمّا القرار الصادر في ٢١ أبريل ١٩٤٨، فقد زاد عدد أعضاء لجنة الوساطة إلى خمسة أعضاء. وحدد مهمة اللجنة بالذهاب فوراً إلى شبه القارة الهندية بغرض تسهيل اتخاذ إجراءات استعادة السلام والنظام وإقامة استفتاء في كشمير[١].

تكونت لجنة وساطة الأمم المتحدة من تشيكوسلوفاكيا التي اختارتها الهند، والأرجنتين التي اختارتها باكستان، واختار مجلس الأمن بلجيكا وكولومبيا والولايات المتحدة، وقد اختارت لجنة الوساطة اسماً لها هو "لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان". وأجرت اللجنة مباحثات مع الهند وباكستان. وأصدرت قرارها الأول، في ١٣ أغسطس ١٩٤٨، يحتوي على ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: وهو خاص بأمر إيقاف النار بين الدولتين.

الجزء الثاني: وهو خاص بالشكل الأساسي لاتفاقية هدنة.

الجزء الثالث: وهو خاص بالاستفتاء ومستقبل وضع ولاية جامو وكشمير.

وقد أعطت اللجنة الأسبقية الأولى لإيقاف النار، واعتبرت أن الاستفتاء لا يجري إلا بعد عقد اتفاقية الهدنة بين الدولتين[٢].

وفي ٥ يناير ١٩٤٩، اتخذت اللجنة قرارها الثاني، وعدّته مكملاً لقرارها الأول. ونص القرار الثاني على المبادئ الأساسية للاستفتاء، أي أنه جاء موضحاً لتفصيلات الجزء الثالث من قرارها الصادر في ١٣ أغسطس ١٩٤٨. ونجحت اللجنة في تحقيق إيقاف النار بين الدولتين، ليصبح نافذ المفعول في أول يناير ١٩٤٩. وتمكنت اللجنة، في يوليه ١٩٤٩، من عقد اتفاق بين الدولتين، لتحديد خط إيقاف النار، وعدم زيادة القوات على جانبيه. ولكن "لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان" فشلت في حل مشكلة قوات آزاد كشمير وتحديد ما هي معظم القوات الهندية التي تنسحب من كشمير بعد انسحاب القوات الباكستانية ورجال القبائل وكذلك مشكلة إدارة المناطق الشمالية الجبلية للولاية. وظهر الخلاف بين الدولتين حول هذه المشاكل[٣].

---

(١) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٦.

(٢) لامب، مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٣) محافظة، مرجع سابق، ص٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ٥ ديسمبر ١٩٤٩، قدمت "لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان" تقريرها الثالث والأخير إلى مجلس الأمن وأوصت فيه بتعيين فرد واحد ممثلاً للأمم المتحدة للوساطة بين الدولتين. وأعقب لجنة الوساطة الدولية عديداً من الوسطاء الدوليين. ففي ١٧ ديسمبر ١٩٤٩، عيّن مجلس الأمن رئيسه، الجنرال "مكناهتون"، وسيطاً غير رسمي للأمم المتحدة. وفي ١٢ أبريل ١٩٥٠، عيّن مجلس الأمن سير "ديكسون. وفي ٣٠ مارس ١٩٥١، عُيّن الدكتور "جراهام"، ممثلاً للأمم المتحدة، وبعد أن أجرى مباحثات بين الدولتين، وقدم خمسة تقارير، كان آخرها في ٢٧ مارس ١٩٥٣، مشيراً إلى فشل وساطته لحل الخلاف بين الدولتين، خصوصاً مسألة نزع السلاح في ولاية كشمير، واقترح إجراء مباحثات مباشرة بين قادة الدولتين[١].

المباحثات المباشرة بين الدولتين

وفي ١٦ أغسطس ١٩٥٣، بدأت المباحثات المباشرة بين الهند وباكستان، في "دلهي"، بين "جواهر لال نهرو" و"محمد علي بوجرا"، رئيسي وزراء الدولتين. وتم الاتفاق على ضرورة إجراء استفتاء محايد، للتحقق من رغبات شعب كشمير، وعلى تعيين مدير للاستفتاء، وكذلك تعيين لجان من الخبراء العسكريين وغيرهم، لتقديم المشورة إلى رئيس الوزراء. وأعقب اتفاقية "دلهي" تبادل المراسلات الكثيرة من خطابات وبرقيات بين "محمد علي بوجرا" و"نهرو". وكشفت تلك المراسلات عن تصاعد الخلافات بينهما. ثم ازداد موقف الهند تشدداً بعد أن انضمت باكستان إلى الحلف المركزي (السنتو) أو حلف بغداد عام ١٩٥٣، وحلف جنوب شرقي آسيا (السيتو)، عام ١٩٥٤، وظلت قضية كشمير معلقة بين البلدين مع زيادة التوتر بينهما[٢].

وفي مايو ١٩٥٤، وقعت باكستان اتفاقية مساعدة الدفاع المتبادل مع الولايات المتحدة. وقد وجد "نهرو" في ذلك سبباً للتخلي عن التزاماته بعقد استفتاء في كشمير. وكذلك صادقت الجمعية التشريعية في كشمير على انضمام الولاية إلى الهند، التي قامت بتطبيق الدستور الهندي على كشمير. وقد احتج "محمد علي بوجرا" على تراجع "نهرو" عن إجراء استفتاء في كشمير وعلى قرار الجمعية التشريعية في كشمير لانضمام الولاية إلى الهند. وانتهت مرحلة المباحثات المباشرة بالفشل لتعود المشكلة مرة أخرى إلى الأمم المتحدة[٣].

---

(١) لامب، مرجع سابق، ص٢٥١-٢٥٥.

(٢)Madhok, Kashmir: The Storm Center of the World, Op. cit: http://www.kashmir-information.com/Storm/chapter3.html

(٣) فرج الله، مرجع سابق، ص٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عودة النزاع إلى الأمم المتحدة مرة أخرى (١٩٥٧-١٩٦٠)

في ١٦ يناير ١٩٥٧، اجتمع مجلس الأمن ليناقش طلب باكستان. وفي ٢٤ يناير ١٩٥٧، أصدر قراراً يؤكد قراراته السابقة، وكذلك قرارات" لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان". ونبّه قرار المجلس الحكومتين أن الاستفتاء الحرّ، الذي يجري تحت إشراف الأمم المتحدة، هو الذي يحدد الوضع النهائي لولاية" جامو وكشمير"، وأن قرار الجمعية التشريعية في كشمير يعدّ عملاً غير شرعي ولا يغير من وضع الولاية. واحتجت الهند على القرار بينما رحبت به باكستان(١).

وفي ٢١ فبراير ١٩٥٧، اتخذ مجلس الأمن قراراً بتعيين رئيسه "جونار يارنج" وسيطاً دولياً جديداً لكي يبحث مع حكومتي الهند وباكستان أي مقترحات قد تؤدي إلى تسوية النزاع، واضعاً في اعتباره قرارات المجلس السابقة. وبعد أن قام مستر "يارنج" بإجراء مباحثات في الهند وباكستان، قدم تقريره إلى مجلس الأمن، في آخر أبريل ١٩٥٧. واقترح أن تعرض الخلافات حول تنفيذ مقترحات" لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان" على التحكيم، ووافقت باكستان ولكن الهند عارضت ذلك، وفشلت مهمة جونار يارنج(٢).

وفي ٢ ديسمبر ١٩٥٧، أصدر مجلس الأمن قراراً بتعيين دكتور "جراهام" مرة أخرى وسيطاً دولياً بين الدولتين لتنفيذ مقترحات "لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان". وأجرى مباحثات بين الدولتين وقدم تقريره إلى مجلس الأمن في ١٨ مارس ١٩٥٨. ووافقت باكستان على مقترحاته بينما رفضتها الهند، وبذلك توقفت جهود الأمم المتحدة(٣).

العودة إلى الحوار الهندي الباكستاني

في أوائل أكتوبر ١٩٥٨، تولى الجنرال "محمد أيوب خان" السلطة في باكستان، وأظهر اهتماماً بحل مشكلة كشمير سلمياً وبطريقة ترضي الجانبين. وبدأت مرحلة جديدة من الحوار الهندي الباكستاني. وعندما ذهب "نهرو" إلى باكستان لتوقيع معاهدة مياه السند، في ١٩ سبتمبر ١٩٦٠، أجرى في "كراتشي" مباحثات مطولة مع "أيوب خان"، وأظهر البيان المشترك تقدماً ضئيلاً بالنسبة إلى مشكلة كشمير. وشهد عام ١٩٦١ كثيراً من تصريحات القادة الهنود

---

(١) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٧.

(٢) فرج الله، مرجع سابق، ص٣٢.

(٣) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والباكستانيين حول مشكلة كشمير. وأعلن القادة الهنود موقفهم المتشدد بأنهم يمكنهم إجراء مباحثات في كشمير لتعديل خط إيقاف النار فقط[١].

وفي ١١ يناير ١٩٦٢، طلبت باكستان، نتيجة لجمود الموقف، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمناقشة مشكلة كشمير. وأشارت باكستان إلى فشل المفاوضات المباشرة بين الدولتين، واستمع المجلس في عدة جلسات إلى بيانات مطولة من الجانبين. وقدم مندوب ايرلندا، في ٢٢ يونيو ١٩٦٢، مشروع قرار إلى المجلس. وقد حثّ مشروع القرار الحكومتين على الدخول في مفاوضات مباشرة على أساس القرارات السابقة لمجلس الأمن، و"لجنة الأمم المتحدة لهند وباكستان"، وميثاق الأمم المتحدة. واستخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو لإسقاط القرار. وقد أدى إخفاق الجهود التي بذلت لإجراء استفتاء لسكان كشمير تحت إشراف الأمم المتحدة إلى انصراف كل من الهند وباكستان لمعالجة الموقف تبعاً لمصالحه القومية، بعيداً عن أي التزامات إقليمية بينهما. حيث دعمت الهند إنشاء الجمعية التأسيسية في الإقليم التي أقرت دستور الولاية متضمناً الاعتراف بأن" دولة جامو وكشمير ستبقى جزءاً مكملاً من اتحاد الهند" [٢].

وفي أواخر عام ١٩٦٢، بدأت فكرة العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الهند وباكستان لحل مشكلة كشمير. فقد حدث تغير خطير في شبه القارة الهندية بنشوب الحرب الصينية الهندية وهزيمة القوات الهندية. وطلبت الحكومة الهندية المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ووصل على عجل إلى شبه القارة الهندية "دنكن ساندز" وكيل وزارة الخارجية البريطانية و"آفريل هاريمان" السكرتير العام المساعد في وزارة الخارجية الأمريكية. وتمكنا من إقناع "نهرو" بعودة المفاوضات المباشرة مع باكستان حول كشمير. وصدر بيان مشترك للدولتين، في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢، يعلن عن إجراء مباحثات على المستوى الوزاري للتمهيد للاجتماع النهائي بين "أيوب خان "و"نهرو" لحل النزاع حول كشمير[٣].

وقد قادت الجهود الأميركية البريطانية إلى ست جولات من المحادثات في الفترة من ٢٧ ديسمبر ١٩٦٢ حتى ١٦ مايو ١٩٦٣، وانتهت الجولة السادسة والأخيرة في نيودلهي في ١٦

---

(١)Ghose, Gauvav., (2005), **Third-Party Intervention in Ethno-Religious Conflict: Role Theory, Pakistan, and War in Kashmir, 1965**, Terrorism & Political Violence, Vol. 17 Issue 3, p437.

(٢) لامب، مرجع سابق، ص٢٩٤-٢٩٥.

(٣) فرج الله، مرجع سابق، ص٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مايو ١٩٦٣ دون إحراز أي تقدم نتيجة للخلاف العميق في وجهات النظر. وصدر بيان مشترك أعلن عدم الوصول إلى اتفاق نحو تسوية مشكلة كشمير. ولم يدع البيان المشترك إلى عقد مؤتمر قمة بين "نهرو" و"أيوب خان"، وبذلك فشلت المحادثات في كسر الجمود بين الطرفين. وخصوصاً مع بدء الهند جهود دمج الجزء الذي استولت عليه في كشمير بالاتحاد الهندي. مما دفع الرئيس الباكستاني أيوب خان إلى اللجوء إلى فكرة الحرب لاسترداد كشمير من الهند(١).

وقد عزز هذه الفكرة التوترات الخطيرة في الموقف بين البلدين خلال الفترة من ديسمبر ١٩٦٣ إلى يناير ١٩٦٤، والتي شهدت اضطرابات طائفية بين المسلمين والهندوس، كادت تؤدي إلى صدام مسلح بين الدولتين، وقد أمكن تهدئة الموقف وتجنب الصراع المسلح وإن ظل التوتر قائماً في الإقليم، مما دعا كلا الدولتين إلى زيادة تسلل أفرادها المسلحين داخل الإقليم لتدعيم الشعب الذي يؤيده. وقد تطور ذلك إلى نشوب الحرب بين الدولتين في سبتمبر ١٩٦٥(٢).

في أول سبتمبر ١٩٦٥، شنت الباكستان هجوماً قوياً في منطقة "شامب" جنوب غرب كشمير. ونجح الهجوم الباكستاني في الاستيلاء على مدينة "أخانور" على مسافة حوالي ٢٠ ميل داخل الأراضي الهندية، وبينما كانت المعارك تدور في كشمير بين القوات النظامية للبلدين، أبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة مجلس الأمن، في ٣ سبتمبر ١٩٦٥، عن الموقف الخطير في كشمير. واجتمع مجلس الأمن في نفس اليوم واتخذ قراراً دعا فيه حكومتي الهند وباكستان لإيقاف النار فوراً واحترام خط وقف النار وانسحاب جميع الأفراد المسلحين، مع التعاون مع "المراقبين العسكريين للأمم المتحدة في الهند وباكستان" للإشراف على مراقبة وقف النار(٣).

وفي ٦ سبتمبر ١٩٦٥، شنّت القوات الهندية هجوماً واسع النطاق، شمل الجبهة الغربية بأكملها، وتركّز في منطقة البنجاب في قطاع مدينة "لاهور" ومدينة "سلكت". وكان الهدف من الهجوم الهندي وقف تقدم القوات الباكستانية الناجح في جنوب كشمير. وندد كثير من دول العالم بالهجوم الهندي، وَعَدّته غزواً لباكستان، وتحدياً لقرار مجلس الأمن، الصادر في ٤ سبتمبر ١٩٦٥. واجتمع مجلس الأمن، في ٦ سبتمبر ١٩٦٥، للنظر مرة أخرى في النزاع، وأصدر قراراً يدعو أطراف النزاع إلى إيقاف الأعمال العدائية في منطقة النزاع فوراً، وانسحاب جميع

---

(١) Desmond, Op. cit, p3.

(٢)Haqqani, Op. cit, p42.

(٣) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأفراد المسلحين إلى مواقعهم التي كانوا يحتلونها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥. وطلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يبذل كل جهده لتنفيذ هذا القرار، وتوقف القتال فعلياً بعد موافقة الطرفين في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٥[١].

وفي ٤ يناير ١٩٦٦، بدأت مباحثات السلام، في مدينة "طشقند"، في روسيا، بين الطرفين، بناء على العرض السوفيتي، في ٤ سبتمبر ١٩٦٥، والذي تجدد يوم ٧ سبتمبر ١٩٦٥. وبذل "اليكسي كوسيجين"، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي، جهوداً مكثفة لنجاح المفاوضات بين الجانبين، ووقّعَت اتفاقية "طشقند" في ١٠ يناير ١٩٦٦، ولو أن اتفاقية "طشقند" لم تحل مشكلة كشمير، إلاّ أنها كانت خطوة كبيرة نحو السلام، فقد اتفق على انسحاب قوات الطرفين، قبل ٢٥ فبراير ١٩٦٦، إلى المواقع التي كانوا يحتلونها، في ٥ أغسطس ١٩٦٥، وأن يراعي كل من الطرفين شروط وقف النار. وكذلك وافقا على عودة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية، والنظر في الإجراءات لعودة العلاقات الاقتصادية والثقافية، ومناقشة مشكلة اللاجئين فيما بعد. إن أهم ما جاء في هذه الاتفاقية، أن الطرفين وافقا على مبدأ نبذ القوة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وأن يقيما علاقاتهما على أساس مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لكل منهما، وأن يمتنعا عن القيام بأية دعاية توجه ضد الدولة الأخرى، وعلى تشجيع تلك التي تساهم في بناء العلاقات الودية، ورحبت الولايات المتحدة باتفاقية "طشقند"، وعدّتها كسباً للسلام في شبه القارة الهندية، ونظرت إليها على أنها إيقاف للنفوذ الصيني، الذي أراد أن يستغل الموقف لصالحه[٢].

الحرب الباكستانية الهندية عام ١٩٧١

خلال السنوات الخمس التالية لاتفاق طشقند، غابت قضية كشمير عن الواجهة السياسية الباكستانية، نظراً لانشغال قادة باكستان بالأمور الداخلية، لا سيما الأزمة بين غرب باكستان وشرقها، والتي أدت إلى اندلاع الحرب الثالثة بين الهند والباكستان عام ١٩٧١، والتي انتهت بانفصال غرب باكستان وظهور دولة بنغلادش. ورغم أن هذه الحرب لم تكن لها علاقة بقضية كشمير إلا أنها أثرت عليها بصورة غير مباشرة في الفترات اللاحقة من تطور القضية[٣].

---

(١) لامب، مرجع سابق، ص٣٧٩.

(٢) Ghose, op. cit, p437.

(٣) Shuja, op. cit , p220.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

تطور القضية الكشميرية خلال الفترة (١٩٧١- ٢٠٠٥)

تميز النزاع الهندي الباكستاني عام ١٩٧١ بمجموعة من الميزات، كما يلي[١]:

١. بدأ النزاع في أول الأمر بمشكلة داخلية بين باكستان الغربية، حيث توجد الحكومة المركزية، وباكستان الشرقية، ثم تحول إلى نزاع ثنائي بين الهند وباكستان أدى إلى قيام الحرب بينهما في نهاية عام ١٩٧١. وأصبح نزاعاً دولياً تدخلت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين.

٢. كانت مشكلة اللاجئين الذين فروا بالملايين من باكستان الشرقية إلى الهند هي سبب قيام النزاع بين الهند وباكستان، مما أشعل الحرب بينهما، وذلك بدلاً من أن تكون المشكلة هي نتيجة للحرب وأثراً من آثارها.

٣. لم يكن النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير هذه المرة، بل كان في باكستان الشرقية، وقد أدى في النهاية إلى تفتيت باكستان إلى دولتين: دولة بنجلاديش المستقلة ودولة باكستان (باكستان الغربية سابقاً).

٤. عندما بدأ النزاع بين الهند وباكستان، لم تعرض أي من الدولتين النزاع على الأمم المتحدة. بل عندما أعلنت الحرب الشاملة بينهما في ٣ ديسمبر ١٩٧١، اكتفت الدولتان بإبلاغ ذلك إلى السكرتير العام للأمم المتحدة دون أن تطلبا عقد مجلس الأمن. وبناء على الطلب العاجل لممثلي دول الأرجنتين وبلجيكا وبوروندي واليابان ونيكاراجوا والصومال والولايات المتحدة وبريطانيا وتونس، عقد مجلس الأمن اجتماعه، في ٤ ديسمبر ١٩٧١، للنظر في الموقف المتدهور، الذي أدّى إلى صدام مسلح بين الهند وباكستان.

أما فيما يتعلق بأثر حرب عام ١٩٧١ على قضية كشمير، فقد كان من أهم النتائج المباشرة لهزيمة باكستان في هذه الحرب، انهيار حكم المؤسسة العسكرية التي سيطرت على الحياة السياسية الباكستانية منذ سنوات طويلة دون انقطاع. فلقد أجبرت ثورة الرأي العام في باكستان الغربية، غداة الهزيمة العسكرية، الجنرال "يحيى خان" على الاستقالة من رئاسة

---

(١) فودة، محمد رضا، (١٩٩٩).**الصراع الباكستاني الهندي: الحرب في كشمير**، مجلة الدفاع، العدد١٦٠، ص٥٨-٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمهورية، وجاء "ذو الفقار علي بوتو"، وزير الخارجية السابق، وزعيم حزب الشعب الباكستاني، ليخلفه في قيادة البلاد [١].

وقد اتبع الرئيس الباكستاني "ذو الفقار علي بوتو" منذ بداية توليه الحكم سياسة إيجابية سلمية مهادنة، تقوم على أساس احترام الواقع بكل ما فيه من مرارة، مع بذل جهد ضخم للحفاظ على ماء الوجه. واجه "بوتو" مهمة جسيمة وعسيرة: تصحيح أخطاء الفئة العسكرية الحاكمة من خلال تغيير نظام الحكم في البلاد تغييراً جذرياً، ثم تخفيف الآثار السياسية للهزيمة العسكرية، ثم التغلب على المصاعب الاقتصادية القائمة. وبدأ" بوتو" بالفعل بإجراء إصلاحات حقيقية في شتى الميادين، ابتداء من الجيش إلى الإدارة، المصارف والبنوك، إلى القطاع الزراعي. كما شرع "بوتو" في تطبيق فلسفته الاجتماعية التي يطلق عليها "الاشتراكية الإسلامية" فأصدر قرارات عدة بتأميم قطاعات هامة من الاقتصاد الباكستاني. وعلى عكس السابق، أصبحت الإدارة العامة في باكستان تعمل عن طريق قنوات اتصال مباشرة مع الجماهير هناك[٢].

وهكذا فإن باكستان بعد الحرب، وفي ظل الوضع الحرج كانت تسعى إلى تجميد الأوضاع على ما هي عليه في كشمير، في حين كانت الهند تريد إنهاء هذه المشكلة لصالحها في ظل وضعها المتميز بعد الحرب، حيث أنها عرضت التوقيع على اتفاق صلح شامل وعدم اعتداء، يتضمن تقسيماً فعلياً لكشمير بينها وبين باكستان، ويتضمن ترحيل مراقبي الأمم المتحدة الذين كانوا يشرفون على احترام اتفاق وقف إطلاق النار منذ عام ١٩٤٩، وهو ما رفضته باكستان بشكل قاطع، وهذا عكس ما كانت عليه الأوضاع قبل عام ١٩٧١، حيث كانت الهند تعمل على تأجيل قضية كشمير، في حين كانت باكستان تطالب بالحل الجذري للقضية[٣].

وهكذا فقد كان لكل من الباكستان والهند قراءة خاصة لاتفاقية سيملا التي تم توقيعها عام ١٩٧٢ بين البلدين، والتي هدفت إلى إنهاء النزاعات العالقة بينهما وفتح صفحة جديدة في علاقة البلدين.

---

(١) معوض، نازلي، (١٩٧٢). **اتفاقية سيملا والمصالحة الهندية الباكستانية**، مجلة السياسة الدولية، السنة ٨، العدد ٣٠، ص١٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٣.

(٣) عابدين، صدقي، (٢٠٠٢). **تطور قضية كشمير من سنة ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٨٩**، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، قضية كشمير، مرجع سابق، ص٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية سيملا عام ١٩٧٢

لقد جاء اتفاق سيملا نتيجة لمجهودات طويلة في ميدان التفاوض والتباحث والنقاش بصدد المسائل المعلقة بسبب حرب ديسمبر ١٩٧١ وقيام دولة بنجلاديش، فيما بين الأطراف الثلاثة المعنية في تلك المنطقة(١).

وبدأت بوادر موقف الهند من التفاوض مع باكستان بتصريح أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند في مؤتمر صحفي في بداية عام ١٩٧٢، ذكرت فيه "إن المحادثات مع باكستان سوف تبدأ عندما تستقر الأوضاع السياسية نسبياً في المنطقة، وأن هذه المحادثات ستدور حول تعديل خطوط وقف إطلاق النار في كشمير، وربما أيضاً حول تعويضات الحرب، لأن باكستان هي التي هاجمت الهند" . كذلك أعلن "ذو الفقار علي بوتو" في منتصف فبراير ١٩٧٢، انه يعتزم الاجتماع قريباً بكل من "أنديرا غاندي"، وأعلن أن بعض الترتيبات قد اتخذت بالفعل من أجل عقد هذين الاجتماعين. إلا أن إجراءات التلاقي لم تتبلور إلا مع نهايات أبريل ١٩٧٢. وبدأت بمدينة موري بباكستان المحادثات بين مبعوثي الهند وباكستان للإعداد لعقد اجتماع قمة بين الرئيس الباكستاني ورئيسة الوزراء الهندية. وكان الموضوعان الأوليان في جدول أعمال اجتماع القمة هما انسحاب القوات من الأراضي التي تحتلها على الجانبين، وتبادل الأسرى وأنه ما إن يتم الاتفاق على هاتين النقطتين حتى تعاد العلاقات الدبلوماسية بين الهند وباكستان، ثم تأتي مرحلة ثالثة تتناول موضوعات الاعتراف ببنجلاديش، ومشكلة كشمير ووسائل الحيلولة دون نشوب حرب أخرى بين الهند وباكستان(٢).

وبدأ اجتماع القمة في يوم ٢٨ يونيو ١٩٧٢ في مدينة سيملا. وكان لمحادثات القمة بسيملا الطابع الشامل السياسي والفني في آن واحد، فلقد طلبت "أنديرا غاندي" من وزراء الخارجية والزراعة والدفاع والمالية في حكومتها حضور المحادثات بينها وبين" بوتو". وعقب انتهاء اليوم الأول للمحادثات، صدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان رغبتهما في بدء صفحة جديدة للعلاقات بينهما. وجاء في البيان أن الرئيسين قررا إحالة بعض المسائل المتنازع عليها إلى

---

(١)Madhok, Kashmir: The Storm Center of the World, Op. cit: http://www.kashmir-information.com/Storm/chapter3.html

(٢) معوض، مرجع سابق، ص١٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخبراء، وإنهما لن يجتمعا مرة أخرى إلا بعد تقديم خبراء الوفدين لتقاريرهم. وقد فشل خبـــراء الوفدين في الاتفاق على المسائل التي ستبحث في اجتماع القمة، فعاد الأمر ثانية إلـــى رئـــيس الجمهورية الباكستاني ورئيسة الوزراء الهندية[١].

وبعد جهود مضنية طيلة خمسة أيام (بدءاً من يوم ٢٨ يونيو ١٩٧٢) توصل الجانبـــان إلى اتفاق أذيعت بنوده يوم ٢ يوليو ١٩٧٢. وجاءت نتائجه تفوق أكثر التوقعات تفاؤلاً بـــصدد تلك المحادثات. وكانت أهم نقاط التلاقي بين الرئيسين الهندي والباكستاني ما يلي[٢]:

١. استعادة باكستان لكل الأقاليم التي فقدتها في حرب ديسمبر ١٩٧١ مـــع الهنـــد، باســـتثناء المناطق الواقعة على طول خط وقف إطلاق النار بينهما في إقليم كـــشمير. وتقـــدر هـــذه الأراضي بنحو ٨٦٢٠ كيلومتراً مربعاً، معظمها في المناطق الصحراوية من إقلـــيم الـــسند ومنطقة مراعي كوتشي وقطاع البنجاب.

٢. انسحاب القوات الهندية إلى مواقعها قبل الحرب في السند وكوتـــشي والبنجـــاب، لتـــستعيد باكستان أراضي تبلغ مساحتها ٨٢٢٠ كم مربع، وتستمر الهند في احتلال المساحة المتبقية، وهي تقع في كشمير.

٣. أن تعيد باكستان إلى الهند الأراضي التي احتلتها في قطاع البنجاب وصـــحراء راجـــستان، وتبلغ مساحتها حوالي ٦٠٠ كيلومتر مربع.

٤. اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئناف الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية والبحرية والبرية ــ بما فيها مراكز الحدود ــ والجوية بما فيها تحليق طائرات، كل منها في أجواء الأخرى، وتسهيل تبادل سفر مواطني البلدين.

٥. استئناف التجارة والتعاون في المجالات الاقتصادية والتبادل في المجالات العلمية والثقافية.

٦. ترك مسألة إعادة العلاقات بين البلدين لأحوالها الطبيعية لمزيد من المحادثات بين ممثلـــي البلدين. وكذلك معالجة المسائل المتعلقة بتبادل أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين، وتـــسوية سلمية لجامو وكشمير واستئناف العلاقات الدبلوماسية.

---

(١)Haqqani, op. cit, p43-44.

(٢) **The Simla Agreement**, International Debates; Dec2004, Vol. 2 Issue 9, p262-282. And : Nayar, Kashmir: Re-reading its past in order to proffer a practicable solution, Op. cit, p312-315.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك أوضح الاتفاق، أن يبدأ انسحاب قوات الطرفين إلى الحدود الدولية للدولتين، بمجرد أن يصبح ساري المفعول بعد التصديق عليه من السلطة التشريعية في البلدين، وأن يتم هذا الانسحاب خلال ٣٠ يوماً من بدايته. كما اشتمل الاتفاق على المبادئ العامة لحسن الجوار بين الدول، ومنها نبذ استخدام القوة لتسوية المنازعات بين البلدين، ومراعاة تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في العلاقات بينهما، واللجوء للوسائل السلمية في حل خلافاتهما، واحترام كل منهما لسلامة ووحدة أراضي الأخر، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية[١].

وتأتي أهمية النص على "اتفاق الدولتين على حل المنازعات بينهما بشكل ثنائي"، من أن الهند استعملته فيما بعد للإدعاء بأن إعلان سيملا قد ألغى قرارات مجلس الأمن الخاصة بكشمير، حيث أن نزاع كشمير لا يحل إلا بشكل ثنائي، وهو الأمر الذي ترفضه باكستان مؤكدة أن قرارات مجلس الأمن لا تلغى إلا بقرارات جديدة من المجلس ذاته. وما زالت باكستان تصر على التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن الصادر بشأن كشمير[٢].

وباختصار يمكن القول أنه لم يترتب عن اتفاقية سيملا أي تغيير إزاء مشكلة كشمير، حيث تذكر الفقرة (٦) من الاتفاقية "التسوية النهائية لمشكلة جامو وكشمير" باعتبارها من المسائل المعلقة التي تنتظر إيجاد حل لها. وبموجب الفقرة (ب) الفرعية من المادة (٤)، يعتبر خط السيطرة متميزاً من خط الحدود الدولية. كما أن هذه الفقرة تحمي الموقف المعترف به من كلا الجانبي، باعتبار أن باكستان تفسر الموقف المعترف به بأنه هو الذي تعترف به الأمم المتحدة بالنسبة إليها، حيث لا تحول اتفاقية سيملا دون إثارة قضية كشمير في الأمم المتحدة، إذ تنص الفقرة الفرعية (أ) من المادة (١)، بوجه خاص، على أن ميثاق الأمم المتحدة يحكم العلاقات بين الأطراف، وفي ضوء ذلك، تعتمد الوسائل السلمية في حل الخلافات والمنازعات بين الهند وباكستان، في حين ترى الهند أن جميع الخلافات بين البلدين، بما في ذلك قضية كشمير، يمكن حلها بشكل ثنائي فقط بموجب المادة ١(ب) من اتفاقية سيملا، وبالتالي لم يعد من حق باكستان إثارة القضية أمام الأمم المتحدة[٣].

---

(١) معوض، مرجع سابق، ص ص١٤٩-١٥٠.

(٢) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٨.

(٣) لامب، مرجع سابق، ص٤٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطورات قضية كشمير خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين

منذ حرب عام ١٩٧١ واتفاقية سيملا عام ١٩٧٢، هدأت قضية كشمير، ولكنها ما لبثت أن تجددت عام ١٩٨٩ مع انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، وصعود نجم المجاهدين الأفغان عام ١٩٨٨. فقد اندلعت ثورة مسلحة في كشمير ضد الوجود الهندي، وتآلفت حركات للمقاومة داخل وخارج الإقليم، مما أدى إلى طرح التزام مرة أخرى، وفي عمليات القتال التي دارت سقط حوالي ٣٠ ألف من الجانبين، ومن ثم فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى إعادة انبعاث قضية كشمير(١).

وقد ساهم في تجميد قضية كشمير على الجبهة الباكستانية بعد اتفاقية سيملا، توجه القيادة الباكستانية في عهد ذو الفقار بوتو للتركيز على القضايا الداخلية، والانشغال بقضايا الدستور الجديد في باكستان، ومحاصرة التوتر في ولايتي بلوشستان والسند، وكذلك جهود بناء القوة النووية الباكستانية. إضافة لتركيز الجهود على منطقة "أزاد كشمير" (كشمير الحرة) وضمها إلى باكستان. وكل هذه الظروف التي جعلت باكستان تقبل بتجميد القضية، لم تمنع بوتو من التأكيد على استعدادها لدعم الشعب الكشميري إذا قام بحركة تحرير أياً كانت عوقب ذلك الدعم(٢).

ومنذ بداية الثمانينيات أصبح العنف مستوطناً في جامو وكشمير، وقد ترافق ذلك مع تصاعد المد الإسلامي الذي عبر عن نفسه من خلال قوى سياسية جديدة بدأت تفرض نفسها على ساحة الصراع ضد الهند، الأمر الذي دفعها نحو محاولة التحكم بالموقف عبر فرض الحكم المباشر للدولة وتعليق الجمعية التشريعية في جامو وكشمير عام ١٩٨٦، على رغم أن رئيس الوزراء الهندي "راجيف غاندي" أبدى استعداده لاستئناف المفاوضات مع باكستان التي توقفت

---

(١) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٩.

(٢) عابدين، مرجع سابق، ص٥٦. وللمزيد:

- Schofield, Victoria, (1997), **Kashmir--today, tomorrow**?, Asian Affairs; Oct97, Vol. 28 Issue 3, p314-315.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ١٩٨٤، وقد عقد بالفعل اجتماعاً مع "ضياء الحق" عقب تشييع جنازة "أنديرا غاندي". وفي هذا الوقت كانت باكستان تسير باتجاهين متلازمين[١]:

١. التأكيد على عرض الموضوع أمام الأمم المتحدة.

٢. الدعوة إلى عقد اتفاق عدم اعتداء.

بيد أن العلاقات بينهما ظلت متوترة، وقد ترافق ذلك مع تصاعد اتهامات الهند لباكستان بدعم "الإرهاب والتطرف" في كل من جامو وكشمير والسيخ في البنجاب. ففي هذه الفترة نشأت عدة أحزاب وجماعات عسكرية في كشمير، ومنها الجبهة المتحدة الإسلامية التي جمعت في عام ١٩٨٧ ثلاثة عشر حزباً، وجيش تحرير كشمير المرتبط بجبهة تحرير جامو وكشمير، ومجموعات أخرى قادت حالة اضطراب واسعة في الإقليم، الأمر الذي أثار أعمال شغب طائفية واسعة بين المسلمين والهندوس والبوذيين في مقاطعة الإقليم، مما دفع الهند إلى تعزيز قواتها هناك واعتماد أسلوب العنف الدموي في مواجهة الثورة. وقد دفع ذلك نحو تصعيد الأزمة مع باكستان[٢].

والواقع أن تحريك القضية من جانب باكستان كان محسوباً، بحيث يستند على أساس تحريك القضية في المحافل الدولية، ودفع الهند للدخول في مفاوضات جادة حولها، دون أن يصل الأمر إلى حد الدخول في سياسة عداء ومواجهة مع الهند إلى الدرجة التي تؤدي إلى حرب جديدة بين البلدين. ومع وصول بنازير بوتو إلى الحكم في باكستان عام ١٩٨٨، عملت على إشاعة روح الثقة بين البلدين، وخصوصاً من خلال اتفاق عدم مهاجمة أي طرف للمنشآت النووية للطرف الثاني. وكذلك لقاءاتها المتكررة مع نظيرها الهندي "راجيف غاندي" في بداية

---

(١) سامي، عزيز، (١٩٨٦). **الهند: عام على حكم راجيف غاندي: الاستمرارية والتحول**، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٤، ص٢٠٢-٢٠٦.

(٢) لامب، مرجع سابق، ص٤٦٦. وللمزيد حول الجماعات الإسلامية المسلحة في كشمير، أنظر:
- طاهر، أحمد، (٢٠٠٢). **أزمة كشمير بين معضلة الانتخابات والدور الأمريكي**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، ص ص ١٦٢-١٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التسعينات من القرن الماضي. الأهم فيما يتعلق بهذه اللقاءات أنها لم تؤدي إلى تغيير جوهري في موقف الطرفين إزاء كشمير[١].

وقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي العديد من الأحداث الداخلية والإقليمية والدولية التي ساهمت بشكل مباشر أو تراكمي في تفجر الأوضاع داخل كشمير وازدياد حدة الصراع بعد فترات من الهدوء النسبي خلال الثمانينات، مما أدى لإعادة الاهتمام مرة أخرى بالقضية الكشميرية وإثارتها بقوة، سواء لتأثيرها على العلاقات الهندية الباكستانية أو لارتباطها بطبيعة استقرار المنطقة. وقد شهدت الساحة الكشميرية في هذه الفترة نشوء العديد من الأحزاب السياسية، كما شهدت التحول من الكفاح السلمي إلى الكفاح المسلح، وقد اتسمت الجماعات العاملة في كشمير خلال بداية التسعينات بكون أفرادها ينتمون إلى الحضر والطبقة الوسطى، وأن معظمهم من خريجي الجامعات الذين يعانون من البطالة، وقد سيطر خلال هذه الفترة على الأوضاع " جبهة تحرير جامو وكشمير" المؤيدة لاستقلال الإقليم. كما ظلت الأوضاع في كشمير خلال العقد الأخير من القرن الماضي، يشوبها التوتر والصدامات الهندية الباكستانية على خط الهدنة بين كشمير المحتلة والحرة، الذي شهد العديد من المواجهات التي توصف بأنها أقل من الحرب وأكبر من المعركة، ولكنها ظلت مواجهات محدودة بحيث لا تتحول إلى حرب شاملة[٢].

وفي نهاية شهر مايو ١٩٩٩، تبادل الطرفان الهندي والباكستاني الاتهامات حول إحياء وتصعيد التوتر في كشمير، حيث سعى كل منهما إلى تحميل الطرف الآخر مسؤولية تصعيد المواجهات في كشمير، إذ قامت الهند باتهام باكستان بدفعها مئات المقاتلين نحو الشطر الهندي في كشمير يوم ٩ مايو ١٩٩٩ متعدين بذلك خط الهدنة بين البلدين. ومحاولة دفع المزيد منهم تحت غطاء المدفعية الباكستانية. حيث استقر هؤلاء المتسللون في قمم جبال الهمالايا، واستطاعوا احتلال مواقع إستراتيجية تضم مناطق كارجيل، ودراس، وباتاليك في شمال القطاع الهندي في كشمير. وتعد هذه المواقع، وخاصة كارجيل، ذات أهمية إستراتيجية، حيث أنها تطل على الطريق الأهم والأوحد والأكثر سرعة وسهولة والذي يربط الجزء الهندي من كشمير

---

(١) عابدين، مرجع سابق، ص٥٩.

(٢) ياسين، عبير محمد، (٢٠٠٢). **تطور قضية كشمير منذ نهاية الحرب الباردة**، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، قضية كشمير، مرجع سابق، ص٧٨-٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمنطقة لاداخ الجبلية في الغرب، كما تقع هذه المواقع الحيوية التي قدرت مساحتها بـ٥٠٠ كم مربع، على بعد ٢٢٠ كم من مدينة سريناجار العاصمة الصيفية لإقليم كشمير، كما اتهمت الهند الحكومة الباكستانية بتقديم العون المادي والمعنوي لهؤلاء المتسللين، الذين أكدت الهند أنهم يضمون عناصر من المجاهدين الأفغان، فضلاً عن جنود نظاميين في الجيش الباكستاني، إلى جانب المقاومة المسلحة في كشمير(١).

وردت الهند، بشن غارات جوية مكثفة ضد مواقع القوات الباكستانية والكشميرية، والأفغانية المتمركزة في كارجيل، وغيرها من المواقع التي تقع على عمق (٧ كم) داخل الشطر الهندي من كشمير، بعيداً عن خط الهدنة. وقد استخدمت الهند الطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر. وذكرت وزارة الدفاع الهندية، إن الغارات التي تعد الأولى من نوعها منذ بداية التسعينيات أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا في صفوف "المتسللين" الذين زعمت أنهم يتلقون دعماً من القوات المسلحة الباكستانية(٢).

وفي ٢٨ مايو ١٩٩٩ دعا "نواز شريف" رئيس الوزراء الباكستاني الهند إلى التفاوض لحل النزاع حول إقليم كشمير، وقال في كلمة ألقاها بمناسبة مرور عام على التفجيرات النووية الباكستانية أن الهند وباكستان باعتبارهما دولتين نوويتين يتعين عليهما تجنب المواجهة العسكرية وتصعيد التوتر، لكنه تعهد في الوقت ذاته بالرد على خرق الطائرات الهندية للمجال الجوي الباكستاني. وذكر "نواز شريف" أنه أجرى اتصالاً هاتفياً مع نظيره الهندي "أتال بيهاري فاجباي" واتفق معه على أنه لا حل لمشكلة كشمير إلا من خلال المفاوضات، كما بعث برسالة إلى "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة يعرض فيها بدء المباحثات مع الهند حول حل مشكلة كشمير وطالب بإيفاد مبعوث دولي إلى المنطقة لنزع فتيل التوتر(٣).

وفي ٩ يوليو ١٩٩٩، دعت الحكومة الباكستانية للمرة الأولى العناصر المتسللة في كشمير الهندية إلى المساعدة على إنهاء الأزمة التي عرفت بأزمة كارجيل مع نيودلهي التي أعلنت من جانبها إحرازها انتصارات عسكرية كبيرة أسفرت عن استعادة مرتفعات بتاليك ـــ

---

(١) عبد الفتاح، بشير، (١٩٩٩). **الصراع الهندي ـــ الباكستاني**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٧، ص٢٣٩.
(٢) المرجع السابق، ص٢٣٩.
(٣)Haqqani, Op. cit, p47.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحدى أصعب جبهات القتال ــ بالكامل. إلا أن الحكومة الباكستانية لم تطالب المجاهدين في كشمير بشكل مباشر وصريح بالانسحاب من الأراضي الهندية. وأجرى رئيس الوزراء الباكستاني "نواز شريف" اتصالات مع العديد من جماعات "المجاهدين" للوفاء بالتعهد الذي قدمه للرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" باتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء القتال. وكان رد الفعل الأولي من عدد من الجماعات الانفصالية هو رفض النداء الذي وجهته لجنة الدفاع بمجلس الوزراء وهي أعلى هيئة مدنية وعسكرية في باكستان لحل الأزمة [١].

وواصل الجنرال مشرف اتخاذ الإجراءات لتهدئة الموقف على الخط الفاصل بين القوات الباكستانية والهندية، فقد أمر بسحب القوات الباكستانية بعيداً عن هذا الخط من جانب واحد، كما واصل مساعيه لإجراء حوار مع الحكومة الهندية في هذا الشأن، ويقول برويز مشرف في كلمته بمناسبة يوم التضامن مع كشمير في فبراير ٢٠٠١: " إن باكستان ملتزمة بالسعي إلى تسوية سلمية لنزاع كشمير طبقاً لقرارات مجلس الأمن، وقد اتخذنا عدة خطوات من أجل بدء حوار باكستاني– هندي بمشاركة مؤتمر أحزاب حرية كشمير من أجل تسوية سلمية لنزاع كشمير"، وطالب الهند بالاستجابة للمبادرات الباكستانية من أجل السلام، وأكد على استمرار الدعم الباكستاني المعنوي والسياسي والدبلوماسي لشعب كشمير من أجل تقرير مصيره [٢].

أحداث ١١ سبتمبر وأثرها على قضية كشمير

من خلال النظر إلى المتغيرات التي حدثت في أعقاب الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما ارتبط بذلك من توجيه الاتهام إلى حركة طالبان واستهداف تنظيم القاعدة، فقد انعكس ذلك على الأوضاع في كشمير، حيث توجهت الولايات المتحدة والعالم الغربي وبدعم عالمي أولاً تجاه محاربة الإرهاب، وثانياً تجاه أفغانستان كمعقل لهذا الإرهاب وهي الأوضاع التي تلقي بثقلها على الوضع في كشمير سواء من الناحية السلبية أو الإيجابية[٣].

---

(١)Indurthy, Rathnam., (2005), **The Turns and Shifts in the U.S. Role in the Kashmir Conflict since 1947: Today's Propitious Times for a Facilitator to Resolve It**, Asian Affairs: An American Review, Vol. 32 Issue 1, p43.

(٢) أبو عامود، محمد سعد، (٢٠٠٢). **السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير**، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، قضية كشمير، مرجع سابق، ص١٩٣.

(٣) ياسين، مرجع سابق، ص٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كان للحرب الأمريكية ضد الإرهاب خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ تأثيراتها الملحوظة علي الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير. ولم يقتصر هذا التأثير علي الناحية الكمية، من حيث عدد الأزمات وعمليات العنف والعنف المضاد التي شهدتها العلاقات الهندية الباكستانية بسبب كشمير خلال تلك الفترة، ولكنه شمل أيضا قدرا من التحول النوعي فيما يتعلق ببعض أدوات إدارة الصراع من جانب الطرفين، وكذلك الخطاب المستخدم منهما في إدارة الأزمات التي شهدتها علاقاتهما(١).

وأدت هذه الأحدث إلى زيادة الاهتمام الأمريكي بالقضية الكشميرية والصراع الهندي الباكستاني، وذلك رغبة من الولايات المتحدة في مواجهة كافة البؤر والمناطق التي يمكن أن تكون مركزاً للإرهاب والنشاطات الإرهابية. فقد كانت من أولى الأسباب الهامة وغير المنظورة والتي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل السريع لوضع حد ولو بشكل مؤقت للأزمة المتفاقمة بين نيودلهي وإسلام آباد، إنما يرجع لخشية الولايات المتحدة أن تتحول كشمير إلى أفغانستان أخرى يتوافد عليها المتشددون والمعارضون للولايات المتحدة وفي مقدمتهم أسامة بن لادن باعتباره أشد المعارضين للولايات المتحدة في العالم، والخشية أن تتحول كشمير إلى قاعدة جديدة لابن لادن وأتباعه، ومن هنا كانت التدخل الأمريكي السريع في الأزمة(٢) .

وقد حاول طرفا الصراع في كشمير استغلال البيئة الأمنية الجديدة لمرحلة ما بعد ١١ سبتمبر من خلال مجموعة من العناصر الرئيسة التي استندت على إعادة صياغة بعض عناصر المعادلة الرئيسية التي حكمت الصراع قبل أحداث سبتمبر، وتعظيم كل طرف للمستجدات الجديدة للبيئة الأمنية الجديدة بعد تلك الأحداث والتي تتوافق وأهدافه الإستراتيجية(٣).

وستكون هذه العناصر محور مناقشتنا في الفصول القادمة المتعلقة بسياسات الدولتين تجاه الأزمة، وأدوات السياسة الخارجية التي تم توظيفها خلال مراحل النزاع المختلفة.

وبشكل عام يمكن تلخيص تأثيرات أحداث سبتمبر على قضية كشمير بما يلي:

---

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠٠٤). **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣: حالة كشمير والعلاقات الهندية الباكستانية** ، القاهرة، ص١٧٢.

(٢) طاهر، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٣) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية(٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: التأثيرات السلبية: بالنظر لتأثيرات هذه الأوضاع على حركة المقاومة وما ستخضع له من ضغوط، حيث سيؤدي الوضع الدولي ***أولاً،*** إلى مراعاة رجال المقاومة لحسابات مختلفة خاصة لإبعادهم عما يمكن أن يربطهم بقضية الإرهاب الذي تشن الولايات المتحدة الحرب ضده، حتى لا يستخدم كذريعة لتوجيه عمليات ضدهم. ***ثانياً،*** أن المقاومة فقدت الدعم المقدم لها من باكستان وطالبان إلى جانب الضغوط التي تمارس على الهند وباكستان لحل القضية بشكل تفاوضي، ***ثالثاً،*** وهو الأمر الذي يرتبط بالجهود الهندية لاستغلال الأحداث لصالحها من خلال شن حملة ضد باكستان كراعية للإرهاب الكشميري، وهذه الانعكاسات من شأنها التأثير بالضرورة على تطورات القضية الكشميرية.

ثانياً: التأثيرات الإيجابية: إن الضغوط التي يتم ممارستها من الممكن أن تؤدي إلى حلّ القضية، ولكن شكل هذا الحل سيكون بما تراه القوى الكبرى– وخاصة الولايات المتحدة– ملائماً لمصالحها، في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ومحافظاً في نفس الوقت على توازن معين للقوى ما بين الدول الأطراف خاصة الهند والباكستان والصين، دون أن تصنع وضعاً ترى أنه يمكن أن يهدد مصالحها الحيوية الحالية والمستقبلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير

تمهيد

تناولنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة الأهمية التي تمثلها كشمير لباكستان سواء من الناحية الجغرافية أو العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الدينية، وهذه الأهمية هي التي جعلت كشمير محوراً أساسياً في العلاقات الباكستانية الهندية، فقد كانت سبب معظم الصراعات السياسية والعسكرية مع الهند، وكذلك كانت محور اساسي في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه المحيط الإقليمي وأيضاً تجاه القوى العظمى، التي ساهمت في كثير من مراحل الصراع بدور أساسي في تطورات القضية الكشميرية.

ومن خلال متابعة السياسة الخارجية الباكستانية تجاه القضية الكشميرية يمكن القول بأن هذه السياسة قد مرت بالمراحل التالية:

١. المرحلة الأول في الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧٢، أي منذ إنشاء باكستان وحتى توقيع اتفاقية سيملا عام ١٩٧٢، التي شهدت ترسيم الحدود بين البلدين.
٢. المرحلة الثانية من توقيع اتفاقية سيملا عام ١٩٧٢ وحتى نهاية عهد الجنرال ضياء الحق عام ١٩٨٨ التي شهدت توقيع البلدين اتفاقية عدم الاعتداء على المنشآت النووية لكل منهما في ديسمبر ١٩٨٨.
٣. المرحلة الثالثة وتشمل حقبة التسعينات ووصول الجنرال برويز مشرف إلى السلطة وحتى الآن أي منذ عام ١٩٨٨، وحتى عام ٢٠٠٥.

وبناءً على المراحل السابقة، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: السياسة الباكتسانية تجاه قضية كشمير (١٩٤٧-١٩٧٢).

المبحث الثاني: السياسة الباكتسانية تجاه قضية كشمير (١٩٧٣-١٩٨٨).

المبحث الثالث: السياسة الباكتسانية تجاه قضية كشمير (١٩٨٩-٢٠٠٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

السياسة الباكتسانية تجاه قضية كشمير (١٩٤٧-١٩٧٢)

ناقشنا في الفصل السابق كيف تم تقسيم الإمارات المستقلة عن بريطانيا بين الهند والباكستان، وكيف تردد مهراجا ولاية جامو وكشمير ولم يستطع أن يتخذ القرار بالانضمام إلى إحدى الدولتين. وهو الأمر الذي لم ترحب كل من الهند وباكستان به. وجعلهما يلجآن إلى أساليب أخرى لضم الإقليم الذي كان من الصعب أن يحقق استقلاله عنهما، حيث تعتمد كشمير اقتصادياً بشكل حيوي على الهند وباكستان.

وشهدت الولاية – كم ذكرنا– في ربيع عام ١٩٤٧ ثورة مسلحة في الجزء الأوسط الغربي من كشمير، حيث تمكن الثوار من إقامة أول حكومة لـ "آزاد كشمير" أو كشمير الحرة. وقد أمدت باكستان الثورة بالسلاح وأيدتها، وفي شهر أغسطس من نفس العام قامت جماعات إرهابية من الهندوس والسيخ بمذابح طائفية ضد المسلمين، أدت إلى فرار حوالي ملايين المسلمين من المنطقة لجأ معظمهم إلى أراضي "آزاد كشمير". وقد اشترك مهراجا ولاية جامو وكشمير وأتباعه في هذا الصراع الطائفي مما أشعل منطقة الحدود بين كشمير وباكستان(١).

وفي ١٤ أغسطس ١٩٤٧، عقدت حكومة كشمير اتفاقاً مؤقتاً مع باكستان تقوم فيه الأخيرة بإمداد الولاية بالمواد الغذائية وإدارة المواصلات والبرق والبريد. وفي أوائل أكتوبر ١٩٤٧، بدأ المهراجا يشكو من حصار اقتصادي تفرضه باكستان على كشمير. وزعم أن باكستان لا تفي بالتزاماتها طبقاً لاتفاق ١٤ أغسطس ١٩٤٧. وأرسلت باكستان السكرتير المساعد لوزارة الخارجية الباكستانية إلى كشمير لتسوية الخلاف، ولكن المهراجا رفض إجراء أي مباحثات معه، وطلبت حكومة كشمير تحقيقاً محايداً للحصار الاقتصادي، وتضمن الطلب تهديداً لباكستان أنه في حالة عدم قبوله، فإن كشمير ستقوم بطلب المساعدة من الأصدقاء (٢).

---

(١)Alexandroff, Alan S., (2000). **India and Pakistan in the Conflict over Jammu-Kashmir,** Program on Conflict Management and Negotiation, Centre for International Studies, University of Toronto, p4.

(٢) لامب، مرجع سابق، ص٢٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد ذلك تطورت الأحداث كما ناقشناها في الفصل السابق، ودخلت القوات الباكستانية والهندية إلى كشمير، بعد ان أعلن المهراجا انضمام كشمير إلى الهند، واندلعت الحرب بين البلدين على أرض كشمير خلال الفترة من نهاية عام ١٩٤٧ وبداية العام ١٩٤٨، وتدخلت الأمم المتحدة في النزاع وتوالت جهودها حتى أنتهى القتال في ديسمبر ١٩٤٨ بعد وساطة الأمم المتحدة بسيطرة الهند على ٤٥% من الإقليم وباكستان ٣٥% وسيطرت الصين على باقي الإقليم(١).

ومنذ انضمام كشمير إلى الهند ودخول القوات الهندية إلى الإقليم، أعلنت باكستان موقفها الرافض لهذا الانضمام مستندة إلى الأسباب التالية:

أولاً: إن انضمام الولاية إلى الهند جاء على عكس رغبة الشعب وبالمخالفة لما تم الاتفاق عليه بصدد أسلوب انضمام الولايات في شبه القارة الهندية إلى أي من الدولتين اللتين نشأتا بعد إعلان الاستقلال.

ثانياً: أنه في الوقت الذي عرض فيه الانضمام إلى الهند هرب الحاكم نفسه من الولاية، وأن حكومة من الشعب تحت اسم حكومة أزاد قامت بالسيطرة على جزء كبير من أراضي الولاية.

ثالثاً: أن قبول الهند لانضمام الولاية كان قبولاً مشروطاً، إذ أن الحاكم العام للهند حينما تلقى طلب المهراجا كتب أنه بما يتفق مع سياستهم فإنه في حالة ولاية يكون انضمامها موضع نزاع فإن مسألة الانضمام يتعين أن تتقرر وفقاً لرغبات شعب الولاية.

رابعاً: أن رئيس الوزراء الهندي ارسل برقية إلى رئيس وزراء باكستان أكد فيها سحب قوات بلاده عند استتباب الأمن في كشمير، وأن والهند ستترك تقرير مصير الإمارة إلى شعبها وأن هذا العهد ليس فقط مع باكستان ولكن مع شعب كشمير أيضاً(٢).

ورغم انتهاء الحرب الأولى بين الدولتين حول كشمير إلى تقسيم الإقليم ، وتحقيق الهند لبعض المكاسب التي سنذكرها لاحقاً، إلا أن باكستان حققت عدداً من النتائج الهامة على الصعيد

---

(١)Shuja, The Conflict In Kashmir, Op. cit , p220.

(٢) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتيجي في هذه الجولة، والتي حددت بدرجة كبيرة أبعاد عملية التقسيم الاستراتيجي بين الجانبين، وتمثلت هذه المكاسب فيما يلي[١]:

أولاً: على الرغم من أن الهند كانت أكثر قوة وأكبر حجماً من باكستان، إلا أن باكستان حققت بعض الانتصارات التكتيكية في الحرب، كما أنها أضافت إلى أراضيها مساحة جديدة في إقليم كشمير، مما ولد قدراً كبيراً من الثقة بالنفس لدى قادة الدولة الباكستانية الوليدة، وفي الوقت نفسه، نجحت باكستان في ضم معظم المناطق ذات الأغلبية الإسلامية في الولاية، باستثناء منطقة وادي كشمير ذات الأغلبية الإسلامية التي ظلت خاضعة لسيطرة الهند، وقد نجحت باكستان أيضاً منذ ذلك الحين في إثارة شكوك جدية بشأن مدى قانونية ضم الهند لولاية جامو وكشمير، وأكدت على أن لها الحق في المشاركة في تحديد مصير هذه الولاية في المستقبل.

ثانياً: نجحت باكستان في منع أي تواصل جغرافي حدودي بين الهند وأفغانستان، حيث كانت باكستان حريصة على منع وجود أي ارتباط بين مناطق الباتان في أفغانستان مع الهند، وهو ما كان ضرورياً للغاية من وجهة النظر الباكستانية منذ ذلك الحين لأن أفغانستان، تحت قيادة الملك محمد ظاهر شاه، كانت تعارض نشأة دولة باكستان، وكانت تدعم المطالب الاستقلالية للباتان في غرب باكستان، والتي كانت تطالب بإنشاء دولة (باش تونستان) المستقلة. ولذلك فإن أي تواصل جغرافي بين الهند وأفغانستان كان سيمثل تهديداً لباكستان، وتمكنت باكستان من وقف هذا التهديد عن طريق سيطرتها على مناطق جيلجيت وحوض كريشان جانجا.

ثالثاً: إن سيطرة باكستان على جيلجيت منع الهند من امتلاك أي اتصال بري مباشر بين الهند، والاتحاد السوفياتي، وهو ما يعطي باكستان ميزة إستراتيجية وأهمية خاصة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا، نظراً لأن الولايات المتحدة كانت مهمته بصفة خاصة بمنطقة جيلجيت ضمن إستراتيجيتها العالمية لاحتواء الاتحاد السوفييتي. كما أعطى سيطرة باكستان على منطقتي جيلجيت وبالتيستان أعطاها اتصالاً مباشراً مع إقليم سيرلاكيانج الذي يخضع لسيطرة الصين، مما خلق توافقاً في المصالح بين الصين وباكستان.

---

(١) محمود، مرجع سابق، ص٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستكمالاً لجهود التسوية السلمية بين البلدين بعد الحرب قام السير ديكسون مبعوث الأمم المتحدة بجولة في بين البلدين في أغسطس ١٩٥٠، وبعد إجراء محادثات طويلة مع قيادات البلدين قدم السير ديكسون تقريره إلى الأمم المتحدة في ١٥ سبتمبر ١٩٥٠، وطرح فكرة إجراء استفتاء إقليمي بحيث يتم إجراء الاستفتاء في كل إقليم أو منطقة كل على حدة، ويتم وضع كل إقليم أو منطقة في أي من الهند أو باكستان حسب نتيجة التصويت(١).

وفي الوقت الذي أيدت فيه الهند هذه المقترحات، ودعوة ديكسون لكل من نهرو ولياقات علي خان لمناقشة الصورة المقترحة لتطبيق الاستفتاء، إلا أن رئيس الوزراء الباكستاني تراجع عن حضور هذا المؤتمر المشترك، واحتج على مفهوم الاستفتاء الإقليمي، على أساسه أنه يعني تراجعاً من جانب الهند للاتفاق على أن مصير ولاية جامو وكشمير ككل يجب أن يتقرر في استفتاء واحد يجري في كامل الولاية. ومن الواضح أن الموقف الباكستاني لم يتغير منذ عام ١٩٤٨، ويتلخص في أن على الهند أن تقبل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بكشمير، وفي يناير ١٩٥١ أعاد لياقات علي خان التأكيد على أن الاستفتاء لكامل الولاية كما أوصت الأمم المتحدة، هو الذي يقدم الحل الوحيد للأزمة، وهو نفس الأمر الذي أكدته باكستان لمندوب الأمم المتحدة الجديد فرانك غراهام الذي خلف السير ديكسون خلال الفترة من منتصف عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٥٣، حيث أكدت تمسكها بموقفها من إجراء أي استفتاء لا يكون محمياً بصورة ملائمة من جانب الأمم المتحدة(٢).

وفي فبراير ١٩٥٧ أرسلت الأمم المتحدة جونار يارنج إلى شبه القارة الهندية للتوسط بين الهند وباكستان، ولم تأت هذه المحاولة بجديد، إلا أن مالك فيروز وزير خارجية باكستان آنذاك أعلن أثناء مناقشة تقرير يارنج في الأمم المتحدة أن بلاده كانت مستعدة لسحب كل جندي

---

(١) لامب، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

– محافظة، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٢.

- Ganguly, S., (1991), **Avoiding War In Kashmir**, Foreign Affairs, Vol. 69, Issue 5, p59.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باكستاني من تلك الأجزاء من ولاية جامو وكشمير التي سيطرت عليها، بما في ضمناً قوات كشمير أزاد، إذا حلت محلها على الفور قوات الأمم المتحدة[١].

خلال الفترة من ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦٢، ظلت قضية كشمير معلقة إلى أن ثارت من جديد تحت ضغط الأحداث الدولية. وكانت باكستان هي من أثار الموضوع عندما طلبت في يناير ١٩٦٢ أن يعقد مجلس الأمن للنظر في اتخاذ تدابير جديدة بشأن النزاع المتعلق بولاية جامو وكشمير، نظراً إلى فشل الجهود التي بذلت على أعلى المستويات لإجراء مفاوضات مباشرة مع الهند. واضافت باكستان أن التصريحات التي أدلى بها المسؤولون في الهند اثناء الحملة الانتخابية تشكل تهديداً كبيراً للسلم، إذا أن الزعماء الهنود يكررون القول بأن وجود كشمير آزاد يشكل "عدواناً" من جانب باكستان، وأنه يجب وقف هذا العدوان بتحرير إقليم كشمير آزاد، ولذلك تطلب باكستان أن ينظر المسألة على وجه الاستعجال. وطالبت باكستان بضرورة تنفيذ قراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان الصادرين في ١٩٤٨ و ١٩٤٩، وقد أصبحا بعد قبول الطرفين لهما، التزاماً دولياً. واقترحت باكستان طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بهدف تحديد ماهية الالتزامات المترتبة على الطرفين بمقتضى قراري لجنة الأمم المتحدة سابقة الذكر[٢].

واستمرت المناقشات في مجلس الأمن، إلى أن قدمت إيرلندا مشروع قرار لمجلس الأمن، يدعو إلى حث الحكومتين الهندية والباكستانية للدخول في مفاوضات بأسرع ما يمكن، ولكن الفيتو السوفييتي حال دون صدور هذا القرار[٣].

وفي أواخر عام ١٩٦٢، حدث الصدام المسلح بين الهند والصين، حيث لحقت الهزيمة بالجيش الهندي، وقدم هذا الوضع لباكستان الفرصة لتسوية قضية كشمير، حيث كان الوقت مناسباً لمهاجمة الجيش الهندي في كشمير، وخصوصاً ان الصين كانت مستعدة للتعاون بدرجة كبيرة من باكستان، إلا أن الرئيس الباكستاني أيوب ختن قرر ألا يستثمر هذه الفرصة، وبدلاً من

---

(١) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٢) فرج الله، مرجع سابق، ص٣٣.

(٣) لامب، مرجع سابق، ص٢٩٤-٢٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك وافق على البدء بجولة جديدة من المفاوضات مع الهند حول مستقبل كشمير، بتشجيع من الولايات المتحدة وبريطانيا، وبدأت المحادثات بين البلدين والتي امتدت من ديسمبر ١٩٦٢إلى مايو ١٩٦٣[١].

وتبلور الموقف الباكستاني في هذه المحادثات، في أن باكستان تريد كتلة وادي كشمير، بالإضافة إلى القبول الهندي بكل من كشمير آزاد والسيطرة الباكستانية على المناطق الشمالية، ورفضت باكستان القبول بأي مشروع تقسيم لا يعطيها كامل وادي شناب في جامو، مع استعدادها إعطاء الهند لحقوق عبور مؤقتة عبر جامو، حتى تكون قادرة على الاستمرار في مناقشة قضية لاداخ مع الصين، ورغم رفض الهند لهذا الاقتراح ، إلا أنه من الواضح أن تغيراً ما قد حدث على الموقف الباكستاني بشأن تقسيم كشمير، فلم يعد على الأقل هذا البديل مستبعداً كما كان الأمر من قبل[٢].

وفي يناير عام ١٩٦٤ أثارت باكستان قضية كشمير مرة أخرى في مجلس الأمن، عندما اثار اختفاء أثر إسلامي مقدس وهو شعر النبي محمد صلى الله عليه وسلم من مزار حضرت اباد قرب يرينغار، سلسلة من القلاقل في وادي كشمير، ولكن المجلس لم يتقدم بمشروع قرار، واقترح رئيس المجلس تأجيل النقاش إلى اجل غير مسمى، على أمل أن يتوفر جوّ جديد في شبه القارة الهندية بما يساعد على إجراء مفاوضات مثمرة مباشرة بين الهند وباكستان[٣].

وفي عام ١٩٦٥ أحرز الرئيس الباكستاني أيوب خان نصراً كبيراً في الانتخابات الرئاسية، وقام بتشكيل حكومة أوكل فيها مهمة وزيرة الخارجية إلى ذو الفقار علي بوتو الذي تولى الإشراف على ملف كشمير. وعرض الوزير أفكاره بضرورة إعادة النظر في السياسة الباكستانية نحو كشمير، وبين للرئيس أن أمامه خيارات ثلاثة: إما مناشدة مجلس الأمن الدولي لإجراء استفتاء في كشمير، أو القبول بخط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩ حداً أبدياً بين الهند

---

(١)Guha, Ramachandra, (2004), **Opening a Window in Kashmir**, World Policy Journal, Vol. 21, Issue 3, p82.

(٢) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٣)James, Carolyn C., (2005). **Religion as a Factor in Ethnic Conflict: Kashmir and Indian Foreign Policy**, Terrorism & Political Violence, Vol. 17 Issue 3, p455.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباكستان، أو البحث عن وسائل دبلوماسية وعسكرية وسياسية لفرض تسوية للقضية. واوضح أن الأمم المتحدة أثبتت عجزها عن فرض الاستفتاء، كما أن الخيار الثاني مرفوض من الرأي العام الباكستاني المتأثر جداً بقضية كشمير، ولم يبق أمامه إلا الخيار الثالث، والفرصة مواتية للخيار الدبلوماسي بالتعاون مع الصين واندونيسيا، للضغط على الهند للتوصل إلى تسوية سلمية لمسألة كشمير، كما أن الخيار العسكري ممكن طالما أن كشمير مهيأة للثورة، وساعد على تبني هذا الخيار المصاعب الاقتصادية التي واجهت الهند(١).

وساهم عامل آخر في دفع باكستان إلى الإسراع في التحرك تجاه الهند، وهو تنامي القوة العسكرية الهندية، حيث أيقنت باكستان أن الهند مصممة على تجميد الوضع نهائياً في كشمير خصوصاً، وأن مقدرة الهند عسكرياً تزداد يوماً بعد يوم بفضل المعاونات العسكرية التي كانت تحصل عليها من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي. ولذلك بدأت باكستان تفكر في اتباع سياسة العنف ليس بهدف تحقيق تسوية نهائية للقضية الكشميرية بالقوة، حيث أن توازن القوى في المنطقة ليس في صالحها، ولكن بهدف إثارة القضية من جديد في الميدان الدولي، وإجبار الدول الكبرى على تسوية القضية سياسياً لمنع وقوع اضطرابات في جنوبي آسيا إلى جانب الحرب الدائرة في فيتنام(٢).

وجاء التحرك الدبلوماسي الباكستاني بداية ليمهد لهذه الاستراتيجية، فقام الرئيس أيوب خان بزيارة إلى الصين في مارس ١٩٦٥، حيث صدر بيان مشترك جاء فيه: " لاحظ الطرفان بقلق أن النزاع حول كشمير بقي بدون حل، واعتبرا أن بقاءه الدائم تهديد للسلام والأمن في المنطقة، وأكدا من جديد أن هذا النزاع يجب أن يُحل وفق رغبات شعب كشمير حسبما تعهدت كل من الهند وباكستان" . وتواصلت الجهود الدبلوماسية الباكستانية في حشد التأييد لسياستها تجاه كشمير من خلال زيارة الرئيس أيوب خان لموسكو في نيسان ١٩٦٥(٣).

---

(١) محافظة، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢)Haqqani, op. cit, p42.

(٣) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٣.

– لامب، مرجع سابق، ص٣٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأت المصادمات بين القوات الباكستانية والقوات الهندية منذ شهر مـــايو ١٩٦٥، فقـــد أعلنت الهند أن عدداً من المتسللين الباكستانيين دخل إلى القطاع الهندي من كشمير لكـــي يـــدفع الشعب إلى الثورة ضد السلطة الهندية. وأكد مراقبو الأمم المتحدة فيما يعد صحة هذا النبأ. بـــل أن حكومة باكستان اعترفت بهذا التدخل. فقد صرح الرئيس الباكستاني أيوب خان : " إن الهنـــد تتهمنا بمساندة المقاتلين من أجل الحرية في كشمير ضد الجيش الهندي ولكننا لم نفعل شيئاً أكثر من مساعدة شعب كشمير على مباشرة حقه في تقرير مصيره"(١).

وكانت الرواية الباكستانية دائماً أن شعب ولاية جامو وكشمير لجأ إلى السلاح ضد زيادة السيطرة الهندية على الدولة، وقد كانت السياسة الرسمية الباكستانية تعمل بإيحاء من ذو الفقـــار علي بوتو وزير الخارجية، والذي كان مقتنعاً أن الإقليم ناضج للثورة، ومن ثم حرصـــت علـــى الاستفادة من الفرصة بإيفاد رجال مدربين على حرب العصابات إلى كـــشمير يـــوفرون النـــواة المحترفة لثورة كشميرية عامة، وتمهيداً لتدخل القوات المسلحة الباكستانية، وبدأ تطبيـــق هـــذه السياسة التي اطلق عليها عملية جبل طارق. وفي أوائل أغسطس ١٩٦٥، بدأت المرحلة الثانيـــة من الخطة الباكستانية، وانطلقت القوات الباكستانية بالتدخل في نطاق كبير لزيادة الحالة سوءا في الجزء الذي تسيطر عليه الهند من جامو وكشمير، وأعلنت أن حالة الثورة قائمة على خط وقف إطلاق النار، وجاء الرد الهندي بإعلان الحرب على باكستان في ٦ سبتمبر، وتسارعت الأحداث – كما ذكرنا في الفصل الثاني– لتنتهي بوقف إطلاق النار في ٢٣ سبتمبر ١٩٦٥(٢).

وعمل الاتحاد السوفيتيي السابق على إنهاء الأزمة بين الهند وباكستان وحلها حلاً سلميّاً بعد اشتعال الحرب بين البلدين مباشرة ، فقد تسلم الرئيس الباكستاني محمد أيوب خان دعوة من موسكو يوم ٤ /٩/ ١٩٦٥م لعقد لقاء مع "لال بهادر شاستري" رئـــيس وزراء الهنـــد وقتهـــا ، وتمخض الاجتماع عن توقيع اتفاقية طشقند في يناير ١٩٦٦(٣).

---

(١) فرج الله، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٥-١٨٦.

(٣) الحديثي (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص١٢٤. وأيضاً:

- Ganguly, op. cit, p61.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولطبيعة موقف الشعب الباكستاني الداعي إلى تحرير عموم كشمير الإسلامية من سيطرة الهند، جوبهت اتفاقية طشقند برد فعل سلبي من عموم الرأي العام الباكستاني استثمره ذو الفقار علي بوتو الذي انفصل عن الرئيس أيوب خان، وأنشأ حزب الشعب الباكستاني عام ١٩٦٧، وقام بقيادة حملة شعبية واسعة ضد ايوب خان، شكلت بداية التغييرات السياسية، التي أفضت إلى اضطرابات واسعة، انتهت بحرب ديسمبر ١٩٧١، وانفصال بنجلاديش عن باكستان(١).

وكانت باكستان منذ حرب عام ١٩٦٥ قد أدركت أن البدائل المتاحة لها فيما يتعلق بكشمير محدودة، وانشغلت الإدارة الباكستانية بصورة متزايدة بالأمور الداخلية، خاصة الأزمة المتزايدة في العلاقات بين غرب باكستان وشرقها، وخلال عام ١٩٦٨ تابعت باكستان الضغط لعقد مزيد من المفاوضات حول مشكلة كشمير كتتمة لمؤتمر طشقند عن طريق الأمم المتحدة، أو بواسطة حوار ثنائي هندي – باكستاني، وظل الموقف الهندي غامضاً، وبقي كذلك حتى تفجر الأزمة عام ١٩٧١، التي أدت إلى انقسام باكستان، واستقلال شرق باكستان لتظهر دولة بنجلاديش، وقد ساهمت الهند في هذا الانفصال. وفي الفترة من ٢٨ يونيو إلى ٢٣ يوليو١٩٧٢، اجتمع ذو الفقار على بوتو واندیرا غاندي في سيملا لمحاولة استعادة بعض النظام في العلاقات بين البلدين وكانت الحصيلة اتفاقية سيملا، التي ناقشناها في التفصيل في الفصل الثاني(٢).

وترى نازلي معوض أنه كان هناك تأثير كبير لحرب عام ١٩٧١ على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه قضية كشمير، فقبل حرب ديسمبر ١٩٧١، كان موقف الهند من مشكلة كشمير هو المطالبة بالإرجاء والتأجيل، بينما كانت باكستان ترى ضرورة إيجاد الحل الجذري لتلك المشكلة المستعصية. وبعد هزيمة باكستان في حربها عام ١٩٧١ مع الهند، تبدلت مواقف الدولتين، وأصبحت كل منها تأخذ مكان الأخرى إزاء مشكلة كشمير، فلقد أصبحت الهند تنادي بالمواجهة الفعالة الحاسمة والإنهاء القاطع لمسألة كشمير، بينما تسعى باكستان إلى التسويف والإبطاء بشأنها. ولقد أمسك "بوتو" أثناء مؤتمر سيملا عن أي تصريح أو تعهد يختلف عن موقفه السابق، فيما يتعلق بممارسة الكشميريين حق تقرير مصيرهم، ويقول "بوتو" في ذلك

(١)James, Carolyn C., (2005). **Religion as a Factor in Ethnic Conflict: Kashmir and Indian Foreign Policy**, Terrorism & Political Violence, Vol. 17 Issue 3, p453.

(٢) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصدد: "إننا لم نمنح الكشميريين حق تقرير المصير، ومن ثم فلسنا نملك أن نحرمهم منه، فهو حقهم الطبيعي، وبصفة عامة تتمسك باكستان رسمياً باللجوء إلى وسيلة التحكيم الـدولي لحـل مسألة كشمير[١].

وقد فسر الهنود موافقة باكستان على إعادة ترسيم الحدود حسب اتفاقية سيملا على أنـه تراجع عن إصرارها السابق على تطبيق قرارات الأمم المتحدة في قضية كشمير، واستعداد منها على حل القضية ثنائياً، إلا أن باكستان لم تقر هذا التفسير الهندي، وذلك لأن نص الاتفاقية يقر بأنه لا بد أن تحكم العلاقات بين البلدين مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يعني تماماً وضع الاتفاقية في إطار الأمم المتحدة، كما أن الاتفاقية تعترف بأن مشكلة جامو وكشمير تبقى قضية متنازعاً عليها، دون الانحياز لموقف أي من الطرفين، وأن ممثلي الحكـومتين سـوف يلتقون لمناقشة الوضع النهائي لقضية كشمير[٢].

---

(١) معوض، مرجع سابق، ص١٦٠-١٦١.

(٢) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٨. وأيضاً:

- الحديثي (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص١٢٥.

- James, op. cit, p457.

- Haqqani, op. cit, p44.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

السياسة الباكتسانية تجاه قضية كشمير (١٩٧٣-١٩٨٨)

تفجرت أزمة جديدة في وادي كشمير في مايو ١٩٧٣ بسبب وجود كتاب "المعرفة – دائرة معارف الأطفال"، تأليف أرثر مي (Mee)، الذي يحتوي على رسم لجبريل وهو يملي على النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) آيات من القرآن الكريم، في إحدى مكتبات وادي كشمير. واعتبر هذا الرسم تجديفاً. وانتشرت المظاهرات في سرينغار تطالب بإعدام المؤلف، وقامت الحكومة بحظر تداول الكتاب، كما حظر تداوله في الهند كلها، ومع ذلك لم تتوقف التظاهرات[١].

واستغل رئيس وزراء باكستان آنذاك ذو الفقار علي بوتو هذا الاضطرابات ليعلن أهميتها كدليل لرفض الرأي العام في كشمير للهيمنة الهندية، وأثناء زيارته لمظفر آباد في كشمير آزاد في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وجه بوتو نقداً شديداً للهند لعدم سماحها بإجراء استفتاء في الجزء الخاضع لسيطرتها من كشمير. وفي ٧ أكتوبر عام ١٩٧٣، حدثت مظاهرات في سرينجار احتجاجاً على إطلاق اسم نهرو على كلية الإناث في جامعة كشمير، وفي ١٠ أكتوبر ١٩٧٣ دعا ذو الفقار علي بوتو إلى إضراب سلمي في الجانب الهندي من كشمير، لإظهار موقف السكان من مسألة تقرير المصير. وقد لقي موقف بوتو تأييداً من الكثير من القادة الكشميريين، إلا أن الشيخ عبد الله زعيم الأغلبية المسلمة في ولاية جامو وكشمير أدان هذا التدخل محذراً باكستان من التدخل في شؤون ولاية جامو وكشمير، وتوصل بعد ذلك الشيخ عبد الله إلى اتفاق مع الهند عُرف بـ "اتفاق كشمير"، ونشر هذا الاتفاق في فبراير ١٩٧٥، وقد لقي هذا الاتفاق الكثير من الاحتجاج من الحكومة الباكستانية التي رأت في هذا الاتفاق، مقدمة لتنازلات أخرى من الشيخ عبد الله للهند [٢].

---

(١) محافظة، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٨، وأيضاً:

- Madhok, Kashmir: The Storm Center of the World, Op. cit:

http://www.kashmir-information.com/Storm/chapter16.html

- Schofield, op. cit, p322.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان بوتو قد لعب دوراً في صدور دستور آزاد كشمير الجديد في أغسطس ١٩٧٤، وقد أكد هذا الدستور انفصال آزاد كشمير، بإعطائها نظاماً حكومياً برلمانياً، بدلاً من البنية الرئاسية السابقة، وتم إلغاء وزارة شؤون كشمير من الحكومة الباكستانية، وبدا ذلك نظرياً أن كشمير حققت نوعاً من الاستقلال، ومن ثم بدأ الشيخ عبد الله يتكلم عن اندماج "دولته" مع دولة كشمير آزاد(١).

والجدير بالذكر أن الهزيمة الباكستانية عام ١٩٧١، وانفصال الجزء الشرقي تحت مسمى "بنغلاديش"، قد قلل من مصداقية الحجج الباكستانية فيما يتعلق بكون غالبية سكان كشمير من المسلمين، ومن ثم فإن من واجبها مساندتهم، حيث أن الأحداث أثبتت أن الرابطة الدينية وحدها لا تكفي، فها هم مسلمو باكستان الشرقية يختارون الانفصال نظراً لتسلط مسلمي باكستان الغربية عليهم وحرمانهم من ثمار الموارد التي يحوزونها(٢).

في الخامس من يوليو ١٩٧٧، وقع انقلاب عسكري في باكستان سيطر من خلاله الجنرال محمد ضياء الحق على السلطة في باكستان، وامتدت السيطرة العسكرية إلى كشمير آزاد، حيث تم حل الجمعية التشريعية، وأسندت رئاسة الحكومة إلى أحد الجنرالات العسكريين الباكستانيين، حتى يمكن ترتيب الأمور وإجراء الانتخابات في وقت مناسب. ويرى بعض المحللين أن إدارة الجنرال ضياء الحق لم يكن لديها رغبة في تصعيد نزاع كشمير، وأنها رأت أنه من الأفضل البناء على اتفاقية سيملا ١٩٧٢، وأن باكستان قد علقت أهمية كبيرة على المفاوضات حول اتفاقية لعدم الاعتداء المتبادل بين الهند وباكستان، وما يمكن أن تنتجه من آلية مشتركة للوصول إلى تسوية للوضع في جامو وكشمير، كما أن الدبلوماسية الباكستانية لجأت إلى المحادثات الثنائية التي أكدت عليها معاهدة سيملا كأداة للتوصل إلى تسوية لهذا النزاع، وخلال عام ١٩٨٢ تعددت اللقاءات الهندية الباكستانية على مختلف المستويات ولكنها لم تسفر عن نتائج إيجابية أو مشجعة(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص١٨٨-١٨٩.

(٢) عابدين، مرجع سابق، ص٥٥.

(٣) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والواقع أن سياسة الخيارات المفتوحة التي اتبعها بوتو منذ إتفاق سيملا، كانت هي ذاتها السياسة التي اتبعها الجنرال ضياء الحق مع وصوله للحكم بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٧٧، ومن ثم فإنه قد طالب في عام ١٩٨٣ بفتح باب التفاوض حول كشمير، بحيث يطرح كل طرف مطالبه، حتى ولو كانت المطالبة بكل كشمير، مع التأكيد على أنه وإن كانت باكستان لا تفضل استخدام القوة فإنها أيضاً ترفض الخضوع لوجهة النظر الهندية(١).

وشهدت فترة الرئيس ضياء الحق العديد من المتغيرات على مستوى الوضع الداخلي في كشمير، وعلى المستوى الإقليمي كان لها أثر واضح على السياسة الباكستانية تجاه كشمير، فقد أتمت الصين وباكستان طريق قراقوم العام وهو ما رأت فيه الهند تهديداً عسكرياً لها، كما رأت انه رمز للتحالف الصيني الباكستاني ضدها، وأثارت المساعدات الأمريكية العسكرية لباكستان نتيجة الغزو السوفييتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ القلق في نيودلهي(٢).

ومنذ بداية الثمانينات شهدت كشمير ميلاد العديد من حركات المقاومة الإسلامية ضد ما أطلق عليه "الاحتلال" الهندوسي لجامو وكشمير، ويشير علي محافظة إلى أن الغزو السوفييتي لأفغانستان إضافة إلى الثورة الإسلامية في إيران قد ساهما في نمو العاطفة الإسلامية وتأججها في جنوب آسيا، وظهور الروح الجهادية بين مسلميها، بما فيهم مسلحو كشمير ، كما ظهر في الهند أيضاً تطرف هندوسي مماثل(٣).

كما يرى راجا موهان (Mohan) أن ازدياد التطرف الديني في كشمير كان نتاج قرارات مدروسة من الجيش الباكستانى باستخدام الإسلام السياسى وبتوظيف "العنف" كأداة متعمدة فى السياسات الخارجية وسياسات الأمن القومى منذ أواخر السبعينيات. فقد اختار الجنرال ضياء الحق أن يبدأ تلك العملية بترويج الدين لإضفاء شرعية سياسية على حكمه فى المجتمع الباكستانى ذي الأغلبية المعتدلة. فلم تقم الحكومة الباكستانية – مدعومة باستراتيجيات وخطط

---

(١) عابدين، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٣) محافظة، مرجع سابق، ص٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية – بالبدء فى توظيف التطرف الدينى والعنف لاستخدامهم كأدوات في سياستها الخارجية إلا بعد الغزو السوفيتى لأفغانستان فى ديسمبر عام ١٩٧٩. حيث وجدت الولايات المتحدة فى ذلك براعة سياسية بتغذية وحشد المجاهدين من داخل باكستان وكذلك من أي مكان آخر من العالم الإسلامى لتحدى "الاحتلال" الشيوعي "الملحد" لأفغانستان. فالبراعة فى التخطيط لهذه الحملة أثبتت فى النهاية نجاحها الهائل في هزيمة روسيا في أفغانستان وإجبارها على الخروج منها فى النهاية. وبمجرد أن أدار الأمريكيون ظهورهم لأفغانستان استمرت باكستان فى استراتيجية استخدام التطرف الديني لتحقيق أهدافها طويلة المدى في جامو وكشمير(١).

ويصر المسؤولون الهنود على أن تطور الأوضاع في كشمير تجاه المقاومة المسلحة هو جزء من مخطط سري متطور ومنظم من قبل باكستان تحت مسمى توباك أطلقه الرئيس ضياء الحق منذ منتصف السبعينات(٢).

وقد ساعد في نجاح السياسة الباكستانية في كشمير، الولاء والتأييد الذي يحمله شعب الولاية من المسلمين لباكستان، حيث أن الاتفاق الذي وقعه الشيخ عبد الله مع الهند، والذي قضى بأن ولاية جامو وكشمير وحدة من الوحدات المكونة للاتحاد الهندي، قد أدى إلى تصاعد ولاء الشعب الكشميري لباكستان، حيث رأى الشعب الكشميري في هذا الاتفاق خيانة لقضيته الوطنية، ومن مظاهر هذا الولاء الكشميري لباكستان، ردود فعل الشعب الكشميري حول مقتل بوتو عام ١٩٧٩، وضياء الحق عام ١٩٨٨، واحتفال الشعب الكشميري كل عام بعيد استقلال باكستان في ١٤ أغسطس، ورفع الأعلام الباكستانية، ومقاطعة الاحتفال بعيد استقلال الهند(٣).

---

(١) Mohan, C. Raja, (2005), **What If Pakistan Fails? India Isn't Worried ... Yet**, Washington Quarterly, Vol. 28 Issue 1, p121.

(٢) علي، جمال محمد، (١٩٩٠). **مشكلة كشمير واحتمالات النزاع المسلح**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، ص١٩٣.

(٣) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي خط موازٍ لتصاعد العنف في جامو وكشمير من قبل الجماعات والتنظيمات المسلحة المدعوة من باكستان خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، كان هناك تنافس من نوع آخر بين باكستان والهند، متمثل في التنافس على امتلاك القدرات النووية(١).

وكانت مرحلة الثمانينيات قد شهدت قفزة نوعية في سياسة باكستان لتطوير قدراتها العسكرية بكل جوانبها وأبعادها التقليدية والنووية، ويعود ذلك إلى الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ والدور الذي لعبته باكستان ضمن الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الغزو السوفيتي، فبعد الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على باكستان بفعل إصرارها على البرنامج النووي في أواسط السبعينيات عادت في ظل إدارة "ريجان" إلى إبرام صفقة تسلح مع باكستان بقيمة ٣,٢ مليار دولار، ومنحها إعفاء لمدة ست سنوات من تقييد قانون عدم انتشار الأسلحة النووية(٢).

وفي ديسمبر ١٩٨٥ اقترحت الهند على باكستان التوقيع على اتفاقية عدم اعتداء على المنشآت النووية لكل من البلدين، وقد تم بالفعل التوقيع على مثل هذه الاتفاقية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨. بيد أنه لم يتم التصديق عليها بسبب عدم رغبة باكستان في تقديم قائمة بمواقع هذه المنشآت. وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية مرة أخرى خلال زيارة رئيس وزراء الهند لإسلام آباد وإجرائه مفاوضات بهذا الشأن، حيث تم التصديق عليها في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩. وفي ضوء ما تقدم عبرت باكستان، فضلاً عن الهند، عن إدراكها لحقيقة التوازن الإقليمي الناتج من إمكانيات الردع المتقابل الذي بات يشكل جوهر الأمن في جنوب آسيا من دون أن ينقص ذلك من حقيقة استمرار معضلات رئيسية مهددة له وفي المقدمة منها مشكلة كشمير(٣).

وكان عام ١٩٨٨ عاماً حاسماً بالنسبة لباكستان، وذلك بسبب تعرض محيطها الأمني لمتغيرات مفاجئة إثر تغير نمط العلاقات الدولية الذي أثر في إمكانية المناورة في سياسة باكستان

---

(١) Ganguly, op. cit, p70.

(٢) Indurthy, op. cit, p46.

(٣) الحديثي(١٩٩٨)، مرجع سابق، ص٢٠٨-٢١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إزاء القوى العظمى. وترافق ذلك وعزز بالتغيير السياسي الذي شهدته باكستان إثر مقتل الرئيس "ضياء الحق" ومجئ حكومة مدنية، إذ أنه رغم الإعلان المتبادل عن الرغبة في استمرار تطوير العلاقات الأمريكية – الباكستانية، إلا أن تأييد الولايات المتحدة لسياسة الهند وعدم تقديم أي انتقاد لها رغم خروقها لحقوق الإنسان في كشمير، دفعا باكستان لاعتبار ذلك تحولاً في السياسة الأمريكية لصالح الهند. وبالفعل أعلنت الإدارة الأمريكية بدءاً من أول أكتوبر ١٩٩٠ عن توقف الدعم الأمريكي لباكستان، الأمر الذي واجهته حكومة "نواز شريف" برد فعل معاكس، إذ أعلنت استمرار تطوير البرنامج النووي وعدم السماح بمعاينة المنشآت النووية ما لم تفعل الهند الشيء نفسه[١].

(١)أحمد، محمد أبو الفضل، (١٩٩٠). **باكستان وحكومة نواز شريف الجديدة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ص ٢٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

السياسة الباكتسانية تجاه قضية كشمير (١٩٨٩-٢٠٠٥)

ظلت السياسة الباكستانية على المستوى الرسمي تدعم كفاح الشعب الكشميري من أجل تقرير مصيره، وتدعم باكستان كشمير مادياً ومعنوياً ودبلوماسياً هذا بالإضافة إلى تقديمها للمساعدات الإنسانية، ومع بروز حركة المقاومة الإسلامية الكشميرية مع نهاية الثمانينات، وتصاعد دورها في الأزمة بين البلدين، حيث أضحت عاملاً مؤثراً في تحريك الأوضاع في الجزء الذي تسيطر عليه الهند من كشمير من خلال العمليات التي تقوم بها ضد الأهداف الهندية والتجمعات الهندوسية، تعددت الآراء بصدد السياسة الباكستانية في كشمير، فبينما تحمل الهند باكستان مسؤولية تصاعد أعمال العنف في الجزء الذي تسيطر عليه الهند من كشمير، وتقول أن ثمة مخططاً باكستانياً وضعته المخابرات الباكستانية لإثارة الأوضاع والإخلال بالأمن، بالإضافة إلى إدعاء الهند بأن باكستان قد وضعت ملف كشمير في أيدي العسكريين لضمان ابتعادهم عن العملية السياسية في داخل كشمير، وهو ما تنفيه حكومة باكستان، فإن هناك اتجاهاً يرى أن باكستان قد فوجئت بتصاعد أعمال المقاومة في كشمير، وأنها لم تقدم الدعم المطلوب لها، كما أنها لم تفلح في توحيد حركات المقاومة الإسلامية في كشمير، كما يرى هذا الاتجاه أن حكومة كشمير الحرة التي كان الهدف من إنشائها أن تكون قاعدة خلفية للانطلاق من أجل تحرير كشمير، لم تنفذ شيئاً من خططها، باستثناء بعض المساعدات الإنسانية للمهاجرين[١].

كما أن هناك من يرى أنه يمكن ملاحظة السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير في تسعينيات القرن العشرين من خلال الدعم والمؤزرة الباكستانية للكفاح الكشميري بصورته السياسية والإعلامية عبر "حركة تحرير كشمير العالمية" التي عملت من أجل طرح القضية في الوسط الدولي والشعبي والرسمي، فقد تمكنت الحركة بدعم قوي من باكستان تقديم القضية لمختلف الأوساط الدولية، من بين ذلك مناقشة الموضوع لدى الكونغرس الأمريكي والبرلماني

---

(١) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبي، فضلا عن محاولة الوفود الكشميرية طرح وجهة نظرها في المؤتمر العشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول في أغسطس ١٩٩١، ومشاركته أيضاً في مؤتمر القمة الإسلامي في داكار في ديسمبر ١٩٩١ الذي دعا إلى إيجاد تسوية سلمية للقضية وفق قرارات الأمم المتحدة والدعوة لاحترام حقوق الإنسان وتقرير المصير. هذا فضلاً عن المشاركة في مؤتمر دول حركة عدم الانحياز[١] .

والواقع أن هناك شواهد تدل على على ارتباك السياسة الباكستانية في كشمير، فالبرغم من أن أخطاء الإدارة الهندية في كشمير مثل حل البرلمان في عام ١٩٩٠، وإدارة الجزء الذي تسيطر عليه من نيودلهي، وما نتج عن هذا من تذمر كشميري، وتصاعد أعمال المقاومة نتيجة لسياسة الهيمنة المطلقة التي اتبعتها الهند في كشمير، وما تمخض عنها من انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان، إلا أن الباكستان لم تحاول الاستفادة من هذا الوضع، بل ربما يصح أنها قد فوجئت بتصاعد أعمال المقاومة الإسلامية في كشمير، بل أن الأمر وصل إلى حد قيام القوات الباكستانية بتوجيه نيران أسلحتها ضد مسيرة التحرير والتضامن التي نظمتها جبهة تحرير جامو وكشمير في فبراير ١٩٩٢، وفقاً لأوامر لرئيس الأركان الباكستاني الأسبق عاصف نواز، وهي المرة الأولى التي بدا فيها الجيش الباكستاني بعيداً عن التنظيمات الإسلامية في كشمير. كما سبق ذلك ، الخلاف بين المسؤولين السياسيين والاقتصاديين في إسلام آباد في خلافهم مع الجماعة الإسلامية أيضاً[٢].

ويشير هاني الحديثي إلى أن سياسة باكستان في التسعينيات قد شهدت استمرارية الطروحات السابقة ذاتها ووفق المبادئ ذاتها التي ظلت باكستان تؤكد عليها إزاء كشمير، ففي استمرارية سياستها المذكورة تسعى باكستان لتحقيق ما يلي[٣]:

---

(١) الحديثي(١٩٩٨)، مرجع سابق، ص٢١٥.

(٢) تقرير بعنوان: **كشمير نزاع مستمر منذ نصف قرن**، صحيفة الحياة، ١٩٩٩/٥/٢٨. وأيضاً أبو عامود، مرجع سابق، ص١٩٢.

(٣)الحديثي(١٩٩٨)، مرجع سابق، ص٢١٦-٢١٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) التأكيد على دورها كدولة مركز إقليمي عبر نجاحها في إيجاد حل مشرف لقضية معقدة شغلت اهتمام السياسات الإقليمية والدولية منذ عام ١٩٤٧.

ب) ضمان الأمن عبر ما يحققه حل المشكلة لصالحها من ترجيح لعملية التوازن الإقليمي على حساب التفوق الإقليمي للهند فضلاً عما يمكن أن يرتب ذلك من نتائج لصالحها داخل الهند، حيث يعيش ١٥٠ مليون مسلم بدأت باكستان تثير اهتمام الرأي العام الإسلامي نحوهم عبر التأكيد على حقوقهم المشروعة داخل الهند، وهي في سبيل تحقيق أهدافها تعتمد وسائل عدة أبرزها[١]:

- الاستمرار في تقديم كل أشكال الدعم للمقاومة الكشميرية.

- استثمار المتغيرات الدولية للتأكيد على ورقة حقوق الإنسان في مجلس الأمن الدولي لطرح موضوع حقوق الإنسان في كشمير والسعي لتدويل القضية عبر مطالبة مجلس الأمن بفاعلية أكبر إزاء تطبيق قراراته السابقة.

- تكثيف الجهود باتجاه تبني الدول الإسلامية الفاعلة منها بشكل خاص مثل السعودية وتركيا، فضلاً عن مجموعة التعاون الاقتصادي لوجهة نظر باكستان إزاء كشمير.

- استثمار المصالح المشتركة مع الصين إزاء كشمير وفق اتفاقية عام ١٩٦٣ لكسب دعم صيني مستمر لمواقفها إزاء كشمير.

- استمرار المساعي إزاء الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية من أجل تفهم هذه الدول لوجهة نظر باكستان ودعمها في المحافل الإقليمية والدولية.

السلاح النووي والسياسة الباكستانية تجاه كشمير

أذهلت الهند العالم في الحادي عشر من مايو ١٩٩٨، عندما أجرت ثلاث تجارب نووية في صحراء "بوكران" بولاية راجستان الغربية المتاخمة لباكستان، كما قامت بعد ذلك بيومين بتفجير تجربتين نوويتين أخريين، وجاء الرد الباكستاني سريعاً جداً، ففي يوم ٢٨ مايو ١٩٩٨، قامت باكستان بست تفجيرات نووية، لتضم الدولتين إلى النادي النووي في مايو ١٩٩٨[٢].

---

(١)المرجع السابق، ص٢١٧ .

(٢)الجوهري، خالد عبد العزيز، (١٩٩٩). **الأزمة السياسية في الهند السيناريو والتداعيات**، مجلة السياسة الدولة، العدد ١٣٧، ص ٢٣٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المؤكد أن امتلاك الدولتين للسلاح النووي، وامتلاكهما وسائل توصيل هذا السلاح من طائرات وصواريخ قصيرى ومتوسطة المدى، جعل حسابات الدخول في مواجهة جديدة بين البلدين أمراً شديد الخطورة ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل وعلى المستوى الدولي بوجه عام، وبذلك فقد اكتسبت أزمة كشمير قدراً أكبر من الخطورة(١).

ومنذ امتلاكها السلاح النووي، اعتمدت باكستان استراتيجية التصعيد المحدود في كشمير عبر دعم المتسللين، وحافة الهاوية من خلال التهديد بحدوث كارثة نووية حالة عدم تدخل القوى الكبرى للضغط على الهند، حتى تقبل تسوية سلمية لقضية كشمير، أو أن تذعن لقرارات الشرعية الدولية في هذا الصدد ، وكانت باكستان في ذلك تعتمد على امتلاكها للسلاح النووي وصعوبة الحرب النووية، وضعف إمكاناتها من السلاح التقليدي مقارنة بالهند، سوف يجبران الأخيرة على عدم اللجوء لاستخدام سلاحها التقليدي ضد باكستان، حتى لا تلجأ باكستان إلى السلاح النووي لتقوية موقفها الاستراتيجي والعسكري في مواجهة الهند. وقد طبقت باكستان هذه الاستراتيجية (التصعيد المحدود وحافة الهاوية)، في أحداث كارجيل ١٩٩٩، وحادثة الهجوم المسلح على البرلمان الهندي في ديسمبر ٢٠٠١، ثم أحداث جامو في ١٤ مايو ٢٠٠٢(٢).

أما على صعيد الدبلوماسية المباشرة فقد كان العامل النووي والخشية من اندلاع حرب جديدة بين البلدين بسبب التوترات المتزايدة في كشمير، وراء الدعوة التي وجهها رئيس الوزراء الباكستاني "نواز شريف" إلى "أتال بيهاري فاجباي" رئيس الوزراء الهندي لزيارة باكستان، حيث لبى رئيس الوزراء الهندي الدعوة ، وسافر مع الوفد المرافق له إلى مدينة لاهور الباكستانية على الحدود بين البلدين باستخدام باص، حيث أطلق على هذه الرحلة "Bus Diplomacy"، وتوصل رئيسا وزراء الدولتين في ٢٠ فبراير إلى حل كثير من المشاكل التي تسبب توتر العلاقات بين الدولتين، وأصدر الطرفان إعلاناً سمي "إعلان لاهور" في٢٠ فبراير ١٩٩٩. وقد تضمن البيان عدداً من المبادئ العامة، منها: تعهد زعيمي البلدين بالتعاون، عن قرب، لتهدئة

(١) الشيخ، طارق عادل، (٢٠٠٢). **كشمير ورؤى ما بعد ١١ سبتمبر**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٨، ص١٢١.

(٢) عبد الفتاح، بشير، (٢٠٠٢ ب). **الهند وباكستان: صراع متجدد**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، ص١٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوترات القائمة بين بلديهما طوال خمسة عقود سابقة، والعمل على تخفيض المخاطر التي قد تنشأ عن أي نزاع، والعمل بجد، على حل كل النزاعات القائمة بين البلدين بشكل سلمي وعادل، واتخاذ خطوات فورية لتقليل المخاطر التي قد تنشأ عن الاستخدام غير المسؤول، أو العارض للأسلحة النووية، أو الصواريخ البالستية، ومناقشة المفاهيم والعقائد من أجل تطوير مقاييس لبناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة النووية والتقليدية، ومنع أي صراع مستقبلي يمكن أن ينشب بين البلدين بالطرق الدبلوماسية(١).

وبعد زيادة التوترات في كارجيل في مايو ١٩٩٩، عادت باكستان لتؤكد الربط بين امتلاك البلدين للقوة النووية وضرورة إيجاد حل عادل لقضية كشمير، كذلك ضرورة عدم تصعيد الأزمة، عندما دعا رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف في ٢٨ مايو ١٩٩٩ الهند إلى التفاوض لحل النزاع حول إقليم كشمير، مؤكداً أن القوة النووية التي يمتلكها البلدان تفرض عليهما تجنب المواجهة العسكرية وتصعيد التوتر. كما ذكر نواز شريف أنه أجرى اتصالاً هاتفياً بنظيره الهندي "أتال بيهاري فاجباي" واتفق معه على أنه لا حل لمشكلة كشمير إلا من خلال المفاوضات، كما بعث برسالة إلى "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة يعرض فيها بدء المباحثات مع الهند حول حل مشكلة كشمير وطالب بإيفاد مبعوث دولي إلى المنطقة لنزع فتيل التوتر(٢).

كما تواصلت الجهود الدبلوماسية الباكستانية من خلال دعوتها دول مجموعة الثماني في ١٨ يونيو ١٩٩٩ إلى دعم تسوية شاملة للنزاع بينها وبين الهند المستمر، وعدم حصر وجهة نظرها حول الأزمة في إطار محدود. ودعا رئيس الوزراء الباكستاني "نواز شريف" المشاركين في قمة الدول الصناعية في كولونيا إلى لعب دور إيجابي من أجل حل مسألة كشمير وتجنب مواجهة شاملة بين البلدين(٣).

---

(١)عبدالفتاح (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٢٤١.

-Indurthy, op. cit, p42.

(٢)Haqqani, Pakistan's Endgame in Kashmir, op. cit, p47.

(٣) صحيفة البيان الإماراتية، ١٨ يونيو ١٩٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الباكستانية تجاه كشمير في عهد برويز مشرف

شهدت باكستان هزة سياسية جديدة في أكتوبر ١٩٩٩، عندما قام قائد الجيش الباكستاني الجنرال بروزي مشرف بانقلاب عسكري على نواز شريف بعد اتهامه لـه بمحاولـة إسـقاط الطائرة التي كانت تقله قادمة من سريلانكا. وعين برويز مشرف نفسه رئيـسا لباكـستان بعـد استفتاء شعبي في السادس والعشرين من يونيو ٢٠٠١ إثر اتهام المعارضة السياسية له بفقـدان الشرعية لتمثيل باكستان في لقاء القمة مع الهند[١].

ومنذ سيطرته على السلطة اتجه برويز مشرف إلى اتخاذ بعـض الإجـراءات لتهدئـة الموقف على الخط الفاصل بين القوات الباكستانية والهندية، فقد أمر بسحب القوات الباكـستانية بعيداً عن هذا الخط، في إجراء من جانب واحد، يستهدف إعادة بناء الثقة مع الهند، وسعى إلـى إجراء حوار مع الهند التي رفضت في البداية إجراء هذا الحوار بدعوى أن الحكومـة الهنديـة كحكومة ديمقراطية ترفض الحوار مع حكومة عسكرية غير ديمقراطية، إلا أن "مشرف" واصل مساعيه في هذا الشأن، إذا قال في كلمته بمناسبة يوم التضامن مع شعب كـشمير فـي فبرايـر ٢٠٠١: " إن باكستان ملتزمة بالسعي إلى تسوية سلمية لنزاع كشمير طبقـاً لقـرارات مجلـس الأمن، وقد اتخذنا عدة خطوات من أجل بدء حوار باكستاني– هندي بمشاركة مـؤتمر أحـزاب حرية كشمير من أجل تسوية سلمية للنزاع"، وطالب الهند بالاستجابة للمبادرات الباكستانية مـن أجل السلام، وأكد على استمرار الدعم الباكستاني المعنوي والدبلوماسي لشعب كشمير من أجـل تقرير مصيره [٢].

وفي يوليو ٢٠٠١، أسفرت الجهود الباكستانية التي قادها برويز مشرف عن انعقاد قمة "أجرا" في الهند، بين الرئيس مشرف ورئيس وزراء الهند فاجباي، حيث فشلت القمة في التوصل إلى أي نتائج إيجابية، بل لم يتم التوصل إلى اتفاق حول البيان الختامي لهذه القمة، وذلك نظـراً للخلاف حول تفسير عبارة الإرهاب عبر الحدود، فقد كانت وجهة النظر الهندية تـدور حـول

---

(١) قناة الجزيرة، ملفات خاصة: **الهند وباكستان .. صراع مستمر**، ٢٠٠٤/١٢/١٧:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9DDBB8A-A974-4A79-901E-387519DECAB7.htm
(٢) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبور مقاتلين عبر خط المراقبة في كشمير لضرب القوات الهندية في جامو وكشمير أو من عمق الأراضي الهندية، أما باكستان فقد رأت أن هذه العبارة تتعلق بالحدود بين الدولتين، وهي التي لم يثبت عبور مسلحين عبرها لضرب القوات الهندية في كشمير، أما خط المراقبة فهو وفقاً لباكستان لا يعتبر حدوداً دولية معترفاً بها بين الدولتين، لأنه ظهر إلى الوجود بعد حرب ١٩٧١[١].

وجاء هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية وتبعاتها، لتخلف تأثيرات مباشرة على سياسة كل من الباكستان والهند تجاه قضية كشمير، كما تركت آثاراً واضحة على علاقتهما الثنائية، حيث كان للحرب الأمريكية ضد الإرهاب، التي كانت أفغانستان الخطوة الأولى لها، تأثيراتها الملحوظة علي الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير. ولم يقتصر هذا التأثير – كما ذكرنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة– علي الناحية الكمية، من حيث عدد الأزمات وعمليات العنف والعنف المضاد التي شهدتها العلاقات الهندية الباكستانية بسبب كشمير خلال تلك الفترة، ولكنه شمل أيضا قدراً من التحول النوعي فيما يتعلق ببعض أدوات إدارة الصراع من جانب الطرفين، وكذلك الخطاب المستخدم منهما في إدارة الأزمات التي شهدتها علاقاتهما [٢]، خصوصاً مع سعي كل من الهند وباكستان إلى مساندة أمريكا في حملة الإرهاب على أمل مساندة أمريكا لكل منهما في الصراع حول كشمير.

ورغم الخطوات التي اتخذها الرئيس مشرف ضد الجماعات الدينية المتطرفة داخل باكستان، إلا أن هذا لم يمنع الدعاية الهندية من تسليط الضوء على باكستان في يتعلق بدعم ما أسمته الهند "الحركات الإرهابية المتطرفة"، خاصة مع تمسك باكستان بإظهار الدعم "المعنوي والسياسي والدبلوماسي" للحركات الكشميرية المناوئة للهند، ومن ثم بدت زيادة عنصر المفاجأة

---

(١) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٩٤. وأيضاً:
- Jones, Owen Bennett, and Shaikh, Farzana., (2006), **Pakistan's foreign policy under Musharraf: between a rock and a hard place**, University of Cambridge and Chatham House, p5.

(٢) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتهديد لدى الجانب الباكستاني، في وقت تقلص فيه عنصر الوقت اللازم للمناورة أمام صانع القرار، وهو ما أدى إلى قبوله بالغموض الذي فرض على ساحة السياسة الدولية في تلك الفترة. ففي محاولة لامتصاص آثار التحول المفاجئ في العلاقات بين باكستان وحركة طالبان وتلافياً لحدة ردود الفعل التي أثاراتها القبائل الباكستانية التي تمثل امتداداً للقبائل داخل أفغانستان، ومؤيدي التيار الديني، توجه صانع القرار الباكستاني إلى طرح البدائل المتاحة أمام الشعب منذ اللحظة الأولى، مما كان له عميق الأثر في التخفيف من حدة الآثار التي نجمت عن التحولات المفاجئة التي طرأت على مواقف الحكومة الباكستانية على المستويين الخارجي والداخلي(١).

ويؤكد البعض أن أحداث سبتمبر قد تسببت بتغيرات جوهرية في مضمون السياسة الباكستانية تجاه كشمير، وخصوصاً السياسة التي تم المباشرة بها منذ عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بدعم تنظيمات المقاومة، حيث ظلت باكستان لمدة أكثر من عقد تتعامل مع المقاتلين الكشميريين على أنهم "مقاتلين من أجل الحرية"، في حين كانت الهند ومعها بعض الدول الغربية تنظر إليهم على أنهم "أرهابيون" (٢).

وكان من الواضح مدى تأثر الموقف الباكستاني ورؤى وتقديرات صانع القرار فيها، بالموقف الهندي من التطورات الدولية عموماً ومن الباكستان ودورها في كشمير بوجه خاص، حيث عملت السياسة الباكستانية جاهدة على سحب أي ورقة يمكن ان تستخدمها الهند ضد باكستان في ظل حالة غضب دولية تجاه الإرهاب وتمويله ورعايته، وفي ظل العلاقة القوية لكلا البلدين مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً الهند(٣).

فقد وضعت أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة باكستان في موقف بالغ الصعوبة، فكان أمام صانع القرار السياسي الباكستاني خياران، فإما أن ينضم إلى التحالف الدولي لمكافحة ما

---

(١) الشيخ، مرجع سابق، ص١١٨.

(٢) Haqqani, op. cit, p49.

- Guha, op. cit, p92.
- Indurthy, op. cit, p44.

(٣) Shuja, op. cit , p220.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أطلقت عليه الولايات المتحدة "الإرهاب الإسلامي"، وهو ما يفرض على باكستان اتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تضع حدوداً وقيوداً جديدة على منظمات المقاومة الكشميرية التي تدعمها باكستان، أو عدم الانضمام إلى هذا التحالف مع تحمل النتائج المترتبة على ذلك، خاصة بعد إعلان الهند تأييدها المطلق لهذا التحالف من جهة، وقيامها بشن حملة دعائية دولية تطالب بوضع باكستان على قائمة الدول الراعية الإرهاب، بحكم علاقتها مع المنظمات الإسلامية المقاتلة في جامو وكشمير(١).

وازداد موقف السياسية الباكستانية تعقيداً، مع الهجوم على البرلمان الهندي في ١٣ ديسمبر ٢٠٠١، والذي اسفر عن مقتل ١٤ شخص، واتهام الهند لجماعتي "لاشكر الطيبة" و"جيش محمد" (مقره باكستان) بارتكاب هذا الهجوم، كما أكدت الهند أن هناك العديد من الباكستانيين ضمن المهاجمين(٢).

وعلى الرغم من إبداء باكستان رغبة في التعاون مع الهند من خلال التحقيقات، فإن التوتر كان قد وصل إلى درجة أشد خطورة، عندما أعلنت الدولتان حالة التأهب ونشرت قواتهما على جانبي "خط المراقبة" في كشمير، وتبادلا القصف والتراشق النيراني وسط اتهامات هندية لباكستان بمساعدة المتسللين على عبور خط المراقبة إلى جامو وكشمير(٣).

واتسم رد الفعل الباكستاني، بالجمع بين محاولة التجاوب مع الضغوط الهندية والأمريكية، من ناحية، والتأكيد علي ثوابت الموقف الباكستاني من كشمير، من ناحية أخرى، فقامت باتخاذ عدد من الإجراءات شملت بالإضافة إلي إدانة كافة أشكال الإرهاب ورفض استخدام الأراضي الهندية كقاعدة لأي أنشطة إرهابية، وحظر خمس جماعات إسلامية من بينهما جماعتي "جيش محمد" و "لاشكر الطيبة" اللتين اتهمتهما الهند بتدبير الهجوم، والقبض علي

---

(١) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٩٤.

- Jones, op. cit, p5.

(٢) Singh Jafa, Yateendra., (2005). **Defeating Terrorism: A Study of Operational Strategy and Tactics of Police Forces in Jammu & Kashmir (India)**, Police Practice & Research, Vol. 6 Issue 2, p152.

- Indurthy, op. cit, pp 45-46.

(٣) الشيخ، مرجع سابق، ص١١٨.

- Jones, op. cit, p5.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زعيمي الجماعتين، بالإضافة إلي تنظيم حملة اعتقالات شملت حوالي ٢٠٠٠ شخص حتى يوليو ٢٠٠٢ . غير أن الرئيس برويز مشرف أكد في الوقت نفسه على التزام باكستان بالدعم السياسي والمعنوي لحركات التحرير الكشميرية، ورفض تسليم أي شخص وفق مطالب الهند، بالإضافة إلى حشد قواتها العسكرية على خط السيطرة والحدود الدولية مع الهند[١].

وكان الرئيس مشرف قد حدد في خطابه التاريخي في يناير ٢٠٠٢، المصالح والأولويات الباكستانية في ظل ما أطلق عليه الحرب الدولية على الإرهاب، وهي ما كانت بمثابة الأطر والمحددات عند اتخاذ أي قرار يتعلق بقضية كشمير أو الصراع بين البلدين، وذلك في ظل تغير واضح في ترتيب الأولويات، حيث جاءت القضية الكشميرية في المركز الرابع لتكون تالية على[٢]:

أولاً: تأمين البلاد ودرء الأخطار الخارجية.

ثانياً: الاقتصاد الباكستاني ومحاولة النهوض به.

ثالثاً: حماية ترسانة باكستان النووية والصاروخية.

إلا أن هذا لا يعني تجاهل القضية الكشميرية ، حيث أكد الرئيس مشرف أن كشمير بالنسبة لباكستان هي "الدماء في العروق"، وأن بلاده ستتمسك بموقفها وستستمر في تقديم الدعم المعنوي والسياسي والدبلوماسي للكشميريين، إلا أنه أرسى مبدأ هاماً لحل النزاع الكشميري وهو اللجوء إلى الحوار والوسائل السلمية بما يتماشى مع رغبات الشعب الكشميري وقرارات الأمم المتحدة، والاعتراف بالحق المشروع لشعب كشمير بتقرير المصير. ويمكن القول أن سياسة برويز مشرف تجاه قضية كشمير في هذه الفترة تميزت بما يلي:

أولاً: مطالبة الهند بالتوقف عن ممارسة إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الكشميريين.

ثانياً: المطالبة بالسماح للمنظمات الدولية التابعة لأحوال حقوق الإنسان في العالم ووسائل الإعلام الدولية بمتابعة ممارسات القوات الهندي في كشمير.

---

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مرجع سابق، ص١٧٤.

(٢) الشيخ، مرجع سابق، ص١١٩.

– أبو عامود، مرجع سابق، ص١٤٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: حل الأزمة الكشميرية مسؤولية تقع على عاتق كل من الهند وباكستان.

رابعاً: بما يتعلق بالموقف من المنظمات المسلحة التي تعمل ضد الوجود الهندي في كشمير، فقد تمثل في عدم السماح لأي منظمة بالتورط في "إعمال إرهابية"، باسم كشمير، وعدم السماح باستغلال أراضي باكستان في أي أنشطة إرهابية توجه لأي مكان في العالم(١).

وفي ضوء الخطاب التاريخي الذي وجهه الرئيس مشرف إلى الأمة ناشد سرداد عبد الفيوم خان رئيس الوزراء السابق في كشمير المنظمات المسلحة المناوئة للوجود الهندي في كشمير بتغيير استراتيجياتها في ضوء التغير الذي طرأ على الأوضاع في المنطقة، وذلك بعد تردد أنباء عن استعدادات باكستانية لحظر حركة المجاهدين التي تقاتل القوات الهندية في كشمير(٢).

وخلال التوتر الذي شهدته جامو في مايو ٢٠٠٢(٣)، حاول الرئيس مشرف أن يمارس قدراً من الضغط والمناورة مع الحليف الأمريكي الذي لم يبد له أية رغبة جادة في مساعدته إبان زيارة "مشرف" الى واشنطن في فبراير ٢٠٠٢، وهو ما اعتبره مشرف تخلياً من واشنطن عنه وجحوداً من المسؤولين الأمريكيين لجهوده ومساعدته في حرب أمريكا ضد الإرهاب، الأمر الذي استوجب في نظره القيام بمثل هذه العمليات بهدف تغيير الموقف الأمريكي (٤).

كما أكد مشرف في خطابه الإثنين ٢٧ مايو ٢٠٠٢ أنه "يريد السلام في المنطقة". وقال: "لم تحدث أي عملية تسلل عبر خط المراقبة" الذي يفصل بين القسم الخاضع للهند والقسم الباكستاني من كشمير، رافضا اتهامات الهند التي حمّلت مقاتلين تسللوا من باكستان مسؤولية الاعتداء الأخير الذي وقع في ١٤ مايو في كشمير الهندية وكان سببا في عودة التوتر بين

---

(١) الشيخ، مرجع سابق، ص١٢١.

(٢) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٩٥.

(٣) في ١٤ مايو ٢٠٠٢، عندما كان رئيس وزراء الهند يزور مدينة جامو، قام مسلحون كشميريون بقتل عدد من نساء الجنود الهنود وأطفالهم في بيوتهم، في إثبات منهم للعسكريين هؤلاء بأنّ وجودهم في المنطقة لا يحمي بشيء مواطنيهم في كشمير ولا حتى أفراد عائلاتهم هم.

(٤)عبد الفتاح، بشير، (٢٠٠٢ب). **الهند وباكستان: صراع متجدد**، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٩، ص١٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلدين. وأوضح الرئيس الباكستاني قائلا: "إن حركة تحرير تنشط الآن في كشمير المحتلة، ولا يمكن تحميل باكستان مسؤولية أي عمل ضد الاستبداد والقمع الهنديين"، مؤكدا مرة أخرى "دعم باكستان للنضال من أجل التحرير في كشمير". وحمّل الهند المسئولية الكاملة عن التوتر في المنطقة. وأضاف: "لقد قلت في خطابي في ١٢ يناير ٢٠٠٢ إننا لن نسمح بأن تُستخدم الأراضي الباكستانية لأعمال إرهابية ضد أي كان.. وأكرر أننا لن نسمح بذلك" (١).

على العكس من عامي ٢٠٠١و٢٠٠٢، شهد عام ٢٠٠٣ تطورات إيجابية متسارعة في العلاقات الهندية– الباكستانية، كانت لها انعكاساتها ليس فقط على مسار مشكلة كشمير، ولكن على العلاقات الهندية الباكستانية بأبعادها المختلفة. حيث بدأ هذا التوجه الجديد في العلاقات الهندية الباكستانية مع إعلان رئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجبايي في ١٨ أبريل ٢٠٠٣ وأثناء زيارته للقسم الواقع تحت السيطرة الهندية من كشمير مد يد الصداقة إلى باكستان، واستعداد بلاده لاستئناف الحوار معها. تبع ذلك ترحيب القيادة السياسية الباكستانية بالمبادرة الهندية، وبدأ الطرفان في تطبيق مجموعة من إجراءات بناء الثقة على امتداد عامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، حيث عقد عدد من اللقاءات بين المسؤولين الباكستانيين والهنود لتطبيق عدد من إجراءات بناء الثقة بين البلدين، تضمنت عودة السفراء، واستئناف خطوط المواصلات البرية والجوية، وتبادل الوفود البرلمانية، وإطلاق سراح عدد من المسجونين. كما أبدت باكستان من جانبها بعض المؤشرات الإيجابية المهمة للتفاعل مع المبادرة الهندية، منها إعلان الرئيس الباكستاني برويز مشرف وقف جميع أنشطة التنظيمات الإسلامية المتشددة حول خط السيطرة، والتزام باكستان تفكيك جميع معسكرات التدريب القائمة، ثم الإعلان في منتصف مايو ٢٠٠٣ عن حظر قائمة جديدة من التنظيمات الإسلامية المتشددة وتقييد حرية حركة قياداتها، ثم طرح الهند في أكتوبر ٢٠٠٣ مبادرة لإجراءات بناء الثقة بين البلدين، تلا ذلك إعلان رئيس الوزراء الباكستاني مير ظفر الله جمالي في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٣ وقف إطلاق النار من جانب واحد عبر

---

(١) عبد الفتاح (٢٠٠٢ ب)، مرجع سابق، ص١٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خط السيطرة، ثم قبول الهند تلك المبادرة في اليوم التالي مباشرة، لتتوج تلك الإجراءات بعقد لقاء قمة بين القيادتين السياسيتين الهندية والباكستانية في ٦ يناير ٢٠٠٤ على هامش قمة رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) [١].

مبادرة تقسيم كشمير

في ديسمبر ٢٠٠٤، أعلن الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف عن مبادرة جديدة لحل الصراع مع الهند حول كشمير، حيث أبدى استعداده لمناقشة مجموعة من الاقتراحات والخيارات كان قد تناولها مع رئيس الحكومة الهندي موناوهان سينغ خلال لقائهما على هامش الجلسة السنوية للأمم المتحدة في شهر سبتمبر ٢٠٠٤. وذكر الرئيس مشرف أن تناوله هذه الاقتراحات مع المسؤولين الهنود قد لقي منهم ترحيباً كبيراً. وتكمن مبادرة مشرف في طرح جميع مناطق كشمير بما فيها الباكستانية المحررة للمناقشة والبحث وإعادة تقسيمها بين البلدين بشكل يلبي رغبات الشعب الكشميري[٢].

ويرى مشرف أن كشمير المحررة والمحتلة تضم (٧) مناطق منها اثنتان لدى باكستان كشمير المحررة والمناطق الشمالية بينما تضم الهند ٥ مناطق وهي جامو ذات الأغلبية الهندوسية ودوده وبونج (غالبية مسلمة) وأكسر وقراقم (ذات الأغلبية البوذية) وكركل ودراس ذات الأغلبية المسلمة ووادي كشمير (الذي يسكنه المسلمون). وطبقاً للمبادرة فإنه يمكن تقسيم هذه المناطق السبعة بين البلدين على أساس جغرافي بدلا من الديني على ثلاث مراحل[٣]:

الأولى: سحب جيوش البلدين من جميع هذه المناطق وتحويلها إلى مناطق منزوعة السلاح.

الثانية: إنشاء قيادة عسكرية مشتركة بين البلدين لمراقبة المنطقة أو تحويل المراقبة إلى الأمم المتحدة أو إلى أي قوة أجنبية يتفق عليها البلدان.

---

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠٠٥). **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤: مشكلة كشمير .. تصاعد احتمالات التسوية**، القاهرة، ص١٨٢.

(٢) مركز القدس للدراسات السياسية، (٢٠٠٦)، **المشهد السياسي الباكستاني في عهد الجنرال برويز مشرف**، الملف الاستراتيجي، العدد (٤٠)، ص٧ .

(٣) المرجع السابق، ص٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثالثة: تنظيم انتخابات أو أي وسيلة يتفق عليها البلدان في هذه المناطق السبعة بحيث يختار شعب كشمير بين الانضمام إلى الهند أو باكستان.

وترى المبادرة أن هذه الخطوة ستجنب البلدين الخطط والمقترحات القديمة التي تم رفضها ومنها إجراء استفتاء عام في كشمير الهندية للسماح لشعبها باختيار مستقبلهم وهو الاقتراح الذي ظلت ترفضه الهند، أو تحويل خط المراقبة أو وقف إطلاق النار بين البلدين الواقع على المناطق الكشميرية إلى خط دائم وأبدي بينهما.. وهو الأمر الذي رفضته باكستان. والجديد في هذا الاقتراح كما يقول المراقبون أن الرئيس مشرف قد جدد تنازل بلاده عن المطالبة بإجراء الاستفتاء العام في كشمير وهو خروج عن الإجماع في بلاده الذي أقرته الأمم المتحدة قبل نصف قرن والذي يرى مشرف أنه قد يأخذ ١٠٠ عام أخرى ولن يرى النور كما ذكر في لقائه مع الصحفيين الذين طرح أمامهم مبادرته، كما تنازل مشرف أيضاً في هذه المبادرة عن تقسيم المناطق المتنازع عليها بين البلدين على أساس الدين[١].

دبلوماسية الكريكت (Cricket Diplomacy).

في ١٦ أبريل ٢٠٠٥، قام الرئيس الباكستاني برويز مشرف بزيارة رسمية إلى الهند مستخدماً ما أطلق عليه "دبلوماسية الكريكت"، فقد أعلن بعض المحللين أن الزيارة كانت غير مرغوب فيها من الجانب الهندي على المستوى الرسمي. ولكن مشرف استغل وجود مباراة بين المنتخبين الهندي والباكستاني بالكركيت، ليبدى رغبته في حضور المباراة إذا تلقى دعوة من نيودلهي، ووافقت الهند على ذلك، لكنها أصرت على أن الزيارة ستكون غير رسمية ولن تشمل مفاوضات عن كشمير. إلا أن مشرف استغلها في محاولة إحراز تقدم في عملية السلام بين البلدين في لقائه مع رئيس الوزراء الهندي الجديد مانموهان سينغ [٢].

---

(١) مجلة المجتمع، العدد ١٦٣٠، ١١ ديسمبر ٢٠٠٤، موقع المجلة على الإنترنت:
http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=152821.

(٢)Rahman, Maseeh, (2005). **India Warms to Pakistan's Musharraf**, World & I Magazine, , Vol. 20 Issue 6/7, p12.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تناولت المحادثات خلال الزيارة التي استمرت ثلاثة أيام، جملة من المسائل، وجرت في جو ودي جداً، ففي اليوم الاول من زيارة أكد الرئيسان رغبتهما في احلال السلام في جنوب آسيا كما عبرا عن رغبتهما في تسهيل الاتصالات بين شعبي شطري كشمير الهندي والباكستاني، وبالرغم من أن كان من المعتزم أن تكون غير رسمية لمتابعة مباراة الكريكيت بين الهند وباكستان الا أنها تحولت الى شيء أكبر من المباراة فقد أصبحت مؤشرا على دفع عملية السلام البطيئة بين البلدين(١).

وجاءت آخر المبادرات الباكستانية تجاه كشمير، في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بعد الزلزال العنيف الذي ضرب باكستان وكشمير في ٨ أكتوبر ٢٠٠٥، عندما دعا الرئيس الباكستاني برويز مشرف الهند الى العمل مع باكستان لتسوية مشكلة كشمير نهائيا معتبرا ان خطوة كهذه يمكن ان تكون "هبة" نيودلهي الى ضحايا الزلزال، وقال مشرف في المؤتمر الدولي للجهات المانحة لباكستان من اجل الاغاثة واعادة اعمار المناطق المنكوبة "اعتقد جديا وبشكل واقعي ان التحدي الذي يشكله الزلزال يمكن ان يشكل الفرصة الوحيدة التي لم تسنح للهند وباكستان من قبل، لتحسين العلاقات بينهما". واضاف "سنحل مشكلة معا وبشكل نهائي". وتابع "لنعمل من اجل ان يكون ذلك الهبة الهندية لكشمير" (٢).

(١) صحيفة الوطن ، الاثنين ٢٠٠٥/٤/١٨ .

(٢) صحيفة الرأي، الأحد ٢٠٠٥/١١/١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

السياسة الهندية تجاه قضية كشمير

تناولنا في الفصول الماضية كيفية تطور العلاقة بين حكام كشمير والهند، بعد الثورة المسلمة ضد المهراجا في كشمير، والدعم الباكستاني لها، ومع عجز القوات الحكومية الكشميرية أمام هذا التهديد، طلب المهراجا المعونة العسكرية من الهند، غير أن الحكومة الهندية رفضت تقديم المعونة، إلا إذا انضمت كشمير إليها، استناداً إلى أن الهند لا يمكنها التدخل عسكرياً في شؤون دولة أخرى أو إقليم خارج عن دائرة سيادتها، وأمام الخطر الداهم لم يجد الحاكم الكشميري مفراً من طلب الانضمام إلى الهند، وقد كان، حيث قبلت الحكومة الهندية على الفور طلب الانضمام، وأرسلت قواتها لمواجهة جيش كشمير بإرادة ورغبة فردية من جانبها، دونما أية إرادة أو موافقة من جانب الشعب الكشميري الأمر الذي شكك في قانونية وحجية وثيقة انضمام كشمير إلى الهند. إلا أن الهند أصرت طيلة فترات الصراع الذي قارب على الستة عقود على حجية هذه الوثيقة، والتأكيد دوماً على عدم تقديم أي تنازل فيما يتعلق بقضية كشمير. وظلت تنظر إلى كشمير بأنه "الجزء الذي لا يتجزأ من الهند"[١].

وسيتتبع هذا الفصل التطور التاريخي للسياسة الخارجية الهندية تجاه كشمير منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ٢٠٠٥، من خلال التقسيم الزمني لتطور هذه السياسة إلى مرحلتين كما يلي:

المبحث الأول: السياسة الهندية تجاه قضية كشمير (١٩٤٧-١٩٨٩).

المبحث الثاني: السياسة الهندية تجاه قضية كشمير (١٩٩٠-٢٠٠٥).

---

(١)Lamb, Alastair, (1994), **The Indian claim to Jammu & Kashmir: Conditional accession**, **plebiscites and the reference to the to the United Nations,** Contemporary South Asia; Mar1994, Vol. 3 Issue 1, p68.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

السياسة الهندية تجاه قضية كشمير (١٩٤٧-١٩٨٩)

أثارت وثيقة انضمام كشمير إلى الهند في أكتوبر ١٩٤٧، الكثير من الجدل حتى بين الهنود أنفسهم، ويتضح ذلك من خلال قراءة الرد الذي تقدمت به حكومة الهند في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧، على طلب وثيقة الانضمام التي رفعتها حكومة كشمير والتي جاء فيها: " ... بالنظر إلى الظروف الخاصة التي ذكرتها فخامتكم، فإن حكومة الهند قررت قبول انضمام أي دولة محل نزاع، فإن الانضمام يجب أن يتم وفقاً لإرادة شعب هذه الدولة، لذلك، فإن حكومتي ترغب في تسوية القضية بإجراء استفتاء شعبي بعد استتباب الأمن فيها، وتطهيرها من قوات الغزاة" (١).

وبالتدقيق في قراءة هذا الرد الهندي، يتضح أن الدولة الهندية كانت تعتبر انضمام كشمير إليها مؤقتاً أو منقوصاً لحين إجراء استفتاء شعبي يؤكد من خلاله شعب كشمير رغبته وقبوله للانضمام إلى الهند. وحتى الآن، لم يحدث هذا الاستفتاء الشعبي في كشمير، فهل يعني ذلك أن انضمام كشمير للهند يعتبر عملاً قانونياً ناقصاً؟

إن بعض الآراء في الهند ترى في هذا في هذا الانضمام أمراً نهائياً ومطلقاً وغير مشروط، لأن إعلان استقلال الهند عن بريطانيا لا يعترف بالانضمام المؤقت أو المشروط، وبالتالي يكون اللورد مونتباتن قد تجاوز سلطاته عندما علق انضمام كشمير بشكل نهائي على شرط إجراء استفتاء شعبي داخل كشمير في هذا الصدد، ومن ثم فأنصار هذا التيار يرون في مسألة الاستفتاء هذه شرطاً باطلاً يخالف الإعلان الدستوري(٢).

ويرى اتجاه آخر داخل الهند أيضاً، أن هذا الانضمام يظل منقوصاً ويفتقد للسند القانوني طالما لم يتم إجراء استفتاء شعبي داخل كشمير ذلك أن حكومة الهند قد أكدت في ردها على

---

(١)Abdullah, Sheikh Mohammad., (1965), **Kashmir, India And Pakistan**, Foreign Affairs, Vol. 43, Issue 3, p529.

(٢) عبد الفتاح، بشير، (٢٠٠٢أ). **السياسة الهندية تجاه قضية كشمير**، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، قضية كشمير، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، ص١٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طلب الانضمام التزامها بإجراء استفتاء شعبي في كشمير حول مسألة الانضمام، ثم أن الهند أيضاً كانت قد أعلنت في أعوام ١٩٤٧، ١٩٤٨، وأوائل عام ١٩٤٩ في ما عرف بالكتاب الأبيض الذي أصدرته بخصوص كشمير، وأمام مجلس الأمن، أن انضمام كشمير إليها بمقتضى وثيقة الانضمام يعد أمراً مؤقتاً إلى حين يتم إجراء استفتاء شعبي بالإقليم تحت إشراف دولي، هذا إلى جانب وجود تناقض في موقف حاكم كشمير الذي قرر انضمام بلاده إلى الهند دون إرادة شعبية بما يتعارض مع دستور البلاده الخاص، مثلما هو الحال مع الموقف الهندي الذي يقبل انضمام دولة إلى الهند دون موافقة رسمية وصريحة من شعبها(١).

وبالعودة إلى تطور الموقف الرسمي الهندي تجاه الأحداث التي شهدها إقليم كشمير عام ١٩٤٧، نجد أن رد الحكومة الهندية على التدخل الباكستاني في الإقليم من خلال دعم المتمردين الإسلاميين، جاء من خلال اتهام الهند لباكستان باركاب عدوان سافر على كشمير وناشدت مجلس الأمن بأن يدعو الحكومة الباكستانية إلى منع موظفيها، مدنيين وعسكريين من الاشتراك في عملية غزو القبائل لإمارة جامو كشمير أو في المساعدة عليها، وتوجيه نداء إلى مواطنيها بعدم الاشتراك في القتال الدائر في كشمير، والامتناع عن تقديم المعونة، في أية صورة كانت، إلى الغزاة ومنع استخدام إقليمها في عمليات ضد كشمير(٢).

وقرّر رئيس وزراء الهند، جواهرلال نهرو، دعم المهراجا هاري سينغ، بناء على طلب هذا الأخير، بأنه ضمِن لأهالي كشميرفي نوفمبر ١٩٤٧، الحقّ في الحكم الذاتي عن طريق وعده بتنظيم استفتاء شعبي حول مصير البلد. لكنّ لم تمرَّ أيّام حتى اجتاح الجيش الهندي كشمير وسيطر على سريناغار. وما لبثت أن اندلعت الحرب بين جيش تحرير كشمير المدعوم من أفراد باكستان وبين القوات الهنديّة المكلّفة بإعادة السلطة إلى المهراجا هاري سينغ. ومن ثم نقلت الهند النزاع إلى ميدان آخر، فقدَّمت شكوى إلى مجلس الأمن ضد باكستان متَّهمة إيّاها بدفع قوّاتها إلى كشمير دعماً للثوّار، وكان ردّ باكستان أنّ الهند تُحاول تضليل الكشميريين بوعود السيادة، بينما

---

(١) عبد الفتاح (٢٠٠٢أ)، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٢)James, op. cit, p453.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترمي، في الواقع، إلى ضمّ كشمير إليها وإرجاع المهراجا هاري سينغ إلى سدَّة الحكم. وهكذا وقع مجلس الأمن الدولي بين نارين، فرفض إلقاء اللوم على هذا الطَّرف أو ذاك، وحسم المسألة في العام ١٩٤٨ بعرضٍ لوقف إطلاق نار شامل في كشمير، وانسحاب القوات الغريبة من أراضيه وتنظيم استفتاء حول استقلال البلاد يكون تحت إشراف الأمم المتحدة. ولمّا كانت الهند تعي أنّ الفشل سيكون حليفها إذا جرى مثل هذا الاستفتاء، فقد جهدت في الأشهر التالية لتفشيل هذا المسعى متذرِّعة بشتى الأسباب. وهكذا تمَّ تقسيم كشمير إلى جزئين على طول خط وقف إطلاق النار، جزء أطلق عليه إسم أزاد كشمير أو كشمير الحرَّة، وتُشرف عليه باكستان. وجزء آخر هو جامو وكشمير، وتُشرف عليه الهند(١).

وهكذا تبلور الموقف الرسمي والنهائي للحكومة الهندية بأن كشمير جزء لا يتجزء من الهند استناداً إلى وثيقة الانضمام، أما بالنسبة للاستفتاء الشعبي، فإن حكومة الهند ترفض مثل هذا الإجراء على اعتبار أن رد حكومة الهند على وثيقة الانضمام عام ١٩٤٧ قد رهن إجراء الاستفتاء في كشمير بإنهاء حالة عدم الاستقرار الأمني في الإقليم الذي تلعب بحكومة باكستان فيه دوراً محورياً، وبالتالي، فإن أية فرصة لإثارة مسألة إجراء استفتاء في كشمير تقابل بدعوة هندية لوقف العنف والإرهاب في كشمير والذي تقوده وتدعمه حكومة باكستان. كما ترى حكومة الهند أن مسألة الاستفتاء قد أضحت غير ذات جدوى في ظل مناخ الديمقراطية التي تعيشه كشمير الهندية في ظل الحكم الديمقراطي الهندي، إذ تعد المشاركة الدورية من جانب أبناء كشمير الهندية في أية انتخابات تجري، بمثابة استفتاء دوري على قبول الشعب الكشميري لسيادة الهند على الإقليم(٢).

أما على الجهة المقابلة في السياسة الهندية تجاه كشمير، أي فيما يتعلق بموقف سكان الإقليم بأغلبيتهم الإسلامية من الهند ، فقد عبر عنه الشيخ عبدالله الذي تولى رئاسة حكومة الإقليم المؤقتة بعد خلع المهراجا، والذي كان يعتبر صديقاً لجواهر لال نهر، حيث بدأ الشيخ عبدالله

---

(١) قازان، مرجع سابق، ص٢٧.

(٢) عبد الفتاح (٢٠٠٢أ)، مرجع سابق، ص١٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمجرد أن توقفت الأعمال العسكرية في الإقليم، يؤكد على مسألة أن انضمام الإقليم إلى الهند هو أمر متعلق فقط بمسائل الشؤون الخارجية، والدفاع والاتصالات، أما باقي مقومات استقلالية الإقليم الذاتية فهي مصونة، وحاول تقنين العلاقة بهذا الشكل مع الهند من خلال اتفاقية عام ١٩٥٢ مع جواهر لال نهرو(١).

وبعد إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع دستور للإقليم كشمير، وفوز المؤتمر الوطني بقيادة الشيخ عبد الله بجميع المقاعد، بدأت ميول الشيخ عبد الله الاستقلالية بالظهور حيث أراد الاحتفاظ لكشمير بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، وتقدم خطوة أبعد، عندما اقترح في يونيو ١٩٥٣ ضرورة تسوية قضية كشمير بين الهند وباكستان من خلال استقلال كشمير استقلالاً تاماً، او استقلال كشمير مع خضوعها لرقابة مشتركة بين الهند وباكستان على شؤونها الخارجية وشؤون الدفاع. مما تسبب بإثارة الرأي العام الهندي، والحكومة الهندية التي قامت على الفور بعزل الشيخ عبد الله من منصبه وأودعته المعتقل (٢).

واصدر رئيس الهند كاران سنغ قراراً بتعيين نائب الشيخ عبد الله بدلاً عنه في المنصب وهو باكشي غلام محمد الذي أعلن بمجرد تسلمه المنصب أن كشمير جزء لا يتجزء من الهند وأنه "ليس لقوة على الأرض أن تفصل البلدين"(٣).

ومنذ ذلك بدأت الهند خطوات متسارعة في عملية إدماج الجزء الذي تحتله من كشمير إدماجاً فعلياً في الاتحاد الهندية مما يثبت إصرارها على عدم تخليها عن هذا الإقليم، وفي ٦ فبراير ١٩٥٤، صادقت الجمعية التأسيسية في كشمير على انضمامها إلى الهند(٤).

أما على صعيد التسوية الدولية للأزمة، فمنذ اتخاذ الهند لخطوة المبادأة وعرضها القضية على الأمم المتحدة، وحتى عام ١٩٦٤، استمرت القضية في أروقة الأمم المنظمة الدولية

---

(١)Korbel, Josef., (1954). **Danger In Kashmir**, Foreign Affairs, Vol. 32, Issue 3, p486.

(٢) فرج الله، مرجع سابق، ص٣١.

(٣) محافظة، مرجع سابق، ص٥٤.

(٤) فرج الله، مرجع سابق، ص٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دون أي تطور ملموس، إذ لم يتم إلزام الهند بإجراء استفتاء في إقليم كشمير، كما لم يتغير الوضع القانوني أو السياسي للإقليم عما هو عليه، إذ لم تستجب حكومة الهند لأي قرار أو توجيه من مجلس الأمن يمكن أن يدفع في هذا الاتجاه، خصوصاً بعدما اتضح للهند أن موقف المنظمة الدولية لا يتماشى مع توجهات وتطلعات السياسة الهندية تجاه كشمير. ووسط الجهود والمساعي التي كانت تبذلها المنظمة الدولية، خرج الزعيم الهندي نهرو بتصريح خطير لصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية يقول فيه:" إن هدف الهند النهائي هو قيام اتحاد هندي- باكستاني"، ليثير بذلك الذعر في نفوس الباكستانيين، وفي السياق نفسه، قررت الحكومة الهندية حصر قضية كشمير في أضيق نطاق ممكن، ووقف تدخل المنظمة الدولية، ورفض أية وساطة دولية على اعتبار أن قضية كشمير هي شأن داخلي(١).

ورغم أن المباحثات بين الهند وباكستان ، قد بدأت منذ العام ١٩٤٧، إلا أنها لم تأت بجديد بشأن كشمير، إذ اصر المسؤولون الهنود على موقفهم من أن كشمير جزء من الهند، وفي عام ١٩٦١، أعلنت الهند أنها لا يمكن أن تقبل أية محادثات مع باكستان بشأن كشمير، إلا في نطاق محدد هو العمل على تعديل خط وقف إطلاق النار الفاصل بين قوات البلدين في الإقليم، ورغم اهتزاز الوضع القتالي للقوات الهندية في حربها ضد الصين عام ١٩٦٢، وإعلانها عن استعدادها لاستئناف المفاوضات مع باكستان حول كشمير، إلا أن تلك المفاوضات لم تختلف عن سابقاتها ولم تأت بجديد(٢).

وتشير الكاتبة فيكتوريا سكوفيلد (Schofield)، إلى أن المحادثات الهندية الباكستانية خلال العامين ١٩٦٢-١٩٦٣، كانت المرة الأخيرة التي كانت فيها الحكومة الهندية مستعدة لقبول وساطة طرف ثالث في نزاعها مع باكستان حول كشمير، عندما قبلت الوساطة الانجليزية الأمريكية. وكان السبب في ذلك أن الحكومة الهندية كانت تشعر ببعض الضعف بعض هزيمة عام ١٩٦٢ أمام الصين. إضافة إلا أنها كانت تبحث عن الحصول على مقعد دائم في مجلس

(١) عبد الفتاح (٢٠٠٢أ)، مرجع سابق، ص١٥٨.
(٢) المرجع السابق، ص١٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن، ورأت أن تسويتها لقضية كشمير يمكن أن تعطيها بعض القوة السياسية دولياً، إضافة لعامل أخر كانت تخشاه الهند، ويتمثل بإصدار مجلس الأمن لقرار دولي يجبر الهند على القبول بقرارات المجلس بخصوص كشمير من خلال العقوبات الاقتصادية أو حتى شن حملة عسكرية عليها من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، أو مساعدة باكستان على القيام بتدخل عسكري في كشمير، وخصوصاً بعد أن اصبحت الباكستان جزءاً من التحالف الغربي ضد الاتحاد السوفياتي بعد انضمامها لحلف جنوب شرق آسيا (السيتو) وحلف بغداد (الحلف المركزي) [١].

وفي ٢٩ أبريل من عام ١٩٦٤، أجرى الشيخ عبد الله – بعد الإفراج عنه بأيام– محادثات مع نهرو، حول مشكلة كشمير، ثم ذهب إلى باكستان وأجرى محادثات مع ايوب خان في ٢٤ مايو ١٩٦٤، وهي الوساطة التي اطلق عليها نهرو "الطريق الدستوري" لحل مشكلة كشمير، وذلك إما بقيام اتحاد بين الهند وباكستان تكون فيه كشمير جزءاً من الهند أو قيام حكم ثنائي هندي – باكستاني لكشمير مما يوجد علاقة دستورية بين الهند وباكستان، وهو ما رفضته الأخيرة. وفي ٢٦ مايو عام ١٩٦٤، أعلن الشيخ عبد الله أن أيوب خان ونهرو سيتقابلان في نيودلهي في يونيو من نفس العام لمناقشة مشكلة كشمير وباقي المشاكل الأخرى. إلا أن وفاة نهرو في مايو ١٩٦٤ حالت دون ذلك، وتلاشت الآمال في عقد مؤتمر قمة آخر بين رؤساء حكومتي البلدين حتى تولي لال بهادور شاستري رئاسة الحكومة الهندية، وعقد أول اجتماع له مع ايوب خان في ١٢ أكتوبر من عام ١٩٦٤، في كراتشي الباكستانية، حيث تم بحث مشكلة كشمير، ورغم إظهار شاستري رغبة جادة في تسوية المشكلة، إلا أنه لم يلتزم بشيء محدد[٢].

إلا أن شاستري أقدم على خطوة جريئة وهي قيامه في ديسمبر عام ١٩٦٤ بضم كشمير نهائياً إلى الهند، وإغلاق باب المفاوضات والتسوية بشأنها تماماً، إذ أعلنت حكومة الهند في يوم ٤ ديسمبر عن إلغاء الوضع الخاص لكشمير بناء على المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي، وبذلك أصبحت كشمير ولاية هندية وجزءاً لا يتجزأ من الهند، وأعقب ذلك إصدار الرئيس الهندي

---

(١)Schofield, op. cit, p321.

(٢) عبد الفتاح (٢٠٠٢أ)، مرجع سابق، ص ص ١٥٨-١٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قراراً جمهورياً يوم ٢١ ديسمبر بتوليه لسلطات ومهام كل من الحكومة والجمعية التشريعية في كشمير، ليتم بذلك إغلاق ملف كشمير وإنهاء المفاوضات حولها[١].

وبعد حرب حرب عام ١٩٦٥ بين الهند وباكستان، تدخلت القوى الكبرى والأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار بين البلدين، وهو الأمر الذي قبلته الهند، إلا أن باكستان رفضته دون تحقيق شروطها المسبقة، وأهمها الاستفتاء الشعبي في كشمير خلال ثلاثة شهور، وتم عقد مؤتمر طشقند بين شاستري وأيوب خان في يناير ١٩٦٦، والذي أدى إلى تجميد قضية كشمير، وعودة العلاقات بين البلدين لحالتها الطبيعية، مع عودة العلاقات الدبلوماسية ووقف الدعاية المعادية وتبادل الأسرى، وأسفرت هذه الحرب عن وصول أنديرا غاندي (ابنة جواهر لال نهرو) إلى رئاسة الحكومة خلفاً لشاستري، وبدأت العمل باهتمام على النواحي العسكرية، ورفع القدرة الدفاعية للهند، كما أدت هذه الحرب إلى قيام الهند باعتقال الشيخ عبدالله والعديد من القيادات الإسلامية في كشمير[٢].

وبعد حرب عام ١٩٧١ بين الهند وباكستان التي لم تكن حول كشمير، استأنفت الهند المفاوضات الثنائية مع باكستان، ولكن لأنها خرجت منتصرة وقوية من هذه الحرب، وحظيت باعتراف العالم بها كقوة كبرى، فقد اشترطت الهند عدم وجود وسيط دولي أو طرف ثالث في المفاوضات حتى لا يتم تدويل القضية، بيد أن المفاوضات المباشرة التي تمت بشكل ثنائي بين الطرفين لم تأت بجديد فيما يتصل بقضية كشمير، وعلى الرغم من توقيع أنديرا غاندي وذو الفقار بوتو على اتفاقية سميلا عام ١٩٧٢، والتي نصت على استعادة العلاقات وتطبيعها بين البلدين، والبدء في حل دائم على أن تتم تسوية نهائية لقضية جامو وكشمير، إلا أنها تدخل في تفاصيل قضية كشمير، ومن ثم لم تقدم جديداً في سبيل تسويتها[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص١٥٩.

(٢) محافظة، مرجع سابق، ص٥٥. وأيضاً:

- Ganguly, op. cit, p70

(٣) عبد الفتاح (٢٠٠٢أ)، مرجع سابق، ص١٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع تصاعد المشاكل الداخلية في الهند، مثل مشكلة السيخ في البنجاب، واهتمام صانع القرار السياسي الهندي بالحفاظ على الاتحاد الهندي، فإن موضوع كشمير أصبح أكثر تعقيداً، ذلك أن الإقرار بحق تقرير المصير لكشمير يمكن أن يشكل سابقة لخطوات لاحقة في إقليم البنجاب لصالح السيخ، الأمر الذي شكل دافعاً رئيسياً لاستمرار الهند في سياستها إزاء كشمير[١].

وشهد النصف الثاني من عقد السبعينيات تصاعد الصعوبات التي واجهتها الهند في وادي كشمير، إذ أخفقت كل الوسائل في فرض السيطرة على الإقليم، إزاء ذلك تصاعدت اتهامات الهند لباكستان بالتدخل في شؤونها الداخلية عبر إنشاء قواعد لتدريب قوى التمرد الهندية ومدهم بالأسلحة ومتطلبات الثورة. وقد ارتبط القلق الهندي أيضاً بإنجاز طريق" تاراتورم" العام بين الصين وباكستان عام ١٩٧٨ الذي اعتبرته الهند تهديداً عسكرياً لها، وطريقاً للالتفاف حول الوضع الهندي في لاداخ. ويشير هاني الحديثي إلى أن النصف الثاني من عقد السبعينات قد شهد تصاعد الصعوبات التي واجهتها الهند في وادي كشمير، إذا أخفقت كل الوسائل في فرض السيطرة على الإقليم، وبدت الهند في مأزق صعب ناتج عن مجموعة أسباب أبرزها:

١- زيادة فعالية النشاط الباكستاني في دعم شعب كشمير.

٢- تراجع فعالية السلطة المركزية في الهند أثر تصاعد حركات التطرف، وبخاصة السيخ في البنجاب الذين يطالبون بإقامة دولة (خالستان) أو (سيخستان) على غرار ما تحقق للمسلمين في باكستان.

٣- تصاعد حركات العنف في إقليم جامو وكشمير بشكل بات يهدد علاقته بالهند[٢].

إزاء ذلك تصاعدت اتهامات الهند لباكستان بالتدخل في شؤونها الداخلية عبر إنشاء قواعد لتدريب قوى التمرد الهندية ومدهم بالأسلحة ومتطلبات الثورة. ويرى لامب أنه بعد عام ١٩٧٧ كان وضع الهند في ولاية وكشمير قد بدأ يتردى رغم المزايا التي حققتها من خلال

---

(١) لامب، مرجع سابق، ص٤٢٤.

(٢) الحديثي، مرجع سابق، ص١٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية سيملا عام ١٩٧٢، واتفاق كشمير عام ١٩٧٥، فقد بدا واضحاً أنه لا تستطيع الاحتفاظ بالجزء الذي تسيطر عليه من جامو وكشمير بالقوة، لأن الناس لا يرحبون بوجودها ولن يصوتوا لاستمرارها في أي عملية انتخابية حرة[١].

ورداً على النشاطات السياسة الخارجية لحركة تحرير كشمير العالمية والحركات المسلحة الكشميرية الأخرى، التي ازدادت في سنوات الثمانينات بشكل كبير، اعتمدت الهند أسلوبين في آن واحد[٢]:

أ) استخدام وسائل العنف والقمع والتهجير في الإقليم ومنه.

ب) اتهام باكستان بدعم ما سمته "الإرهاب" داخل الإقليم.

وهي في مواجهتها تلك كانت مدفوعة بعوامل أساسية أبرزها:

أولاً: أن العداء التقليدي مع باكستان أدى إلى معادلة صفرية في قضية كشمير، بحيث أن الربح لأحد الطرفين يعني خسارة مؤكدة للطرف الآخر.

ثانياً: إن الإقرار بمبدأ حق تقرير المصير وفق ما تريده باكستان يمكن أن يفضي إلى سلسلة من الحركات الانفصالية تهدد عموم الاتحاد الهندي القائم على أساس التعدد العرقي والدين.

ثالثاً: عن التفوق في الميزان التقليدي والنووي لصالح الهند يجعلها تشعر بتوفر الضمانة للحفاظ على الوضع الراهن، حيث تسيطر على ثلثي إقليم كشمير.

رابعاً: إن التنازل عن قضية كشمير لا يتناسب وطموحها في الظهور كقوة كبرى تسعى لتمثيل دائم في مجلس الأمن الدولي[٣].

وهكذا فإنّ هذا الملف تميّز بالحدّة في نهاية الثمانينات بسبب تنامي الطموحات الانفصالية، ولقد حكم حزب المؤتمر الوطني المعتدل كشمير حتى العام ١٩٨٢ تاريخ وفاة

---

(١) لامب، مرجع سابق، ص٤٣٢.

(٢) الحديثي، مرجع سابق، ص٢١٥-٢١٦.

(٣)أمين، طاهر، (١٩٩٤). **السياسة الهندية في كشمير**، مجلة قضايا دولية، العدد ٢٣٧، السنة الخامسة، ص ١٦ و١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسِّسه وقائده الشيخ عبدالله الذي أعطى للهوية الكشميرية مفهومها واحتوى الحركات الانفصالية. وبعد وفاة الشيخ عبدالله، تسلَّمت الحكم، عقب انتخابات مشكوك في نزاهتها جرت سنة ١٩٨٣ و١٩٨٧، حكومات تحالف مدعومة من حزب المؤتمر، حيث تم اعتبارها "نصف هنديّة"[١].

وبعد زيادة التوتر بين المسلمين والهندوس في الإقليم عام ١٩٨٦، استقالت الحكومة الهندية، وأصبحت كشمير تدار مباشرة من الحكومة المركزية الهندية، إلا أن رئيس الوزراء الهندي "راجيف غاندي" لم يرضَ عن ذلك، واتفق غاندي مع فاروق عبد الله الذي تولى الحكومة قبل انهيارها، على العودة إلى رئاسة الحكومة والتحالف مع حزب المؤتمر الهندي، وقام رئيس الحكومة الجديد بحل المجلس التشريعي، وإجراء انتخابات عام في آذار ١٩٨٧، وأجريت الانتخابات في الإقليم، وحصل حزب المؤتمر الوطني على (٦٢) مقعداً. وفي أعقاب هزيمة "غاندي" في انتخابات عام ١٩٨٩، وقدوم حكومة "سينغ"، سعت الحكومة الجديدة للتخلص من حكومة جامو وكشمير، وقامت بتعيين مستشار رئيس الوزراء الهندي حاكماً للإقليم[٢].

(١) قازان، مرجع سابق، ص٢٧.

(٢) محافظة، مرجع سابق، ص٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

السياسة الهندية تجاه قضية كشمير (١٩٩٠-٢٠٠٥)

يلاحظ من خلال التدقيق بتطور النزاع السياسي والعسكري بين الهند وباكستان حول كشمير، أنه خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧١وحتى عام ١٩٩٠، كانت الهند هي التي لم تظهر أي اهتمام حقيقي في الحوار مع باكستان، حيث كان القادة الهنود ينظرون إلى باكستان باعتبارها دولة ضعيفة ومقسمة، وأن الأوضاع في كشمير مستقرة ومطمئنة(١). ووصلت القناعة لدى هؤلاء القادة في بعض الأحيان أن قضية كشمير قد تم تسويتها نهائياً ولا تحتاج إلى أي محادثات جديدة مع باكستان ولا تحتاج لوساطة دولية أيضاً (٢).

ولكن نتيجة لتزايد نشاط الحركات المسلحة في كشمير نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وتحقيقها للعديد من الإنجازات الهامة على الأرض، وتكبيدها الجيش الهندي في كشمير الكثير من الخسائر، بدأ العسكريون الهنود يطالبون قياداتهم بضرورة الإسراع بتسوية قضية كشمير سلمياً، وإنهاء هذا الوضع الذي يعيشون فيه. من هنا أخذت الحكومة الهندية زمام المبادرة عام ١٩٩٤ عندما دعت إلى إجراء محادثات مع باكستان حول كشمير، وهو ما فُسر آنذاك على أنه محاولة من جانب الهند لتحسين موقفها من خلال كسب الوقت للقضاء على حركات التمرد في كشمير(٣).

كما هدفت أيضاً للحيلولة دون تمرير قرار بإدانة الهند في الأمم المتحدة، وهو القرار الذي أعلنت السعودية في عام ١٩٩٣ عن استعدادها لطرحه في الجمعية العامة للأمم المتحدة نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، غير أن الهند وحلفاءها الغربيين قد نجحوا في إقناع باكستان بوقف هذا الإجراء مقابل إجراء مباحثات جديدة مع الهند حول كشمير، يضاف إلى ذلك، أن الهند كانت تسعى من وراء دعوتها للمفاوضات إلى حصر قضية كشمير في الإطار الثنائي ومنع

---

(١) Guha, op. cit , p92.

(٢) Indurthy, op. cit, p46.

(٣) عبد الفتاح (٢٠٠٢أ)، مرجع سابق، ص١٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدويلها، إضافة إلى إبلاغ المجتمع الدولي صدقها وجديتها في تسوية قضية كشمير بشكل سلمي، لكن المفاوضات في النهاية لم تسفر عن أي تقدم(١).

وفي صيف عام ١٩٩٨، تكررت الدعاوى الهندية لفتح باب الحوار وإجراء مفاوضات مع الباكستان حول كشمير، حيث أكد جورج فرنادنس وزير الدفاع الهندي أنذاك، على ضرورة حل قضية كشمير سلمياً، قائلاً: "إن المسألة الكشميرية ليست قضية داخلية للهند"، لكن تصريحات وزير الداخلية الهندي "لال كريشنا أدفاني" التي أكد فيها أن المباحثات سوف تجري مع المجموعات والحركات الكشميرية التي تعترف بالدستور الهندي، وفي ظل الدستور الهندي، قد أثارت قلق الباكستانيين والكشميريين، لما تنطوي عليه من تناقض. لذلك جاء رد رئيس تحالف الأحزاب الكشميرية للتحرير "سيد علي الجيلاني" بأنه يتعين على الحكومة الهندية أن تثبت جديتها وصدقها في عرضها للتباحث حول كشمير، وهو ما يتطلب قيامها بمبادرة تقوم على:

أولاً: الاعتراف بأن ولاية جامو وكشمير هي ولاية متنازع عليها، وكذلك الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن.

ثانياً: أن تشمل المباحثات جميع الأطراف المعنية بالنزاع وهي الهند، وباكستان، وقيادة الشعب الكشميري، حيث لا يمكن لهذه المباحثات أن تكون مجدية في غياب الطرف الأصلي المعني بهذه المحادثات.

ثالثاً: أن يتم العرض لقضية كشمير مباشرة، وألا يتم التركيز على قضايا فرعية أو قضية سياسن التي احتلتها الهند من باكستان في منتصف الثمانينات، حيث ترغب الهند في التخلص من الأعباء الضخمة الناجمة عن احتلال سياشن، والذي يكلفها وجوداً عسكرياً كبيراً، فضلاً عما يقارب من ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، بينما تهدف إلى تجاهل قضية كشمير أو عدم التركيز عليها في المفاوضات(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص١٦٠.

(٢) الترابي، أليف الدين، (١٩٩٨). **أي مفاوضات تريدها الهند**، مجلة كشمير المسلمة، العدد ٧٤، ص٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلاح النووي والسياسة الهندية تجاه كشمير

مباشرة بعد إجراء الهند لتفجيراتها النووية في مايو عام ١٩٩٨، بدأ العديد من المسؤولين الهنود في توجيه التهديد المباشر لباكستان، فيما يتعلق بقضية كشمير، ومن هذه التهديدات، ما ذكره وزير الداخلية الهندي من أن على باكستان أن تستوعب جيداً أن الهند صارت دولية نووية، وأن علي باكستان أن تعترف بالأمر الواقع وتنسى قضية كشمير، وأن تقلع عن دعم الفصائل الكشميرية المسلحة المطالبة بالانفصال عن الهند، بل والتهديد بضم الجزء الواقع تحت سيطرة باكستان من كشمير[١].

وما إن انضمت باكستان إلى النادي النووي بعد شهور، ومع توفر الرد النووي المتبادل بين الطرفين، تغير الموقف الهندي بدرجة كبيرة، حيث أصبح الخطاب السياسي الهندي بشأن كشمير يتضمن العديد من المصطلحات والعبارات التي كانت قد اختفت من الخطاب السياسي الهندي تجاه كشمير، منذ بداية السبعينات تقريباً. مثل المفاوضات، الوساطة والتسوية السلمية، والتقى رئيس الوزراء الهندي مع الرئيس الباكستاني على هامش اجتماع الجمعية العامة بنيويورك في سبتمبر عام ١٩٩٨، واصدرا بياناً مشتركاً يحض على التسوية السلمية للمشاكل العالقة بينهما بما فيها قضية كشمير، ثم جاء إعلان لاهور في فبراير ١٩٩٩ بعد أحداث كارجيل مع التمسك بالطرق السلمية كوسيلة لتسوية أي خلافات. أما على الصعيد الشعبي الهندي ، فقد كان قطاع عريض من الشعب الهندي يطالب حكومته بضرورة البحث عن حل سلمي لقضية كشمير، حتى لا تنجرف بلادهم إلى مواجهة نووية مع باكستان، غير أن موقف المسؤولين الهنود كان مغايراً، إذ ظلوا متمسكين بإستراتيجية إعادة الطمأنة والتهدئة لباكستان دونما أي مساع جادة أو فعلية لتسوية قضية كشمير [٢].

---

(١) عابدين، السيد صدقي، (٢٠٠٢). **أثر العامل النووي على قضية كشمير**، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، قضية كشمير، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٢) عبد الفتاح، بشير، (٢٠٠٢ب). مرجع سابق، ص١٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكادت التوترات بين البلدين بسبب كارجيل عام ١٩٩٩، تؤدي إلى نزاع نووي بين الهند وباكستان، بسبب الاتهامات الهندية للقوات للباكستانية بأنها سمحت للمجاهدين الأفغان، والمجاهدين المسلمين من دول آسيا الوسطى الإسلامية بالمشاركة في المقاومة مع قوات كشمير ضد القوات الهندية، مما يعد بمثابة مشاركة صريحة من الجيش الباكستاني في هذه الأعمال، وحذر وزير الدفاع الهندي باكستان من تدخل الجيش الباكستاني فعلياً في هذه المعارك، حيث أن العواقب، على حد قول وزير الدفاع الهندي، ستكون وخيمة وسوف تحمل الهند الحكومة الباكستانية المسؤولية كاملة(١).

وفي ١٩ يونيو ١٩٩٩، أعلنت الهند مجدداً رفضها لأي تدخل خارجي في النزاع مع باكستان حول كشمير في الوقت الذي واصلت فيه قواتها قتالاً شرساً مع العناصر الانفصالية في الإقليم، في محاولة للسيطرة على طريق إمدادات إستراتيجي. وفي ٢١ يونيو ١٩٩٩، صدر بيان قمة كولونيا لمجموعة الدول الثماني الذي دعا إلى إنهاء المعارك في كشمير، مشيرة إلى انتهاك "غير مسؤول" لخط المراقبة الفاصل بين الهند وباكستان في كشمير. وقد أشادت الحكومة الهندية ببيان قمة كولونيا واعتبرته إدانة واضحة لباكستان رغم عدم تسميتها بالاسم، وإنه يلزمها بالتالي بسحب قواتها من كشمير "الهندية". كما وصفت صحيفة "هندوستان تايمز" البيان بأنه نجاح للدبلوماسية الهندية في نيل تأييد الغرب للمرة الأولى منذ خمسة عقود لموقف نيودلهي من النزاع حول كشمير(٢).

وجاء وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه "حزب المجاهدين الكشميري" في الخامس والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٠- وهو أكبر التنظيمات العسكرية المناوئة الموالية لباكستان- ليشكل الحدث الأهم في كشمير منذ عام ١٩٨٩، عندما تحولت الحركة الكشميرية المطالبة بالانفصال عن الهند والانضمام لباكستان إلى مقاومة مسلحة. واقترح الحزب إجراء محادثات مع الحكومة الهندية، إلا أن الهند رفضت إجراء مباحثات ثلاثية تضم كل من الهند وكشمير

(١) عبد الفتاح، (١٩٩٩). مرجع سابق، ص٢٣٩.

(٢) صحيفة الحياة، ٢٢ يونيو ١٩٩٩، ص٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباكستان، مما جعل الحزب يعود لاستئناف القتال واتهم الحكومة الهندية بالتقاعس في عملية السلام[١].

ومن هنا يلاحظ أن سياسة الحكومة الهندية في تعاملها مع قضية كشمير من خلال تقسيمها إلى جبهتين: الأولى، تتعامل مع مقاتلي كشمير الرافضين للهند، والثانية تتعامل مع الحكومة الباكستانية. فالهند تريد أن تتبع مساراً تفاوضياً مع الجبهة الأولى المتمثلة في مقاتلي كشمير، بغية إقناع إحدى هذه الجماعات بإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار مع الهند، وتدشين نوع من التفاهم أو التحالف معها بهدف بث الفرقة بين الجماعات المقاتلة في كشمير، والتي تعاني من خلافات عديدة بينها، حتى تستطيع الهند إحلال أي من هذه الجماعات محل حزب المجاهدين المحافظ، ومن ثم، إبداءها مرونة أكثر إزاء حكومة الهند، الأمر الذي قد يخولها إحكام قبضتها وسيطرتها على إقليم كشمير. وأما الجبهة الثانية، جبهة الحكومة الباكستانية، حيث تصر الحكومة الهندية على تجميد المفاوضات، ثم حصر نطاق تلك المفاوضات – في حالة إجرائها– في مناقشة قضايا التطبيع ومكافحة الإرهاب في كشمير، وذلك رغم إعلانها عن رغبتها في استئناف المفاوضات بشأن كشمير وهذا مرده، وفقاً للرؤية الهندية، إلى أن باكستان لم تتوقف عن أعمال العنف والإرهاب في كشمير، كما حملتها مسؤولية تعثر إيجاد تسوية سلمية لقضية كشمير[٢].

الدعوة الهندية إلى قمة "أجرا"

في يوليو ٢٠٠١، فاجأت الهند الرأي العام العالمي بتوجيهها دعوة للجنرال برويز مشرف لزيارة نيودلهي، واعتبرت القيادة الباكستانية الدعوة الهندية مبادرة باكستانية في الأصل وإن جاءت من نيودلهي، وذلك بعد حوالي ٢٠ شهرًا من موقف نيودلهي الرافض فتح أي قناة اتصال مع إسلام آباد، احتجاجاً على النظام العسكري الذي أطاح برئيس الوزراء السابق نواز شريف – آخر زعيم باكستاني يلتقي بزعيم هندي في قمة لاهور في فبراير عام ١٩٩٩م، ويوقع مع فاجباي إعلان لاهور – إضافة إلى أن الجنرال مشرف يعتبر مهندس عمليات كارجيل شمال

(١) عبد الفتاح (٢٠٠٢أ)، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كشمير التي تكبدت فيها حكومة تحالف حزب بهارتيا جاناتا الكثير من سمعتها، إضافة للخسائر المادية والمعنوية بعد شهور من إعلان لاهور. أما المفاجأة التي حملتها دعوة رئيس الوزراء الهندي "أتال بهاري فاجباي" للرئيس الباكستاني فهي ارتباطها بالإعلان عن إنهاء العمل بوقف إطلاق النار الذي أعلنته نيودلهي في كشمير عشية رمضان ٢٠٠١، واستمر لستة أشهر(١). إلا أن القمة فشلت في الخروج بأية نتائج كما ذكرنا سابقاً.

أحداث ١١ سبتمبر والسياسة الهندية تجاه كشمير

مباشرة بعد أحداث سبتمبر، وبدء الولايات المتحدة الأمريكية ما أطلقت عليه "الحرب الدولية على الإرهاب"، سارعت الهند إلى إبداء رغبتها في التعاون مع الولايات المتحدة، باعتبار أن ذلك سيساعد في حل قضية كشمير أيضاً، واستندت إستراتيجية الهند في التعامل مع هذا التطور الجديد في العلاقات الدولية، على المبادئ التالية:

أولاً: الاستفادة من التوجه العالمي: فالهند أرادت ركوب الموجة العالمية لمحاربة الإرهاب، وعملت على إقناع الولايات المتحدة ودول العالم بأنها تواجه إرهابا من قِبَل باكستان في كشمير، وبذلت جهوداً كبيرة لإدراج باكستان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وحاولت أيضاً إدراج الأحزاب التي تقود الجهاد في كشمير والمؤسسات الإغاثية التي تساعد الجماعات المسلحة ضمن قائمة الأحزاب الإرهابية.

٢- ضرب مراكز التدريب للمسلحين بأفغانستان: تظن الهند أن المسلحين المسلمين من كل أنحاء العالم يتدربون في المعسكرات التدريبية الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان، ثم يدخلون كشمير، ويقاتلون ضد القوات الهندية، وأن أسامة بن لادن يساعد المسلحين الكشميريين بالمال والسلاح والرجال، ومن هنا كانت إستراتيجية الهند من اللحظة الأولى تتمثل في تشجيع الولايات المتحدة لاستهداف أفغانستان، وقدمت المساعدات اللوجستية والخدمات الاستخباراتية.

---

(١) علاوي، سامر، (٢٠٠١). **القمة الهندية- الباكستانية: "حوار الموائد" أفضل من "حوار الميدان"** ، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٥:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/07/article11.shtml

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إيجاد حكومة موالية للهند: حاولت الهند تهيئة الظروف لحكومة صديقة لها في أفغانستان، وذلك لأنها تريد بذلك أن تضغط على باكستان من حدودها الغربية لتتوزع قواها، وتساند الهند الملك المخلوع "ظاهر شاه" الذي كان صديقا حميما للهند أثناء حكمه.

٤- الاستفادة من اللوبي اليهودي بأمريكا: حاولت الهند في معركتها الدبلوماسية مع باكستان أن تستفيد من اللوبي اليهودي في أمريكا للتأثير على قرارات الحكومة الأمريكية، وحدث تقارب كبير بين الهند وإسرائيل في عدة مجالات في السنوات الأخيرة، لأن البلدين يعتبران باكستان عدوا مشتركا لهما[١].

ويشير التقرير الاستراتيجي العربي أنه بالإضافة إلي الدور الذي قامت به الهند في الحرب على أفغانستان في مجال تأمين حماية السفن الحربية الأمريكية أثناء عبورها المحيط الهندي، وتسهيل تزود الطائرات الأمريكية بالوقود، عملت دائماً على تأكيد الخلفية المشتركة بين النظامين السياسيين في الهند والولايات المتحدة (الديمقراطية)، وطرح أحداث سبتمبر والإرهاب الدولي خاصة الإسلامي باعتباره تهديدا مشتركا للنظم السياسية والحضارات الديمقراطية في العالم. كما سعت الهند إلي إعادة صياغة الصراع حول كشمير من خلال عنصرين رئيسين متكاملين إلي حد كبير. الأول هو العمل علي الحصول علي وعد أمريكي بإدراج قضية كشمير ضمن الحرب الدولية ضد الإرهاب، وإدراج باكستان ضمن أهداف تلك الحرب بعد المرحلة الأفغانية مباشرة، أو علي أقل تقدير الضغط علي باكستان لوقف ما اعتادت الهند وصفه بـ الإرهاب (الباكستاني) عبر الحدود والعدول عن إستراتيجية الحرب بالوكالة داخل إقليم كشمير، وضمان عزل باكستان دوليا. أما العنصر الثاني فقد تمثل في محاولة الهند إعادة إنتاج النموذج الأمريكي في التعامل مع أحداث ١١ سبتمبر بعناصره الأساسية من تجميد دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن باعتباره المؤسسة الدولية الرئيسية المعنية بإدارة حالات تهديد السلم والأمن

---

(١) الباقي، مصباح عبد الله، (٢٠٠١). **الهند وباكستان يساندان أمريكا أملا في كشمير**، موقع إسلام اون لاين على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٢:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2001-10/02/Article5.shtml

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدوليين، والاتجاه إلي تطبيق مفهوم موسع لحق الدفاع الشرعي عن النفس وفقا لنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والتوجه الأحادي الانفرادي في الرد علـــي التهديـــدات والاعتـــداءات المسلحة. والأهم من ذلك هو ممارسة الحق في التدخل لإزالة نظم سياسية قائمة بدعوى إيوائها لتنظيمات إرهابية . وبمعني آخر لم تنتظر الهند إلي حين انتهاء الحرب الأمريكية في أفغانستان، حيث أعطت لنفسها الحق في التعامل المنفرد مع الأزمة الكشميرية وفق السيناريو الأمريكي مع أحداث ١١ سبتمبر(١).

وكان لإعادة إنتاج الهند لسيناريو التعامل الأمريكي مع أحداث سبتمبر أكثر من معنـــى، الأول هو تطبيق الهند مفهوما موسعا لحق الدفاع الشرعي عن النفس في التعامل مع مـــصادر التهديد الباكستانية المختلفة، ابتداء من الرد علي عمليات الحرب بالوكالة التي تقوم بها الفصائل والقوي الإسلامية الكشميرية داخل خط السيطرة علي الجانب الباكستاني والتي تتمتـــع –علـــي الأقل– بدعم سياسي ومعنوي من الجانب الباكستاني، بل وإمكانية توجيه ضربات انتقامية للنظام الباكستاني بسبب دعمه لما تسميه الهند نفسها الإرهاب الكشميري(٢).

وقد تصاعد اتجاه داخل الحكومة الهندية يؤكد علي ضرورة اســـتغلال البيئـــة الدوليـــة لأحداث سبتمبر لإنهاء قضية كشمير أو علي الأقل إنهاء قضية الإرهاب عبـــر الحـــدود. ورأى هؤلاء إمكانية توجيه ضربات عسكرية مركزة ضد الجماعات والتنظيمات الإسلامية داخل خط السيطرة علي الجانب الباكستاني، دون مواجهة انتقادات حادة من جانب القوى الدولية الرئيـــسية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد عملية تهيئة المجتمع الـــدولي والـــرأي العـــام العالمي من خلال التركيز علي عدم وفاء النظام الباكستاني بالتزاماته الدولية فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب. وذهب أصحاب هذا الاتجاه إلي أن التفوق العسكري التقليدي للهند علي باكستان سوف

---

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٧٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٥، وأنظر أيضاً:

- Mattoo, Amitabh., (2003), **India's "Potential" Endgame in Kashmir,** India Review, Jul2003, Vol. 2 Issue 3, p14-33.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يضمن تحقيق نصر سريع دون تطوره إلي حرب شاملة، كما أن تأكيد الهند أنها لن تكون المستخدم الأول للسلاح النووي كان يعني عدم إقدام باكستان علي استخدام السلاح خوفا من الانتقام الهندي، ومن ثم إمكانية بقاء الصراع عند مستواه التقليدي(١).

وتواصلت الاتهامات الهندية لباكستان بأنها تعيق أي تطور في العلاقات بين البلدين من خلال دعمها للنشاطات الإرهابية في كشمير، فقد استغل رئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجبايي افتتاح القمة الأمنية الأسيوية في المآتا بكازاخستان في ٤ يونيو ٢٠٠٢، ليؤكد أن بلاده مستعدة لمحادثات مع باكستان بشأن نزاعهما في كشمير، التي تمثل بؤرة التوترات بين البلدين، لكن يتعين عليها أولا وقف عمليات التسلل عبر الحدود. وقال : "قلنا مرارا اننا مستعدون لبحث كل القضايا مع باكستان بما في ذلك جامو وكشمير لكن كي يحدث ذلك يجب توقف الإرهاب عبر الحدود" . وفي نبرة هجومية قال فاجبايي: "إن مركز الإرهاب موجود في جوار الهند، ولا شيء يبرره ... إن مخيمات الإرهابيين تنشط على حدودنا"(٢).

التحول في السياسة الهندية تجاه كشمير

شهدت الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥، تحولاً في السياسة الهندية تجاه كشمير، وكانت مبادرة رئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجبايي في أبريل ٢٠٠٣، أحد مظاهر هذا التحول لتطبيع العلاقات مع باكستان، بعد فترة التوتر الشديد التي شهدتها الأعوام السابقة، وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. عندما أعلن "فاجبايي" من القسم الذي تسيطر عليه الهند في كشمير، دعوته باكستان إلى حوار شامل مع الهند وتطبيع للعلاقات بين البلدين(٣).

ويشير التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٥ إلى أن هناك العديد من الدوافع وراء هذا القرار الهندي لتطبيع العلاقات مع باكستان:

---

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية(٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨٥٩٠، ٥ يونيو ٢٠٠٢م.

(٣) صحيفة الوطن، العدد ١٢٣٦، ١٧ فبراير ٢٠٠٤م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: محاصرة السياسة الهندية: نجحت باكستان من خلال دعواتها المتواصلة للهند منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١ للدخول في مفاوضات مباشرة، في فرض نوع من الحصار على السياسة الهندية القائمة على توظيف أحداث سبتمبر وتداعياتها ضد باكستان. وقد ساعد على نجاح تلك السياسة الباكستانية اقتران تلك الدعوات بالعديد من الإجراءات العملية التي اتخذتها القيادة السياسية الباكستانية –بغض النظر عن مستوى رضى الهند عنها– نزولا على الضغوط الدولية والهندية .

ثانياً: التحول العام في السياسة الهندية تجاه إقليم جامو وكشمير: لا يمكن فهم قبول الهند سياسة الحوار مع باكستان بمعزل عن التحول العام في السياسة الهندية تجاه الإقليم والشعب الكشميري. فقد اتجهت الهند إلى تطوير سياسة احتوائية للشعب الكشميري تقوم على التركيز على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم والعمل على إدماج الشعب الكشميري في المجتمع الهندي. كان أهم مظاهر تلك السياسة ارتفاع نسبة نصيب الولاية من المنح والمساعدات الاقتصادية بالمقارنة بباقي الولايات الهندية (وصلت إلى ١٠% من إجمالي المساعدات الحكومة المركزية المخصصة للولايات في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢).

ج ــ فشل تطبيق استراتيجية الضربة الوقائية ضد باكستان: كشفت الفترة من سبتمبر ٢٠٠١– أبريل ٢٠٠٣ عن صعوبة تطبيق الهند استراتيجية الضربة الوقائية ضد باكستان. فقد حاولت الهند خلال تلك الفترة وتحت تأثير تجربة أحداث سبتمبر وسيناريو الرد الأمريكي على تلك الأحداث، من ناحية، ثم صدور وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠٠٢ والتي تبنت مفهوما مرنا لمفهوم وشروط الضربة الاستباقية، تطبيق هذا المفهوم ضد باكستان. وقد ذهب وزير الشئون الخارجية الهندية ياشوانت سنها في الأسبوع الأول من أبريل ٢٠٠٣ــ وذلك قبل إعلان المبادرة الهندية– الى القول بأن الهند يتوفر لديها حالة جيدة لتوجيه ضربة استباقية ضد باكستان، معتبرا أنه إذا كان غياب الديمقراطية وامتلاك أسلحة دمار شامل، وتصدير الإرهاب هي شروط الضربة الاستباقية، فإن باكستان تمثل الحالة الأولى بالعمل الاستباقي[١].

---

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠٠٥). **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣–٢٠٠٤: مشكلة كشمير .. تصاعد احتمالات التسوية**، القاهرة، ص١٣٨–١٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالإضافة إلى تلك العوامل تعزو بعض التحليلات القرار الهندي لتطبيع العلاقات مع باكستان إلى طبيعة رئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجبايي ذاته، والذي يعطي أولوية لقضية التنمية بأبعادها المختلفة على قضية الصراع مع باكستان، وذلك على العكس من القيادات الأخرى لحزب بهاراتيا جاناتا، خاصة وزير الداخلية لال كريشنا أدفاني الذي ينافس فاجبايي على رئاسة الحزب والمعروف بموقفه المتشدد من الصراع مع باكستان بالإضافة إلى علاقته الوطيدة مع الجماعات والقوى الهندوسية المتطرفة. وفي هذا الإطار، فإن قرار رئيس الوزراء الهندي تطبيع العلاقات مع باكستان ومحاولة تسوية مشكلة كشمير عكست رغبته فى إنهاء حياته السياسية بهذا الإنجاز، وحسم هذا الصراع نهائيا وتهيئة البيئة الإقليمية الملائمة لتكريس مشروع بناء القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية للهند. ويكتسب هذا التحليل أهميته في ضوء حالة المنافسة بين فاجبايي وأدفاني على رئاسة حزب بهاراتيا جاناتا، وتراجع فرص استمرار فاجبايي في العمل السياسي بسبب كبر سنه (٧٨ عاما) وتدهور حالته الصحية، وأيضا إلى عامل الانتخابات البرلمانية والحاجة الى استقطاب الأحزاب الهندية المعتدلة[١].

الرد الهندي على مبادرة مشرف المتضمنة تقسيم كشمير

ذكرنا في الفصل الماضي مبادرة الرئيس الباكستاني برويز مشرف في ديسمبر ٢٠٠٤، المتضمنة طرح جميع مناطق كشمير بما فيها الباكستانية المحررة للمناقشة والبحث وإعادة تقسيمها بين البلدين بشكل يلبي رغبات الشعب الكشميري. وجاء الرد الهندي على المبادرة بأن الهند ترفض بشكل رسمي حل المشكلات العالقة بينها وبين باكستان عبر وسائل الإعلام واعتبرت أن ذلك لا يحل النزاعات بين البلدين. وطلب المتحدث باسم الخارجية الهندية من باكستان أن تقدم مطالب واضحة وعبر القنوات الرسمية لمناقشتها والبحث في مدى واقعيتها وليس عبر إطلاق تصريحات لوسائل الإعلام قد تعقد البحث عن حل ولا تساعد في الانفراج. وكانت الصحف الهندية ومراكز الأبحاث في الهند قد اعتبرت دعوة مشرف نسخة معدلة من مقترح "أندورا" وهي الجزيرة الصغيرة المتنازع عليها بين فرنسا وإسبانيا، حيث توصل البلدان

(١) المرجع السابق، ص١٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى إنشاء مراقبة مشتركة وجيش مشترك لإدارتها بالتناوب. وذكرت المصادر الهندية أن هذا الاقتراح كان قد عرض على حكومة فاجبايي السابقة وناقشه مستشاره الأمني مع الساسة الباكستانيين لكنهم لم يتوصلوا إلى نتيجة تذكر، كما أن الإدارة الأمريكية نفسها كانت قد أدخلت على هذا المقترح تعديلات وقدمتها إلى باكستان التي يبدو أنها متحمسة لها". من جانبها اعتبرت أمريكا أن هذا العرض هو نتيجة طبيعية لجهودها في حل الصراع الهندي الباكستاني وأنها ستواصل جهودها من أجل اتفاق البلدين على هذا المقترح المعدل في باريس(١).

وانتهت الزيارة التي قام بها مشرف إلى الهند في إبريل ٢٠٠٥، والتي عرفت بدبلوماسية "الكريكت"، بإعلان كل من الهند وباكستان أن عملية السلام بينهما لا رجعة فيها، والاتفاق على فتح خط وقف اطلاق النار الذي يقسم كشمير، وقرأ رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ وهو يقف بجوار مشرف بياناً قال فيه ان الزعيمين: " مع ادراكهما للفرصة التاريخية التي لاحت لهما نتيجة تحسن العلاقات ورغبة شعبي البلدين الكبيرة في احلال سلام دائم قررا أن عملية السلام أصبحت الان عملية لا رجعة فيها"(٢).

وفي سبتمبر ٢٠٠٥، وجه رئيس الوزراء الهندي مانوهان سينغ دعوة للتحالف السياسي الرئيسي في كشمير (مؤتمر حرية كل الاحزاب برئاسة ميرويز عمر فاروق) لاجراء محادثات سلام بهدف استئناف الحور بين البلدين حول التسوية النهائية في كشمير. وذلك قبل إجراء اجتماع سينغ مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف الذي تقرر في نيويورك في ١٤ سبتمبر على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة لدفع عملية السلام بين البلدين(٣).

وجاء البيان الصادر عن هذا الاجتماع ليتضمن إعلان الدولتين عن التزامهما بحل سلمي لكل النزاعات بما فيها كشمير. وعدم السماح للارهاب بأن يعرقل عملية السلام. كما وجه مشرف دعوة لرئيس الوزراء الهندي لزيارة باكستان وتم قبول الدعوة(٤) .

---

(١) مجلة المجتمع، العدد ١٦٣٠، ١١ ديسمبر ٢٠٠٤، موقع المجلة على الإنترنت:
http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=152821.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٦٣٩، ١٩ ابريل ٢٠٠٥.

(٣) جريدة القبس، العدد ١٢٠٢٤، ١ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤) صحيفة اليوم، العدد ١١٧٨١، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

توظيف الهند وباكستان لأدوات السياسية الخارجية في النزاع حول كشمير

خلال قرابة الستة عقود، شكل قضية إقليم جامو وكشمير محور اهتمام السياسية الخارجية لكل من الهند وباكستان، كما شكلت أهم القضايا التي تؤثر سلباً وإيجاباً على العلاقات بين البلدين، إلى درجة أنه يمكن أن يطلق على النزاع حول كشمير بأنه عقدة العلاقات الهندية الباكستانية.

وكغيره من النزاعات الدولية، كان النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير، حقلاً لتوظيف واختبار مختلف أدوات السياسة الخارجية لكلا البلدين سواء بالصورة الصراعية أو السلمية لهذه الأدوات . وبما أننا ركزنا في هذه الدراسة على أربع أدوات رئيسية في السياسة الخارجية، وهي الأداة الدبلوماسية، والأداة العسكرية، والأداة الاقتصادية، والأداة الإعلامية، وسنقوم في هذا الفصل بمناقشة توظيف كل من الهند وباكستان لهذه الأدوات في الصراع حول كشمير، والكيفية التي تم بها هذا التوظيف ومدى النجاح الذي تحقق لكل أداة من الأدوات، وكذلك مظاهر التغير التي اصابت عمل كل من هذه الأدوات أيضاً.

وقبل الدخول في هذه التفاصيل ومناقشتها، تجدر الإشارة إلى التحول في آليات "حل الصراع" من الصورة التقليدية إلى غير التقليدية الذي شهده العالم في العقدين الأخرين كما تشير العديد من المراجع، والذي حدث بالتحديد في أعقاب انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١. فقبل عام ١٩٩١، كانت الآليات التقليدية في حل الصراعات والنزاعات الدولية متمثلة في المفاوضات، والزيارات الودية بين المسؤولين، والتوسط، والتحكيم، إلا أنه بعد عام ١٩٩١، لوحظ تطورُ واضحٌ في التنظير لعلم "حل الصراع"، إذ ظهرت مفاهيم جديدة، وتم اتباع آليات غير تقليدية. فكان من بين هذه المفاهيم الجديدة، مفهوم "تحويل الصراع" Conflict Transformation بدلا من "حل الصراع"، ومعناه باختصار "التوصل إلى حل وسط بين الأطراف المتنازعة من خلال القيام بعمليات متفاعلة interactive processes، تؤدي بعد ذلك إلى تهدئة الأجواء، أو إعادة تعريف المصالح، أو العثور على أرض مشتركة". وكذلك كان من بين الاقترابات غير التقليدية:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام التكنولوجيا، واستخدام الإعلام، واستخدام المغريات الاقتصادية ودور الشركات عبر القومية، بجانب استخدام دور المنظمات غير الحكومية، ووسائل حفظ السلام[١].

ويمكن القول أن الصراع الكشميري قد مر بثلاث فترات من التحول في أدوات السياسة الخارجية لطرفي الصراع، وهذه الفترات هي[٢]:

١) ***فترة الحرب الباردة:*** حيث كان الاتحاد السوفياتي يتخذ جانب الهند، بينما كانت الولايات المتحدة تقف مع باكستان. وكما استنفدت في هذه الفترة جميع أدوات الصراع العسكرية والاقتصادية والإعلامية– فقد استنفدت أيضاً جميع آليات التفاوض التقليدية، بدون نجاح ملموس.

٢) ***فترة ما بعد الحرب الباردة:*** والتي شهدت المواجهات الحرجة بين الهند وباكستان –خاصة فيما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢– حينما استعرضت كل منهما قوتها النووية، الأمر الذي أدى إلى شيوع مخاوف حول إمكانية حدوث حرب رابعة بين الطرفين ولكن بشكل نووي هذه المرة. وأخيرا، فإن الغالب على هذه الفترة هو شيوع ظاهرة "إدارة الصراع" أكثر من "حل الصراع".

٣) **فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر:** استغل طرفي النزاع هذه الأحداث لتوظيف أدوات السياسة الخارجية لهما في إطارها، ففي حين شكلت فرصة ذهبية للهند كي تُدرج جميع التنظيمات الإسلامية التي تمولها باكستان تحت بند الإرهابيين، ردت باكستان بتعاون مطلق مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب.

وسيقوم هذا الفصل بتوضيح آليات الطرفين في توظيف أدوات السياسة الخارجية في النزاع، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: توظيف الأداة الدبلوماسية في النزاع حول كشمير

المبحث الثاني: توظيف الأداة العسكرية في النزاع حول كشمير

المبحث الثالث: توظيف الأداتين الاقتصادية والدعائية في النزاع حول كشمير

---

(١) فهمي، شيرين، (٢٠٠٥). **الوصفة الأيرلندية لحل الأزمة الكشميرية**، المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/01/article01.shtml

(٢) المرجع السابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

توظيف الأداة الدبلوماسية في النزاع حول كشمير

الدبلوماسية كما ناقشناها في الفصل الأول من هذه الدراسة هي أهم أدوات السياسة الخارجية للدولة سواء في وقت السلم أو الحرب، وهي تتضمن العديد من الاشكال، ومن أهمها إقامة علاقات ودية متبادلة بين السلطات السياسية، والاتصال والتفاوض وعقد المعاهدات والعمل على تسوية وفض النزاعات.

وعند التدقيق بالسلوك الدبلوماسي لكل من الهند وباكستان تجاه كشمير، نلاحظ أن الدولتين وظفتا هذه الأداة منذ اللحظات الأولى للنزاع، عندما تسابقت كل منهما لكسب ود المهراجا حاكم كشمير، ومحاولة إقناعه بالانضمام إلى كل منهما، وهو ما فعلته باكستان عندما أرسل محمد علي جناح سكرتيره الخاص إلى سيرناجار ليقنع المهراجا بأن يضم إماراته إلى باكستان عارضاً الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها من خلال هذا الانضمام، بالإضافة إلى منحه وعداً بأنه سيحتفظ بجميع سلطاته المطلقة إذا ما قرر الانضمام إلى باكستان [١].

وهي نفس السياسة التي انتهجتها الهند عندما اشترطت لتلبية طلب المهراجا المساعدة من الهند، بأن يقوم المهراجا بإعلان انضمام كشمير إليها، وهو الأمر الذي تحقق لها فعلا بتوقيع المهراجا وثيقة انضمام كشمير إلى الهند [٢]. والذي كانت تعتبره الهند في البداية مؤقتاً لحين إجراء استفتاء شعبي يؤكد من خلاله شعب كشمير رغبته وقبوله للانضمام إلى الهند [٣]. ولكنها ما لبثت أن تشبثت به واضحت تنظر إلى كشمير كجزء لا يتجزأ من الهند.

وجاء رد باكستان على هذا الانضمام من خلال توظيف علاقاتها القوية مع سكان كشمير وتشجيعهم على الثورة ضد المهراجا ودعمهم سياسياً وعسكرياً[٤].

---

(١) فرج الله، مرجع سابق، ص٢٤.

(٢) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٦.

(٣) عبد الفتاح، (٢٠٠٢أ) مرجع سابق، ص١٥٧.

(٤) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد سيطرة الهند على جامو وكشمير، بدأت توظيف الأداة الدبلوماسية في سياستها تجاه سكان الإقليم عندما تعددت وعود القيادات الهندية بأنها ستقوم بإجراء الاستفتاء لتقرير مصير الولاية، وهو ما أكده الحاكم العام للهند في رسالته لحاكم الولاية الهندوسي عند توقيع اتفاقية الانضمام في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ [١]. وكذاك الحال بالنسبة لجواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند في برقيته إلى رئيس وزراء باكستان السيد لياقت علي خان، في ٣١ أكتوبر ١٩٤٧[٢]. وايضاً في خطابه العام في ٢ نوفمبر ١٩٤٧"[٣]. وكذاك الحال فيما يتعلق بـ "الكتاب الأبيض" الذي أصدرته الهند حول كشمير عام ١٩٤٩.

ويمكن اعتبار المبادرة الهندية في أوائل يناير ١٩٤٨، بعرض النزاع على مجلس الأمن الدولي أحد أهم خطوات الدبلوماسية الهندية تجاه الأزمة، وخصوصاً عندما أرادت أن يقتصر تدخل مجلس الأمن على وقف القتال وإجبار القوات الباكستانية على الانسحاب من ولاية جامو وكشمير فقط، وعدم التدخل في مستقبل الوضع في كشمير[٤].

أما فيما يتعلق بدبلوماسية البلدين تجاه كل منهما، والمتمثلة بالتفاوض المباشر بين الطرفين، فقد بدأت بعد فشل اللجنة التي شكلها مجلس الأمن للوساطة بين البلدين وتسهيل اتخاذ إجراءات استعادة السلام والنظام وإقامة استفتاء في كشمير[٥]. والتي عقدت العديد من الجولات وقدمت العديد من التقارير، كان آخرها في ٢٧ مارس ١٩٥٣، والذي أقر بفشل الوساطة بين الدولتين، واقترح إجراء مباحثات مباشرة بين قادة الدولتين[٦]. وكانت الدبلوماسية الهندية خلال هذه الوساطة الدولية أكثر ليونة مقارنة بالموقف الباكستاني المتشدد تجاه أي اقتراح دولي لا يتضمن إجراء استفتاء شامل في كشمير والاستجابة الكاملة لقرارات الأمم المتحدة تجاه القضية. ورفضت حتى مناقشة أي صيغة لا تنسجم مع هذين المبدأين[٧].

---

(١) شهاب الدين، مرجع سابق، ص١٥.
(٢) المرجع السابق، ص١٥.
(٣) محافظة، مرجع سابق، ص٥٣.
(٤)Haqqani, op. cit, p40.
(٥) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٦.
(٦) لامب، مرجع سابق، ص٢٥١-٢٥٥.
(٧) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشكل اللقاء الذي جرى في دلهي بين رئيس الوزراء الهندي "جواهر لال نهرو" ورئيس الوزراء الباكستاني "محمد علي بوجرا"، في ١٦ أغسطس ١٩٥٣، أول دبلوماسية قمة بين البلدين لتسوية قضية كشمير، حيث تم الاتفاق خلال هذه القمة على الأمور المتعلقة بإجراء الاستفتاء في كشمير، إلا أن التوترات التي سادت العلاقات بين البلدين لاحقاً لم تساعد على تنفيذ مقررات هذه القمة، خصوصاً بعد انضمام باكستان إلى الأحلاف الأمريكية في آسيا [١]. وتوقيعها اتفاقية للدفاع المتبادل مع الولايات المتحدة عام ١٩٥٤. لتنتهي المباحثات المباشرة بين الطرفين بالفشل لتعود المشكلة مرة أخرى إلى الأمم المتحدة[٢].

وبعد فشل الوساطة الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة نهاية الخمسينات، جاءت المبادرة الدبلوماسية هذه المرة من باكستان، عندما تولى الجنرال "محمد أيوب خان" السلطة في باكستان، وبدأ يدعو الهند لتسوية قضية كشمير بشكل سلمي وبطريقة ترضي الجانبين. مما فسح المجال لمرحلة جديدة من الحوار بين البلدين. تمثل بداية بدبلوماسية القمة في كراتشي بين "نهرو" "وأيوب خان" في ١٩ سبتمبر ١٩٦٠، الذي أظهر بيانها الختامي بعض التقدم في وجهتي نظر الطرفين تجاه قضية كشمير. إلا أن إصرار القادة الهنود عدم مناقشة أي أمر يتعلق بمستقبل كشمير ظل العقبة أمام أي تقدم في الجهود الدبلوماسية للطرفين[٣].

إلا أن هزيمة الهند أمام الصين عام ١٩٦٢، دفعتها إلى القبول بالوساطة الأمريكية البريطانية والقيام بست جولات من المباحثات مع باكستان خلال الفترة عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣، انتهت دون إحراز أي نتيجة، مما دفع الرئيس الباكستاني أيوب خان إلى اللجوء إلى فكرة الحرب لاسترداد كشمير من الهند، وخصوصاً مع بدء الهند جهود دمج الجزء الذي استولت عليه في كشمير بالاتحاد الهندي [٤].

---

(١)Madhok, op. cit:
http://www.kashmir-information.com/Storm/chapter3.html

(٢) فرج الله، مرجع سابق، ص٣٢.

(٣)Ghose, op. cit, p437.

(٤) Desmond, op. cit, p3.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقاد الشيخ عبدالله في ابريل ١٩٦٤ وساطة بين الهند وباكستان، عرفت بـ "الطريق الدستوري" لحل مشكلة كشمير، من خلال إما قيام اتحاد بين الهند وباكستان تكون فيه كشمير جزءاً من الهند أو قيام حكم ثنائي هندي – باكستاني لكشمير مما يوجد علاقة دستورية بين الهند وباكستان، وهو الأمر الذي رفضته باكستان بشدة. في حين ظلت الهند تؤكد سعيها لحل المشكلة دون تأكيدات على ذلك على أرض الواقع، بل على العكس قامت بإعلانها ضم كشمير نهائياً إلى الهند، مما يعني إغلاق باب المفاوضات والتسوية بشأنها تماماً [١].

وبعد الحرب بين البلدين عام ١٩٦٥، جاءت الوساطة الروسية لتعيد الروح إلى الجهود الدبلوماسية بين الهند وباكستان، متمثلة بمباحثات السلام بين البلدين التي عقدت في طشقند، وانتهت بتوقيع اتفاقية "طشقند" في ١٠ يناير ١٩٦٦، التي اعتبرت نصراً للدبلوماسية بين البلدين وكانت خطوة كبيرة نحو السلام، تضمنت عودة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية، والتمهيد لعودة العلاقات الاقتصادية والثقافية بينهما. والتأكيد على مبدأ نبذ القوة وعدم التدخل في الشئون الداخلية لكل منهما، والامتناع عن القيام بأية دعاية توجه ضد الدولة الأخرى [٢].

ولم يمنع هذا الاتفاق من اندلاع حرب جديدة بين البلدين عام ١٩٧١، ولكن ليس بسبب كشمير هذه المرة، وإنما بسبب باكستان الغربية (بنغلاديش)، وانتهت هذه الحرب بهزيمة باكستان وتقسيمها، وهو الأمر الذي دعا باكستان إلى تقديم بعض التنازل حول كشمير، في حين استغلت الهند هذا الوضع لعرض مبادرتها بعقد اتفاق صلح شامل وعدم اعتداء مع باكستان، يتضمن تقسيماً فعلياً لكشمير بين البلدين، ولكن باكستان رفضت ذلك العرض بشدة [٣].

وقادت الجهود الدبلوماسية بين البلدين بعد الحرب إلى توقيع اتفاقية سيملا عام ١٩٧٢، بعد محادثات أولية انتهت إلى قمة بين "ذو الفقار علي بوتو" و"أنديرا غاندي"، في منتصف فبراير ١٩٧٢، وجاءت أجندة القمة لتركز على انسحاب القوات من الأراضي التي تحتلها على الجانبين، وتبادل الأسرى ومن ثم عودة العلاقات الدبلوماسية، ثم المرحلة الثالثة التي تتناول

---

(١) عبد الفتاح (٢٠٠٢أ)، مرجع سابق، ص ص ١٥٨-١٥٩.

(٢) Ghose, op. cit, p437.

(٣) عابدين، مرجع سابق، ص٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتراف ببنجلاديش، ومشكلة كشمير، وعدم اللجوء إلى القوة بين البلدين مرة أخرى [١]. وحقق هذا الاتفاق العديد من التفاهمات بين الهند وباكستان وأهمها ترسيم الحدود بين الدولتين، والعمل على إعادة العلاقات بين البلدين لأحوالها الطبيعية، والتسوية السلمية لقضية كشمير وكذلك استئناف العلاقات الدبلوماسية[٢].

وبعد هذه الاتفاقية، ونتيجة لضعف الموقف الباكستاني بعد هزيمتها أمام الهند عام ١٩٧٢، بدأت باكستان تطبق دبلوماسية أطلق عليها دبلوماسية الخيارات المفتوحة، والتي تبناها "بوتو" بداية ثم طبقها من بعده "ضياء الحق" الذي قام بانقلاب عسكري عام ١٩٧٧، والذي قام عام ١٩٨٣ بمبادرة لفتح باب التفاوض حول كشمير بين الهند وباكستان، واقترح أن تقوم كل من الدولتين بتحديد مطالبها في الإقليم، حتى ولو كانت المطالبة بكامل الإقليم، كما أكد أن باكستان تفضل الوسائل الدبلوماسية في حل النزاع وتسعى إليها، ولكنها بنفس الوقت لن تتنازل أمام أي ضغوط من جانب الهند[٣].

وبعد فترة توقف في الجهود الدبلوماسية بين الدولتين، جاءت مبادرة رئيس الوزراء الهندي "راجيف غاندي" باستئناف المفاوضات مع باكستان، وعقد اجتماعاً مع رئيس الوزراء الباكستاني "ضياء الحق" بعد تشييع جنازة "أنديرا غاندي". وكانت الدبلوماسية الباكستانية حينها تتمحور حول نقطتين: التأكيد على عرض الموضوع أمام الأمم المتحدة، والدعوة إلى عقد اتفاق عدم اعتداء[٤]. فقد حرصت باكستان في هذه الفترة على عدم الدخول في أي مواجهة عسكرية مع الهند خصوصاً بعد أن قطع البلدان أشواطاً مهمة في بناء ترسانة نووية ، وساعد على هذا التوجه تولي بنازير بوتو رئاسة الوزراء في باكستان عام ١٩٨٨، حيث بدأت تحركات دبلوماسية نشيطة مع الهند من خلال لقاءاتها المتكررة مع "راجيف غاندي" ، وأدى هذا التوجه لبنازير بوتو إلى جعلها عرضة للاتهام بخيانة قضية كشمير مقابل تحسين العلاقات مع الهند[٥].

---

(١) معوض، مرجع سابق، ص١٥٨.

(٢) The Simla Agreement, op. cit, p312-315.

(٣) عابدين، مرجع سابق، ص٥٧.

(٤) سامي، مرجع سابق، ص٢٠٢-٢٠٦.

(٥) عابدين، مرجع سابق، ص٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع بداية التسعينات، ومع شعور الهند بتنامي خطر الحركات المسلحة في كشمير التي حققت العديد من الانتصارات على الجيش الهندي في كشمير، ونتيجة للضغوط التي فرضها العسكريون الهنود على قياداتهم بضرورة الإسراع بتسوية قضية كشمير سلمياً، لجأت الهند مرة أخرى للأداة الدبلوماسية في سياستها تجاه كشمير عندما دعت عام ١٩٩٤ إلى إجراء محادثات ثنائية مع باكستان حول كشمير، وسعت الهند أيضاً من وراء دعوتها للمفاوضات إلى حصر قضية كشمير في الإطار الثنائي ومنع تدويلها، إضافة إلى إبلاغ المجتمع الدولي صدقها وجديتها في تسوية قضية كشمير بشكل سلمي(١).

كما بدأت باكستان أيضاً في بداية التسعينات حملة دبلوماسية بعيداً عن كشمير والهند، ولكنها تتعلق بالقضية بصورة مباشرة من خلال محاولة باكستان حشد الدعم والتأييد لقضية كشمير وللموقف الباكستاني تجاهها، حيث انطلقت هذه الحملة من تأكيد باكستان على دورها الإقليمي وجهودها في إيجاد حل مشرف لقضية كشمير، كما حاولت استغلال الوجود المسلم في الهند للتاثير في الرأي العام الإسلامي نحوهم والمطالبة بحقوقهم المشروعة داخل الهند، كما استثمرت أوضاع حقوق الإنسان في كشمير لمطالبة مجلس الأمن الدولي بطرح هذه الحقوق، والسعي لتدويل القضية عبر مطالبة مجلس الأمن بفاعلية أكبر إزاء تطبيق قراراته السابقة تجاه القضية. وبدأت باكستان أيضاً حملة لحشد تأييد الدول الإسلامية الفاعلة مثل السعودية وتركيا لوجهة نظر باكستان إزاء كشمير. وامتدت هذه الجهود لتشمل كسب الدعم الصيني لمواقفها إزاء كشمير. مستثمرة علاقاتها المتميزة سياسياً واقتصادياً مع الصين والعداء الصيني للهند. وعلى نطاق أوسع شملت الحملة الدبلوماسية الصينية الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية من أجل تفهم هذه الدول لوجهة نظر باكستان ودعمها في المحافل الإقليمية والدولية(٢).

أثر التفجيرات النووية

وجاءت التفجيرات النووية لكل من الهند وباكستان عام ١٩٩٨، لتخلق واقعاً جديداً اضحت فيه الدبلوماسية هي الحل الوحيد لتسوية قضية كشمير، لأن البديل عن الدبلوماسية اضحى الحرب التي يمكن أن تكون نووية بين طرفي النزاع، وانطلاقا من ذلك، جاءت مبادرة

---

(١) عبد الفتاح (٢٠٠٢أ)، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٢)الحديثي (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص٢١٦-٢١٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رئيس الوزراء الباكستاني "نواز شريف" بدعوة "أتال بيهاري فاجباي" رئيس الوزراء الهندي لزيارة باكستان، والذي حضر إلى لاهور باستخدام باص، وهي الزيارة التي أطلق عليها دبلوماسية الباص "Bus Diplomacy" ، والتي تبعها في ٢٠ فبراير ١٩٩٩ "إعلان لاهور" . الذي أسس لمستقبل العلاقات بين البلدين في ظل السلاح النووي من خلال التأكيد على ضرورة منع أي صراع مستقبلي يمكن أن ينشب بين البلدين، وتسوية أي نزاع بالطرق الدبلوماسية(١).

وبعد الأحداث الخطيرة التي شهدها إقليم كارجيل في مايو ١٩٩٩، والتي كادت تؤدي إلى حرب نووية بين البلدين، جاءت المبادرة الدبلوماسية من رئيس الوزراء الباكستاني "نواز شريف" بدعوة الهند إلى التفاوض حول كشمير، إضافة إلى الاتصال برئيس الوزراء الهندي "أتال بيهاري فاجباي" والتأكيد على عدم وجود حل لقضية كشمير إلا من خلال المفاوضات، كما عرض من خلال رسالة أرسلها إلى "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة، بدء المباحثات مع الهند حول حل مشكلة كشمير والمطالبة بإيفاد مبعوث دولي إلى المنطقة لنزع فتيل التوتر(٢).

واتخذ رئيس الوزراء الباكستاني العديد من الخطوات لتأكيد هذا التوجه، حيث دعا التنظيمات المسلحة في كشمير لوقف القتال (٣). كما اتخذ إجراءات لتهدئة الموقف على الخط الفاصل بين القوات الباكستانية والهندية، من خلال سحب القوات الباكستانية بعيداً عن هذا الخط من جانب واحد، كما واصل مساعيه لإجراء حوار مع الحكومة الهندية في هذا الشأن، وطالب الهند بالاستجابة للمبادرات الباكستانية من أجل السلام، مع التأكيد على استمرار الدعم الباكستاني المعنوي والسياسي والدبلوماسي لشعب كشمير من أجل تقرير مصيره (٤).

وجاءت قمة "أجرا" بين بين الرئيس الباكستاني "برويز مشرف" ورئيس وزراء الهند "فاجباي" في يوليو ٢٠٠١، محاولة للوصول لحل دبلوماسي للأزمة بين البلدين بسبب ما اعتبرته الهند تسللاً لعناصر ارهابية مدعوة من باكستان إلى كشمير لضرب القوات الهندية في الإقليم وفي عمق الأراضي الهندية (٥). حيث فاجأت الهند الرأي العام العالمي بتوجيهها دعوة للجنرال

---

(١)عبدالفتاح (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٢٤١. وايضاً: -Indurthy, op. cit, p42.

(٢)Haqqani, Op. cit, p47.

(٣)Indurthy, op. cit, p43.

(٤) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٩٣.

(٥) Jones, op. cit, p5.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برويز مشرف لزيارة نيودلهي، بعد حوالي ٢٠ شهرًا من موقف نيودلهي الرافض فتح أي قناة اتصال مع إسلام آباد، احتجاجاً على النظام العسكري الذي أطاح برئيس الوزراء السابق نواز شريف – آخر زعيم باكستاني يلتقي بزعيم هندي في قمة لاهور في فبراير عام ١٩٩٩م [١].

وجاء التحول النوعي في أدوات السياسية الخارجية لكل من الهند وباكستان، مع تأثيرات أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو التحول الذي اصاب بعض أدوات إدارة الصراع من جانب الطرفين، وكذلك الخطاب المستخدم منهما في إدارة الأزمات التي شهدتها علاقاتهما في تلك الفترة [٢]. وكانت سياسة باكستان تجاه دعم وتمويل التنظيمات المسلحة في كشمير، أكثر ما تأثر بتداعيات هجمات سبتمبر الإرهابية [٣]. مع توجه السياسة الباكستانية جاهدة لسحب أي ورقة يمكن ان تستخدمها الهند ضدها مستغلة الحرب الدولية على الإرهاب[٤].

وهنا ظهر ما يمكن أن نطلق عليه دبلوماسية "التكيف مع الأمر الواقع" الباكستانية، والتي أعلنها "مشرف" في يناير ٢٠٠٢، عندما أكد أن حماية المصالح الاستراتيجية الباكستانية لها الأولوية على القضية الكشميرية في ظل التحولات الدولية بعد ١١ سبتمبر [٥].

ومع إدراك البلدين أن استمرارية النزاع بينهما لن تؤدي إلى أي نتيجة، وأن الدبلوماسية هي الحل الوحيد لقضية كشمير، تعددت المبادرات الدبلوماسية من الجانبين، والتي كان أهمها إعلان رئيس الوزراء الهندي "آتال بيهاري فاجبايي" في ١٨ أبريل ٢٠٠٣ أثناء زيارته لكشمير رغبته في تطوير علاقات الهند مع باكستان، واستئناف الحوار معها. وهو الأمر الذي رحبت به باكستان، حيث قادت هذه المبادرة الدبلوماسية إلى تبني البلدين مجموعة من إجراءات بناء الثقة خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، والتي ساهمت بتعزيز العلاقات بينهما والتخفيف من حدة النزاع والخلاف حول كشمير [٦].

---

(١) علاوي، مرجع سابق:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/07/article11.shtml

(٢) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٧٢.

(٣) Haqqani, op. cit, p49.

(٤) Shuja, op. cit , p220.

(٥) الشيخ، مرجع سابق، ص١١٩.

(٦) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠٠٥). ص١٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع تطور العلاقات الهندية الباكستانية، جاءت مبادرة الرئيس "برويز مشرف" في ديسمبر ٢٠٠٤، بتقسيم كشمير بين الهند وباكستان لتشكل تحولاً دبلوماسياً هاماً في ثوابت السياسة الباكستانية تجاه كشمير [١]. حيث تخلت بهذا عن فكرة إجراء استفتاء عام في كشمير وهو ما يعتبر استجابة لرغبة الهند فيما يتعلق بالقضية، كما تنازل مشرف أيضاً في هذه المبادرة عن تقسيم المناطق المتنازع عليها بين البلدين على أساس الدين[٢]. وردت الهند على هذه المبادرة بتأكيدها أنها مستعدة لمناقشة أي تصورات باكستانية واضحة حول مستقبل كشمير من خلال القنوات الرسمية وليس عبر وسائل الإعلام [٣].

وفي أبريل ٢٠٠٥، شهدت العلاقات بين الهند وباكستان نوعاً جديداً من الدبلوماسية وهي ما أطلق عليه دبلوماسية الكريكت (Cricket Diplomacy)، حيث بادر الرئيس الباكستاني برويز مشرف بطلب حضور مباراة بين المنتخبين الهندي والباكستاني بالكركيت تقام بالهند، وهو الأمر الذي استجابت له الهند بتوجيه دعوة لمشرف لزيارة الهند لحضور المباراة ، وحاول "مشرف" من خلال الزيارة دفع عملية السلام البطيئة بين البلدين في لقائه مع رئيس الوزراء الهندي الجديد مانموهان سينغ [٤].

كما حاولت الهند توظيف الأداة الدبلوماسية في سياستها تجاه القوى الرئيسية في كشمير، عندما وجه رئيس الوزراء الهندي مانوهان سينغ في سبتمبر ٢٠٠٥، دعوة للتحالف السياسي الرئيسي في كشمير (مؤتمر حرية كل الاحزاب برئاسة ميرويز عمر فاروق) لاجراء محادثات سلام بهدف استئناف الحور بين البلدين حول التسوية النهائية في كشمير [٥].

ولم يدع الرئيس الرئيس مشرف أيضاً أي فرصة لدعوة الهند للعمل على تسوية مشكلة كشمير، وكان آخرها، في نوفمبر ٢٠٠٥ بعد الزلزال الذي ضرب باكستان وكشمير في أكتوبر

---

(١) مركز القدس للدراسات السياسية، مرجع سابق، ص٧ .

(٢) مجلة المجتمع، مرجع سابق:
http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=152821.

(٣) المرجع السابق.

(٤)Rahman, op. cit, p 12.

(٥) جريدة القبس، العدد ١٢٠٢٤، ١ سبتمبر ٢٠٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٥، عندما دعا الرئيس الباكستاني برويز مشرف الهند الى العمل مع باكستان لتسوية مشكلة كشمير نهائيا معتبرا ان خطوة كهذه يمكن ان تكون "هبة" نيودلهي الى ضحايا الزلزال [١].

ويلاحظ من خلال التدقيق في توظيف الأداة الدبلوماسية من قبل طرفي النزاع في كشمير، أن الدبلوماسية التي كان يتم انتهاجها بعد وقف العمليات العسكرية لم تكن دبلوماسية جدية تهدف إلى حل القضية والحيلولة دون العودة إلى العمليات العسكرية، حيث أن عملية "وقف إطلاق النار" لا يمكن أن تترسخ إلا بتقدم المفاوضات. إلا أن الحال في كشمير لم يسر على هذا المنوال، فعمليات "وقف إطلاق النار" على الأراضي الكشميرية لم تؤد إلى مفاوضات حقيقية، تخدم التسوية الكاملة للنزاع. وبالرغم من أن اتفاقيتي "طشقند" و"سيملا" أقرتا تسوية نهائية للنزاع الكشميري عبر المفاوضات السلمية، فإنهما لم يؤديا إلى أية مفاوضات حقيقية حول كشمير.

كما أن من شروط إنجاح العملية السلمية الالتزام بالعملية ذاتها، والالتزام بشروطها وآلياتها، الأمر الذي يتطلب وجود إرادة سياسية من قبل أطراف النزاع. إلا أن هذا الشرط لم يتوفر في النزاع الدبلوماسية الهندية والباكستانية تجاه كشمير. فجميع المحاولات السابقة لحل النزاع الكشميري باءت بالفشل لافتقادها للإرادة السياسية لطرفي النزاع، وخصوصاً من قبل الهند، التي لم تظهر أبدا أي إرادة سياسية لتحديد مستقبل الوضع الكشميري.

أما الملاحظة الأخيرة على التوظيف الهندي والباكستاني للأداة الدبلوماسية في النزاع حول كشمير، فتتمثل في دور التدخل الخارجي في استخدامات هذه الأداة، فعادة ما يساهم التدخل الخارجي والوسطات الدولية في تسوية الأزمات والنزاعات، وفي كشمير تدخلت أطراف خارجية كثيرة، ابتداء من الأمم المتحدة، ثم بريطانيا والولايات المتحدة بين ١٩٦٢ و١٩٦٣، ثم الاتحاد السوفيتي في ١٩٦٦، وأخيرا الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٠، إلا أن هذه الوساطات الخارجية لم تستطع أن تساهم في دفع الطرفين إلى طاولة المفاوضات الجدية حول النزاع، وربما يعود ذلك إلى مدى تقبل الطرفين لهذا الدور الخارجي، وخصوصاً الهند التي كانت ترفض أي وساطات دولية باعتبار أن قضية كشمير، هي قضية هندية داخلية .

---

(١) صحيفة الرأي، الأحد ٢٠٠٥/١١/١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

توظيف الأداة العسكرية في النزاع حول كشمير

تعتبر الأداة العسكرية أهم الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية كما أوضحنا في الفصل الأول من هذه الدراسة، فهي رغم كلفتها الباهظة، ورغم رفضها من الناحية الأخلاقية الإنسانية لما لها من أخطار وأضرار كارثية مادياً وبشرياً، فإنها باستخداماتها وأشكالها الثلاثة (كأداة هجومية، وكأداة دفاعية، وكأداة ردع) هي أهم عوامل نجاح الدبلوماسية والسياسة الخارجية عموماً.

وباستعراض توظيف الدولتين للأداة العسكرية في النزاع حول كشمير، يمكن ملاحظة استحواذ هذه الأداة على مجمل تفاعلات القضية، كما أنها شكلت تقريباً الأداة الأساسية التي تم استخدامها في النزاع، بحيث كانت الأداة الدبلوماسية أداة تابعة أو لاحقة فقط للأداة العسكرية، وكذلك الحال بالطبع بالنسبة للأدوات الأخرى، الاقتصادية والدعائية. ففي فترة لا تتجاوز الأربعة عقود، خاض الطرفين أربعة مواجهات عسكرية، أعوام: ١٩٤٧، ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٩٩، وفي حين حسمت مواجهة واحدة تقريبا لصالح كشمير، كانت المواجهات الثلاث الباقية تنتهي غالباً في مصلحة الهند، أو تتماشى مع أهدافها الاستراتيجية بصورة أو بأخرى.

وتظهر أول بوادر استخدام الأداة العسكرية في النزاع، من خلال التهديد الذي وجهته باكستان للمهراجا عام ١٩٤٧، عندما أبلغته أن رفضه انضمام الإقليم إلى باكستان، سيترتب عليه أخطر النتائج. وتنفيذه اللاحق لهذا التهديد من خلال تشجيع قبائل البونش في شمال كشمير على الثورة المسلحة ضد المهراجا وإمدادهم بالسلاح، وانضمام قبائل الباتان القاطنة "إقليم الحدود الشمالية الغربية" في باكستان إلى الثورة، قبل أن تنضم القوات المسلحة الباكستانية إلى القتال[١].

---

(١) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الهند فجاء توظيف الأداة العسكرية في سياستها مع المهراجا ذكياً، عندما استغلت حاجته إلى مواجهة التدخل العسكري الباكستاني في الإقليم، وقايضته على انضمام إقليم كشمير إلى الهند مقابل إرسال قوات هندية إلى الإقليم لحمايته من باكستان، مما جعله أمام خيار لا مفر منه دفعه لتوقيع وثيقة انضمام كشمير إلى الهند، التي كانت تنتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر، لترسل قواتها إلى كشمير، وتسيطر على ما يقارب ثلثي مساحة الولاية خلال أيام قليلة[١].

وهو الأمر الذي جعل باكستان تتدخل بكل قوتها العسكرية في الإقليم، لتتجه الأمور نحو الحرب الشاملة بين البلدين، بعد أن كانت باكستان تحديداً تسعى إلى الاكتفاء بالدور الذي تلعبه التنظيمات العسكرية الكشميرية المدعومة من باكستان. ففي مارس ١٩٤٨، دخلت القوات النظامية الباكستانية في القتال رسمياً. وتمكنت من تحقيق بعض المكاسب الإستراتيجية في قطاع "مظفر آباد"، مما اضطر القوات الهندية للتوقف بعد أن وجدت نداً قوياً في الطرف الأخر، وبعد تدخل الأمم المتحدة . ولتكون نتيجة هذه الحرب انقسام الإقليم بين ثلاثة أطرف (الهند وباكستان والصين)[٢].

وقد كانت الانتصارات التكتيكية التي حققتها باكستان في هذه الحرب، رغم أنها كانت دولة جديدة وضعيفة مقارنة بالهند، قد ولدت قدراً كبيراً من الثقة بالنفس لدى قادة الدولة الباكستانية الوليدة، كما ولدت الثقة بأهمية وجدوى استخدام الأداة العسكرية في السياسة الخارجية الباكستانية[٣] .

مع بداية الخمسينات، وفي الوقت الذي نشطت فيه التحركات الدبلوماسية للطرفين تجاه بعضهما البعض، استغلت باكستان الأحلاف العسكرية الغربية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم وجودها في آسيا مثل الحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا، وبحكم علاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة انضمت باكستان لهذه الأحلاف في محاولة لتحقيق بعض التفوق

---

(١) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٦.

(٢)Shuja, The Conflict In Kashmir, Op. cit , p220.

(٣) محمود، مرجع سابق، ص٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسبي على الهند في النزاع حول كشمير، وهو الأمر الذي فاقم التوتر بين البلدين، وزاد من أهمية الأداة العسكرية في هذا النزاع(١).

وبعد العديد من فترات التوتر بين البلدين، وخصوصاً خلال الفترة من ديسمبر ١٩٦٣ إلى يناير ١٩٦٤، والتي شهدت اضطرابات طائفية بين المسلمين والهندوس في كشمير، حيث لجأت كل من الهند وباكستان إلى توظيف الأداة العسكرية من خلال إرسال مجموعات مسلحة إلى داخل الإقليم، لتدعيم الطرف الذي يؤيده في هذا الصراع الداخلي، وكان من الطبيعي مع تزايد هذه التسللات مدعومة حكومياً بشكل واضح، أن يتطور الأمر إلى المواجهة العسكرية الشاملة بين البلدين وهو ما حدث في سبتمبر ١٩٦٥(٢).

حيث حاولت باكستان استغلال حالة الضعف التي تعيشها المؤسسة العسكرية الهندية بعد الهزيمة مع الصين عام ١٩٦٢، تحقيق مكاسب عسكرية على الأرض، فجاء هجومها على جنوب غرب كشمير في ٣ سبتمبر ليحقق نجاحاً كبيراً في بداية الأمر مع المفاجأة التي تلقاها الجيش الهندي في هذا الهجوم (٣). لكن القوات الهندية سرعان ما بدأت هجوماً معاكساً في ٦ سبتمبر ١٩٦٥، وبشكل واسع النطاق، شمل الجبهة الغربية بأكملها، وعرض الأراضي الباكستانية نفسها للخطر، حيث هدفت الهند إلى وقف تقدم القوات الباكستانية الناجح في جنوب كشمير. مما استدعى التدخل الفوري لمجلس الأمن، الذي أصدر قراراً يدعو أطراف النزاع إلى إيقاف الأعمال العدائية في منطقة النزاع فوراً، وانسحاب جميع الأفراد المسلحين إلى مواقعهم التي كانوا يحتلونها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥. وطلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يبذل كل جهده لتنفيذ هذا القرار، وتوقف القتال فعلياً بعد موافقة الطرفين في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٥(٤).

---

(١)Madhok, Kashmir: The Storm Center of the World, Op. cit: http://www.kashmir-information.com/Storm/chapter3.html

(٢)Haqqani, Op. cit, p42.

(٣) سليم، مرجع سابق، ص٥٩٧.

(٤) لامب، مرجع سابق، ص٣٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد فترة من الهدوء بين البلدين، وانخفاض التوترات السياسية والعسكرية في كشمير بعد توقيع اتفاقية طشقند عام ١٩٦٦[١]، جاءت الحرب بين البلدين عام ١٩٧١ بسبب بنغلاديش لتعيد الأهمية للأداة العسكرية في العلاقة بين البلدين، حيث استطاعت الهند أن تلحق هزيمة فادحة بباكستان، إضافة بالطبع إلى فصل الإقليم الغربي لباكستان (بنغلاديش). وهو ما أوجب على باكستان إعادة النظر بجدوى استخدام الأداة العسكرية في نزاعها مع الهند حول كشمير، وكذلك إعادة النظر بهذه الأداة في مجمل السياسية الباكستانية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، حيث أدت هذه الهزيمة إلى انهيار حكم المؤسسة العسكرية في باكستان، والتحول نحو الحكم الديمقراطي السياسي [٢].

سعت باكستان إلى تهميش استخدام الأداة العسكرية في علاقتها مع الهند في ظل هذا الضعف الباكستاني، من خلال تجميد الأوضاع على ما هي عليه في كشمير، وهو الأمر الذي حاولت الهند استغلاله للاستفادة من تفوقها بعد الحرب، وفرض شروطها كطرف منتصر، إلا أن الرفض الباكستاني لمعظم هذه الشروط، حرم الهند من استغلال حالة التفوق العسكري والسياسي التي أفرزتها حرب عام ١٩٧١، وتمثل ذلك في توازن مخرجات اتفاق سيملا عام ١٩٧٢[٣].

ورغم الانقلاب العسكري الذي شهدته باكستان عام ١٩٧٧، واستيلاء الجنرال محمد ضياء الحق على السلطة، إلا أن السياسة الباكستانية تجاه كشمير ظلت تسير بعيداً عن توظيف الأداة العسكرية، وتجنب التصعيد في كشمير، والتمسك بجميع بنود اتفاقية سيملا ١٩٧٢، وأهمها المفاوضات حول اتفاقية لعدم الاعتداء المتبادل بين الهند وباكستان، وما يمكن أن تنتجه من آليات مشتركة للوصول إلى تسوية في كشمير [٤].

ومع تجدد التوتر في كشمير في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وظهور حركات المقاومة الكشميرية المسلحة المدعومة من باكستان، عادت الأهمية القصوى للأداة العسكرية في

---

(١) Ghose, op. cit, p437.

(٢) معوض، مرجع سابق، ص١٥٣.

(٣) The Simla Agreement, , Op. cit, p312-315.

(٤) أبو عامود، مرجع سابق، ص١٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا النزاع، فقد ردت الهند على هذه المقاومة بقسوة وعنف، ودعمت تواجدها العسكري في الإقليم، مما أدى إلى تصعيد الأزمة مع باكستان[١]. التي كانت تحاول بذكاء توظيف الأداة العسكرية في النزاع بحدودها الدنيا، فلم تهدف إلى هزيمة الهند في الإقليم بقدر ما هدفت إلى تحريك القضية في المحافل الدولية، ودفع الهند للدخول في مفاوضات جادة حولها، مع تفادي أي تصعيد[٢]. وكانت هذه سمة فترة التسعينات حيث ظلت الأوضاع في كشمير ، يشوبها التوتر والصدامات الهندية الباكستانية على خط الهدنة بين كشمير المحتلة والحرة، الذي شهد العديد من المواجهات التي توصف بأنها أقل من الحرب وأكبر من المعركة، ولكنها ظلت مواجهات محكومة بحيث لا تتحول إلى حرب شاملة[٣].

وتشير بعض التحليلات كما مر معنا في الفصول السابقة، إلى أن ازدياد التطرف الديني والإرهاب في كشمير كان نتاج قرارات مدروسة من الجيش الباكستانى باستخدام الإسلام السياسى وبتوظيف "العنف" كأداة متعمدة في السياسات الخارجية وسياسات الأمن القومي منذ أواخر السبعينيات. حيث ساهم الغزو السوفيتي لأفغانستان، بقيام باكستان – مدعومة باستراتيجيات وخطط تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية – في توظيف التطرف الديني والعنف لاستخدامهم كأدوات في سياستها الخارجية، وبعد نجاح هذه السياسات في أفغانستان، استمرت باكستان في توظيف هذه الإستراتيجية لتحقيق أهدافها في جامو وكشمير[٤]. وهذا ما أكده المسؤولون الهنود أكثر من مرة، عندما يشيرون إلى أن تطور الأوضاع في كشمير تجاه المقاومة المسلحة هو جزء من مخطط سري متطور ومنظم من قبل باكستان تحت مسمى توباك أطلقه الرئيس ضياء الحق منذ منتصف السبعينات[٥].

---

(١) لامب، مرجع سابق، ص٤٦٦.
– طاهر، مرجع سابق، ص ص ١٦٢-١٦٣.
(٢) عابدين، مرجع سابق، ص٥٩.
(٣) ياسين، مرجع سابق، ص٧٨-٧٩.
(٤) Mohan, op. cit, p121.
(٥) علي، مرجع سابق، ص١٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع نهاية التسعينات ازداد التوتر العسكري بين الجانبين، بعد محاولة باكستان ترجيح كفة المقاومة الكشميرية في كارجيل من خلال إرسال المقاتلين نحو الشطر الهندي في كشمير. وتحت غطاء المدفعية الباكستانية. ليسيطروا على مواقع إستراتيجية في شمال القطاع الهندي في كشمير. واتهمت الهند الحكومة الباكستانية بتقديم العون المادي والمعنوي لهؤلاء المتسللين، الذين يضمون عناصر من المجاهدين الأفغان، وجنوداً نظاميين في الجيش الباكستاني، إلى جانب المقاومة المسلحة في كشمير[١]. وجاء الرد الهندي بشن غارات جوية مكثفة ضد مواقع القوات الباكستانية والكشميرية، والأفغانية المتمركزة في كارجيل، مستخدمة الطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر. وبشكل لم يشهده الإقليم منذ فترة طويلة، مما فتح الباب أمام احتمالية حرب شاملة بين البلدين النوويين [٢].

وبعد أحداث ١١ سبتمبر، وفرت البيئة الدولية للهند الفرصة للقيام بدور المبادر في تصعيد الصراع كلما توفرت لها الفرصة في ذلك، عبر توظيف عمليات الجماعات الإسلامية الكشميرية ضد أهداف هندية، ولم يشفع لباكستان في ذلك الدعم الذي قدمته للولايات المتحدة، الأمر الذي جعل الهند تتمتع بميزة نسبية في إدارة الصراع بعد ١١ سبتمبر، بل واستخدام نفس مفردات الخطاب الأمريكي في حربها ضد الإرهاب كما رأينا سابقاً.

أما بالنسبة لباكستان فيتضح تدهور الموقف الإستراتيجي الباكستاني بالنظر إلى التحول في طبيعة الخطاب الباكستاني المستخدم في إدارة الأزمات في تلك الفترة، والذي اتسم بالتركيز علي تبنى موقف دفاعي أكثر منه هجومي، فضلا عن التأكيد على تمسك باكستان بالسلام كخيار استراتيجي، والاستعداد للتفاوض مع الهند بدون شروط.

كما استطاعت الهند من الناحية الهيكلية تحسين وضعها الاستراتيجي في مواجهة باكستان من خلال عدد من العناصر الرئيسية، كان أهمها بالإضافة إلي التفوق العسكري التقليدي، بناء شبكة من التحالفات الدولية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والذي

---

(١) عبد الفتاح (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص٢٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتخذ مستويات إستراتيجية. فرغم أن التعاون الهندي الأمريكي يعود إلى ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنه شهد دفعة قوية على خلفية تلك الأحداث[١].

العامل النووي

فرض العامل النووي حدا أقصي لحدود التصعيد العسكري من جانب الطرفين. وقد اعترفت الهند بدور هذا العامل في ضبط تصعيدها العسكري، بل وحتى ضمان نجاح إستراتيجية توجيه ضربات عسكرية إلي القوي الإسلامية المتشددة داخل خط السيطرة علي الجانب الباكستاني. فقد أشار وزير الدولة الهندي للشئون الخارجية، في إحدى جلسات البرلمان الهندي إلي أن ما يمنع الهند من ضرب الجماعات الانفصالية الكشميرية داخل الأراضي الباكستانية هو القدرات النووية الباكستانية. ومن المؤشرات الهامة علي حرص الطرفين علي استمرار العامل النووي كرادع هام لسلوكهما هو تجديدهما في أوج الأزمة الأولي اتفاق حظر مهاجمة المنشآت والمؤسسات النووية المبرم بينهما في عام ١٩٩١، والذي مثل أحد أهم إجراءات الثقة التي عقدها الطرفان منذ بدء الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، وتبادل قائمة المنشآت النووية التي يشملها هذا الاتفاق[٢].

وقد خضع الطرفان لسلسلة من الضغوطات العنيفة التي أوقفتهما في النهاية على حافة كارثة نووية حقيقية، سواء من خلال أزمة "كارجيل" في عام ١٩٩٩، أو من خلال التربص العسكري بين الطرفين، الذي استمر ١٠ أشهر كاملة، بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. لقد أدرك الطرفان حينذاك أن الحل العسكري ليس ممكنا على الإطلاق، وأنه لا بد من إيجاد حل أكثر عملية بالنسبة لجميع الأطراف.

---

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية(٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٢) عبد الفتاح (٢٠٠٢ ب)، مرجع سابق، ص١٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

توظيف الأداتين الاقتصادية والدعائية في النزاع حول كشمير

ناقشنا في الفصل الأول من هذه الدراسة الأهمية البالغة للأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية، واستخداماتها المتعددة، وفعالية كل وسيلة من هذه الوسائل، سواء أكانت المساعدات الاقتصادية والمنح والهبات أو العقوبات الاقتصادية بأشكالها المختلفة أيضاً.

وبمثل الأهمية البالغة للأداة الاقتصادية، تأتي الأداة الدعائية (الإعلامية) التي تعتبر من الأدوات الفعالة التي تلجأ إليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية وخدمة أهدافها وقضاياها، بغض النظر عن عدالة هذه القضية أو مشروعيتها، حيث تستطيع الأداة الإعلامية تعزيز الحقائق أو قلبها أو حتى مسحها تماماً من عقول الشعوب.

وقد جاء تناول هاتين الأداتين في السياستين الهندية والباكستانية تجاه كشمير سوية في هذا المبحث لأنهما يشكلان الوجه الآخر للوسيلة السياسية بشقيها العسكري والدبلوماسي والتي كانت الطابع الغالب على تفاعلات العلاقات الهندية الباكستانية طيلة فترات النزاع، مقارنة باستخدام أداتي الدعاية والاقتصاد، التي نادراً ما ركز طرفا النزاع على استخدامهما .

ومن خلال الملاحظة الدقيقة لتطورات النزاع حول كشمير ومجالات توظيف الأداتين الاقتصادية والإعلامية في هذا النزاع، يمكن إيراد الملاحظات التالية:

أولاً: فيما يتعلق باستخدام الأداة الاقتصادية

– أن أول من وظف الأداة الاقتصادية في النزاع حول كمشير، كانت باكستان عندما قامت في ١٤ أغسطس ١٩٤٧، بتوقيع اتفاق مؤقت مع حكومة كشمير، يتضمن قيام باكستان بتزويد الإقليم بالمواد الغذائية وإدارة المواصلات وخدمات البرق والبريد. وهو الأمر الذي لم تلتزم به لاحقاً كمحاولة لإجبار المهراجا على الانضمام إلى باكستان، ولكن المهراجا لم يستجب لهذا الحصار الاقتصادي الباكستاني وهدد بأنه سيلجأ إلى الهند في حال استمرت باكستان بفرض هذا الحصار على كشمير[١].

(١) لامب، مرجع سابق، ص٢٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– مع بداية القرن الجديد، اتجهت الهند إلى تطوير سياسة احتوائية للشعب الكشميري تقوم على التركيز على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم والعمل على إدماج الشعب الكشميري في المجتمع الهندي. كان أهم مظاهر تلك السياسة ارتفاع نسبة نصيب الولاية من المنح والمساعدات الاقتصادية بالمقارنة بباقي الولايات الهندية (وصلت إلى ١٠% من إجمالي المساعدات الحكومة المركزية المخصصة للولايات في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢). كما يتسم تركيب تلك المساعدات بسيطرة نسبة المنح الاقتصادية بالمقارنة بضعف نسبة القروض، فبينما تقدم الحكومة المركزية المساعدات والمنح الاقتصادية للولايات الهندية بمعدل ٧٠% كقروض مقابل ٣٠% كمنح لا ترد، تبلغ نسبة المنح الاقتصادية في حالة جامو وكشمير ٩٠% مقابل ١٠% فقط للقروض، بالإضافة إلى إلغاء الديون المستحقة في بعض السنوات. وبدأت الحكومة الهندية بالفعل فى تنمية البنية الأساسية بالولاية خاصة فيما يتعلق بمشروعات بناء السكك الحديدية، وتعبيد ورصف الطرق، وإعادة بناء الجسور المتهالكة، وبناء المدارس، ومشروعات توليد الطاقة، بالإضافة إلى مشروعات التنمية السياحية بالولاية [١].

ـ على العكس من عملية توظيف الأداة الاقتصادية في النزاع حول كشمير، ظهرت في السنوات الأخيرة بعض الأصوات في البلدين تطالب باستغلال الفرصة البديلة المتمثلة بالمكاسب الاقتصادية المتوقعة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين في حالة تطبيع العلاقات الثنائية وتسوية مشكلة كشمير، خاصة في مجالي التجارة ومصادر الطاقة. وعلى سبيل المثال، بلغت قيمة الصادرات الباكستانية إلى الهند في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حوالي ٦٥ مليون دولار فقط من إجمالي ٨,٨ مليار دولار (بنسبة ٠,٧٤% من إجمالي الصادرات الباكستانية)، بينما بلغت قيمة الصادرات الهندية إلى باكستان في العام نفسه حوالي ١٨٦ مليون دولار من إجمالي ٤٤ مليار دولار (بنسبة حوالي ٠,٤٢% من إجمالي الصادرات الهندية) بنسبة إجمالية لا تتعدى ٠,٤٨% من إجمالي صادرات البلدين، وذلك بالمقارنة مع اعتماد باكستان على السوق الهندية في تصريف ٥٦% من إجمالي الصادرات الباكستانية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠٠٥). مرجع سابق، ص١٨٣-١٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٩٤٨-١٩٤٩) والحصول على ٣٢% من وارداتها من السوق ذاتها. وتطرح بعض التحليلات تقديرات متفائلة لحجم التجارة المتوقعة بين البلدين في حالة تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين[١].

وفي ضوء المكاسب المتوقعة السابقة لطرفي الصراع، دأب قطاع الأعمال في البلدين على ممارسة الضغوط على الحكومة للفصل بين المسارين السياسي والاقتصادي، غير أن معارضة المؤسسة العسكرية في البلدين، خاصة في باكستان، حالت دون إجراء أية تحولات في الملف الاقتصادي بسبب رهن المؤسسة العسكرية التطور في الملف الاقتصادي بالملف السياسي والأمني. بل وقد اعتبر طرفا الصراع – خاصة باكستان– أن تجميد الملف الاقتصادي بمثابة نوع من العقاب للطرف الآخر. وهكذا، وعلى سبيل المثال، رفضت باكستان منح الهند وضع الدولة الأولى بالرعاية، كما ظلت الهند أحد العقبات الرئيسية أمام انضمام باكستان إلى رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي[٢].

ثانياً: فيما يتعلق باستخدام الأداة الدعائية

– ظهرت الدعاية الإعلامية الباكستانية بصورة واضحة ومؤثرة عام ١٩٦٥، عندما قامت الهند بشن هجوم مدينتي "لاهور" و "سلكت" الباكستانيتين. حيث استغلت باكستان هذا الهجوم وشنت حملة إعلامية واسعة في جميع أنحاء العالم، صورت هذا الهجوم الهندي بأنه محاولة لغزو باكستان، وانتهاك صريح للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن. ولاقت هذه الحملة نجاحاً كبيراً عندما أدانت معظم دول العالم وخصوصاً الدول الغربية هذا الاعتداء الهندي، وطالبت الهند باحترام سيادة باكستان وقرارات الأمم المتحدة [٣].

– استغل رئيس وزراء باكستان عام ١٩٧٣ "ذو الفقار علي بوتو" الاضطرابات التي تفجرت في وادي كشمير في مايو من ذاك العام، حول كتاب "دائرة معارف الأطفال"، الذي تضمن رسوم

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٨٤.
(٢) المرجع السابق، ص١٨٤.
(٣) لامب، مرجع سابق، ص٣٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسيئة للنبي محمد (عليه الصلاة والسلام) [١]. لتشن باكستان حملة دعائية على الهند، أظهرت من خلالها أهمية هذه الاضطرابات كدليل لرفض الرأي العام في كشمير للهيمنة الهندية [٢].

– بدأت الهند منذ بداية التسعينات بتوظيف أدوات سياستها الخارجية وخاصة الأداة الدعائية، في إبراز خطورة الدور الذي تقوم به الجماعات الكشميرية المسلحة المتواجدة داخل كشمير أو آزاد كشمير أو باكستان، على أمنها القومي، وذلك في ظل تساعد هجمات تلك الجماعات على القوات الهندية في جامو وكشمير، وهو ما أسفر عن سقوط آلاف الضحايا من القوات الهندية والمواطنين الكشميريين[٣].

– قامت الحكومة الباكستانية بحملة دعائية لإبراز دور "حركة تحرير كشمير العالمية" محركة شعبية تكافح للاستقلال، وساعدتها في طرح قضية كشمير إقليمياً ودولياً، حيث وصل صوتها إلى الكونغرس الأمريكي والبرلماني الأوروبي، فضلا عن المشاركة في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول عام ١٩٩١، والمشاركة أيضاً في مؤتمر القمة الإسلامي في داكار في ديسمبر ١٩٩١، فضلاً عن المشاركة في مؤتمر دول حركة عدم الانحياز[٤] .

– نتيجة لأحداث كارجيل ١٩٩٩، فرضت الهند حظراً على البرامج التلفزيونية الباكستانية في لم ترفعه حتى شهر أكتوبر ١٩٩٩، عندما وقع الانقلاب العسكري في الباكستان، وجاء بروزير مشرف إلى الحكم[٥].

– رغم كل الإجراءات التي قامت بها باكستان تجاه الجماعات الدينية المتطرفة سواء داخل باكستان أو في كشمير، إلا أن هذا لم يمنع الدعاية الهندية من تسليط الضوء على باكستان في يتعلق بدعم ما أسمته الهند "الحركات الإرهابية المتطرفة"، خاصة مع تمسك باكستان بإظهار الدعم "المعنوي والسياسي والدبلوماسي" للحركات الكشميرية المناوئة للهند [٦].

---

(١) محافظة، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) Schofield, op. cit, p322.

(٣) الشيخ، مرجع سابق، ص١٢١.

(٤) الحديثي(١٩٩٨)، مرجع سابق، ص٢١٥.

(٥) هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، موقع الهيئة على الإنترنت:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_623000/623310.stm

(٦) الشيخ، مرجع سابق، ص١١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة واستنتاجات

منذ استقلال الهند وباكستان عن الإمبراطورية البريطانية عام ١٩٤٧م، والتوتّر قائم في المنطقة لا يهدأ، مما جعلها من أخطر المناطق المرشحة لتشهد واحدة من أخطر الحروب الطاحنة في التاريخ البشري، بسبب انتشار السلاح النووي لدى طرفي النزاع، وبسبب أهمية موضوع هذا النزاع بالدرجة الأولى.

حيث تعتبر قضية كشمير –بما تشكله من أهمية إستراتيجية وتاريخية ودينية وثقافية لطرفي النزاع– من أعقد القضايا التي شهدها مجال النزاعات الدولية سواء فيما يتعلق بظروف نشوء هذه الأزمة، أو في تطورها، أو فيما يتعلق بمستقبل التسوية السلمية لها، بحيث يمكن اختصار موقف طرفي النزاع بجملة واحدة: ((كشمير جزء لا يتجزأ من باكستان/ كشمير جزء لا يتجزأ من الهند))، ومن هنا كانت السياسة الخارجية لكل من الدولتين تجاه كشمير، تستند إلى مجموعة من الثوابت غير القابلة للمناقشة أو المساومة، حتى في أكثر مراحل الأزمة ليونة، وفي ظل العديد من بوادر التفاهم والتقارب التي سادت العلاقة بين البلدين. وهذا ما جعل من الأداة العسكرية، الوسيلة المفضلة لإدارة النزاع من جانب الطرفين، في حين كانت الأداة الدبلوماسية الوسيلة اللاحقة لاستخدام الأداة العسكرية وليس الوسيلة المُبادِئة، في حين تم تهميش باقي أدوات السياسة الخارجية مثل الأداة الإعلامية والاقتصادية، والتي تزايد دورها في السنوات الأخيرة فقط، مع تزايد صعوبة اللجوء للأداة العسكرية بين البلدين النوويين، بعد تجربة كارجيل عام ١٩٩٩، وجامو عام ٢٠٠٢، والتي جعلت كلا الطرفين أكثر حرصاً على عدم التصعيد الذي قد يؤدي إذا ما خرجت الأمور عن السيطرة إلى حرب مدمرة للجانبين.

ويتلخص الموقف الهندي من قضية كشمير في التمسك بالإقليم، وإغلاق أي حوار بشأنه سواء مع باكستان أو أي طرف دولي آخر، فحكومة الهند تعلن استعدادها لتسوية أية قضية معلقة مع باكستان، لكن وحدة أراضي الهند وسيادتها ليست محل مناقشة، حيث أن الوضع في جامو وكشمير يعد شأناً هندياً داخلياً وليس من اختصاص أي طرف سوى الحكومة الهندية وحدها، وقد تم ضم ولاية جامو وكشمير إلى الهند طبقاً للبنود المنصوص عليها في قانون الاستقلال، وهو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انضمام نهائي وقانوني، ولا يقبل التشكيك فيه، ولقد حدث نفس الشيء مع باكستان عندما انضمت بعض الولايات إليها، وتم قبول قرارات حكام تلك الولايات، وإذا كان هناك أمر لم يحسم بعد منذ التقسيم، فلا شك أنه سيكون ضرورة قيام باكستان بالتخلي عن الجزء الذي تحتله بصورة غير مشروعة من ولاية جامو وكشمير.

فا لموقف الهندي من قضية كشمير والصراع حولها يتمثل في سعي نيودلهي إلى البحث عن سبل لإدارة الصراع حول كشمير على نحو يخدم ويعظم مصالحها الإستراتيجية دون أن تحرص على إيجاد تسوية أو حل نهائي لهذا الصراع، يمكن أن يفقدها سيطرتها على معظم مناطق الإقليم، لذلك حرص صناع القرار في الهند على الاستمرار في سياسة ثابتة إزاء قضية كشمير، وهي السياسة القائمة على التمسك بوحدة أراضي الهند، بما فيها كشمير الهندية، وعدم السماح بمناقشة هذا الأمر أو المزايدة عليه من جانب أي طرف من ناحية، مع مواربة الباب أمام باكستان للإبقاء على الحوار معها في أية قضية، بخلاف قضية كشمير، من ناحية أخرى، وتمضي هذه السياسة بمصاحبة إستراتيجية دعائية تعتمد على إلقاء الكرة في الملعب الباكستاني عن طريق تحميل باكستان مسؤولية انتشار الإرهاب وعدم الاستقرار في إقليم كشمير والمنطقة بأسرها. وهذا ما ظل القادة الهنود يؤكدون عليه دوماً.

أما الموقف الباكستاني فقد استند منذ البداية إلى أحكام الشرعية الدولية، وما أعلنه المسؤولون الهنود من التزامهم بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بصدد تحديد موقف الدول التي تتكون منها شبه القارة الهندية بعد تقسيمها، حيث يتم بالرجوع إلى شعب الدولة التي كان يحكمها حاكم من غير ديانة الشعب، وهو ما ينطبق على إقليم كشمير.

من ناحية أخرى استندت باكستان في موقفها إلى الروابط القوية التي تربطها بكشمير، سواء من الناحية الدينية أو البشرية أو الاقتصادية، من ناحية أخرى حاولت باكستان وفي حدود إمكاناتها أن تقدم الدعم العسكري المباشر وغير المباشر إلى الكشميريين في الجزء الذي تسيطر عليه الهند ودخلت في أكثر من مواجهة مع الهند لهذا السبب، وكانت تكلفة هذه المواجهات عالية بالنسبة لباكستان، إذ فقدت في إحداها جناحها الشرقي، لتقوم دولة بنجلاديش.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حاولت باكستان أيضاً الاستفادة من التطورات الإقليمية والدولية خلال نصف القرن الماضي لتدعيم عناصر قوتها وموقفها تجاه كشمير، إلا أنها لم تنجح في هذا الصدد النجاح المطلوب، أو بالقدر الملائم الذي يحقق لها هذا الهدف.

مما فرض على باكستان إعادة تقييم إستراتيجيات وأدوات إدارة الصراع مع الهند حول كشمير، ورغم أن هذا الاتجاه مازال محدودا، إلا أنه يشهد قبولا متزايدا بما في ذلك داخل المؤسسة العسكرية والقيادات العسكرية المتقاعدة، بالإضافة إلى بعض اتجاهات الرأي العام ذات الميول الليبرالية. وتمتد عملية إعادة التقييم تلك إلى الإستراتيجية الباكستانية وأدواتها التقليدية المستخدمة في إدارة الصراع مع الهند حول كشمير، سواء سياسة العمليات العسكرية المحدودة مثل كارجيل، أو سياسة دعم المقاومة الكشميرية المسلحة، التي ساهمت في تدهور الموقف الباكستاني.

ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: اعتمدت باكستان منتصف الثمانينيات بشكل خاص علي عدد من الآليات شملت، الدعوة إلى المفاوضات المباشرة مع الجانب الهندي، وتخفيض حدة الصراع مع الهند بشأن كشمير، والعمل على تدويل الصراع وموازنة الثقل الهندي، وهو ما واجه صعوبات كثيرة بسبب رفض الهند لفكرة تدويل الصراع.

ثانياً: ركزت الهند علي عدد من الآليات والمبادئ، كان أهمها التأكيد على اعتبار الإطار الثنائي هو الإطار الوحيد المقبول للتفاوض بشأن مشكلة كشمير وقضايا الصراع الهندي الباكستاني بشكل عام. والعمل علي جر باكستان إلي سباق تسلح، خاصة في المجال النووي، وبما يهدف إلى إنهاك الاقتصاد الباكستاني وتحميله تكاليف وأعباء اقتصادية تفوق قدراته الحقيقية بما يقوده إلي انهيار مؤكد علي المدى البعيد. والعمل على عزل النظام الباكستاني من خلال اتهامه بدعمه للإرهاب، وموازنة النفوذ والدور الباكستاني من خلال العمل علي تطوير سلسلة من التحالفات الهندية الدولية، خاصة مع روسيا والولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلي الدعم العسكري والمادي لتحالف الشمال داخل أفغانستان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: انعكس استغلال الهند وباكستان للبيئة الأمنية الجديدة لأحداث سبتمبر في إدارة الصراع حول كشمير، وهو ما بدا في محاولة الطرفين ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية للتورط في الصراع، وانتزاع وعود أمريكية بتسوية هذا الصراع بعد انتهاء الحرب في أفغانستان، من خلال استغلال الوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة خلال تلك الحرب، وتزايد الإدراك الأمريكي بخطأ الانسحاب من المنطقة عقب انتهاء الحرب السوفيتية الأفغانية وتصاعد الحديث عن إعادة تنشيط المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فضلا عن تصاعد الاتجاهات التي أكدت على وجود علاقة بين الإرهاب الدولي وعدم تسوية المشكلات والصراعات الإقليمية، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلة كشمير. وقد اعتمدت باكستان علي توظيف موقفها الداعم للحرب الأمريكية في أفغانستان والتضحية بحليفها الاستراتيجي في أفغانستان (نظام طالبان) والذي مثل إحدى أوراقها الرئيسية في إدارة صراعها مع الهند منذ نهاية الحرب الأفغانية ــ السوفيتية.

رابعاً: تنوعت الرؤى الهندية حول المنهج الأنسب لإدارة الصراع، ففيما اتبع نهرو منهجاً متعدد الأطراف من خلال تفعيل دور مجلس الأمن في الصراع، اتبعت إنديرا غاندي منهجا يقوم علي الاعتماد علي الإطار الثنائي، وهو ما أسهم في توقيع اتفاقية سيملا بين الجانبين في عام ١٩٧٢، واعتمد رئيس الوزراء آتال بيهاري فاجباي علي تطبيق منهج واقعي يقوم علي الجمع بين سياسة الاستخدام المحدود للقوة العسكرية (المناوشات العسكرية عبر خط السيطرة) وتصعيد الصراع إلي حافة الهاوية (التعبئة، والحشود العسكرية علي جانبي خط السيطرة)، وتصعيد سياسة سباق التسلح والانتقال بها إلي مستويات أكثر تقدما (إجراء التجارب النووية والصاروخية)، وسياسة الأمر الواقع، جنبا إلي جنب مع استخدام سياسة الدبلوماسية والتفاوض الثنائي المباشر (قمة لاهور ١٩٩٩ بين نواز شريف وآتال بيهاري، ثم قمة أجرا في يوليو ٢٠٠١). وقد دعم من هذا الاتجاه تزايد الإدراك بأن مشكلة كشمير قد حملت الهند أعباء سياسية واقتصادية باهظة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: يمكن القول أن السياسة الباكستانية لم تستطع الاستفادة من الأخطاء الهندية في التعامل مع الكشميريين بالقدر المطلوب، وهي الأخطاء التي ساعدت إضافة إلى عوامل أخرى في بروز حركة المقاومة الإسلامية بفصائلها المختلفة في كشمير. وقيامها بنشاطات عسكرية بعيدة عن سيطرة مخططي السياسة الخارجية الباكستانية، وكان من نتائج هذه العمليات خلق متاعب لباكستان على خط وقف إطلاق النار مع الهند، أو إدخالها في مواجهات لم تكن مستعدة لها، إضافة إلى أن بعض عمليات المقاومة، والتي حاولت الهند توظيف نتائجها إعلامياً على المستوى الدولي، قد خلقت اتجاهاً دولياً لاتهام باكستان برعاية الإرهاب الدولي، وهو ما أضاف مصدراً جديداً من مصادر الضغوط على السياسة الباكستانية تجاه كشمير، وأفقدها قدراً من مصداقيتها تجاه القضية الكشميرية.

سادساً: يمكن تلخيص الموقف الأمريكي من الصراع، بأن الولايات المتحدة قد استطاعت الجمع بين التلميح بتبني سياسة تجاه كشمير أكثر توافقا مع الموقف والمصالح الباكستانية، من ناحية، والتلويح بالتحول إلى مناصرة الهند صراحة، من ناحية أخرى. وفى الوقت نفسه، ممارسة الضغوط على الطرفين بما يحول دون تصعيد الصراع إلي الحد الذي يهدد باندلاع صراع تقليدي مباشر. غير أن تلك الضغوط لم تصل إلى الحد الذي يجبر الطرفين علي الجلوس علي مائدة المفاوضات والاستعداد لتقديم تنازلات حقيقية تضمن تسوية الصراع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً : الدوريات

- أحمد، محمد أبو الفضل، (١٩٩٠). باكستان وحكومة نواز شريف الجديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠٤.

- أمين، طاهر، (١٩٩٤). السياسة الهندية في كشمير، **مجلة قضايا دولية**، العدد ٢٣٧، السنة الخامسة .

- الترابي، أليف الدين، (١٩٩٨). أي مفاوضات تريدها الهند، **مجلة كشمير المسلمة**، العدد٧٤.

- الجوهري، خالد عبد العزيز، (١٩٩٩). الأزمة السياسية في الهند السيناريو والتداعيات، **مجلة السياسة الدولة**، العدد ١٣٧.

- حسني، محمود حسن، (١٩٩٩). العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي، **كراسات إستراتيجية** ، العدد ٧٩ ، السنة التاسعة .

- الشيخ، طارق عادل، (٢٠٠٢). كشمير ورؤى ما بعد ١١ سبتمبر، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٤٨ .

-عارف، نصر محمد، (٢٠٠٠). العقوبات والمعونات : دراسة في عملية إعاقة التنمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٣٩.

- عبد الفتاح، بشير، (٢٠٠٢ ب). الهند وباكستان: صراع متجدد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٤٩.

- عبد الفتاح، بشير، (١٩٩٩). الصراع الهندي ــ الباكستاني ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٣٧.

- علي، جمال محمد، (١٩٩٠). مشكلة كشمير واحتمالات النزاع المسلح، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سامي، عزيز، (١٩٨٦). الهند: عام على حكم راجيف غاندي: الاستمرارية والتحول، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٨٤ .

- شعبان، عبد الحسين، (٢٠٠١). الحصار الدولي وتشريع القسوة، **كراسات العراق تحت الحصار**، العدد ١٠ .

- طاهر، أحمد، (٢٠٠٢). أزمة كشمير بين معضلة الانتخابات والدور الأمريكي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ .

-فودة، محمد رضا، (١٩٩٩).الصراع الباكستاني الهندي: الحرب في كشمير، **مجلة الدفاع**، العدد١٦٠.

- قازان، رودي، (٢٠٠٢). كشمير في قلب الصراع الهندي الباكستاني، م**جلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد ٤٢ .

- محافظة، علي، (١٩٩٩). كشمير وجذور الصراع الهندي الباكستاني، **مجلة الاقتصاد المعاصر**، العدد ١٦.

- معوض، نازلي، (١٩٧٢). اتفاقية سيملا والمصالحة الهندية الباكستانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٣٠ .

ثانياً : الكتب

- أبو دية، سعد، (١٩٨٣). **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، عمان: منشورات دائرة الثقافة والفنون .

- بركات، نظام وآخرون، (١٩٨٩). **مبادئ علم السياسة**، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع.

- بغداد سيدي، محمد، (٢٠٠١). **الصراع على كشمير في العلاقات الهندية-الباكستانية**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البكري، عدنان، (١٩٨٥). **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، الكويت: دار الشرع للنشر.

- ثاير، شارل، (١٩٦٠). **الدبلوماسي**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

-الرمضاني، محمد إسماعيل، (١٩٩٢). **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، بغداد: دار الحكمة.

- الحديثي، هاني إلياس، (١٩٩٨). **سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

- الحديثي، هاني إلياس، (١٩٨٢). **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** ، بغداد، دار الرشيد للنشر.

- الحلوة، محمد، (١٩٨٤). **العلاقات الدولية** ، ط١ ، عمان: دار الكرمل .

- خلف، محمود، (١٩٩٧). **النظرية والممارسة الدبلوماسية**، عمان: دار زهران للنشر.

- زهرة، عطا صالح، (١٩٩٣). **في النظرية الدبلوماسية**، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.

- السرحاني، زيد بن محمود، (١٩٩٩). **اللغة الاقتصادية المعاصرة**، الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية ، سلسلة كتاب الرياض.

- سليم، محمد السيد، (١٩٩٨) **تحليل السياسة الخارجية** ، ط٢ ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

- سليم، محمد السيد، (٢٠٠٢). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- الشامي، علي حسين، (١٩٩٠). **الدبلوماسية نشأتها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، بيروت: دار العلم للملايين.

- شهاب الدين، فتحي، (١٩٩٩). **كشمير المسلمة** ، طنطا: دار البشري للثقافة والعلوم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الصويغ، عبد العزيز حسين، (٢٠٠١) . **المملكة العربية السعودية وتنمية العالم الإسلامي**، الرياض : أوراق للنشر والبحوث والإعلام .

- العويني، محمد علي، (١٩٨٢). **العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الإعلامية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

- غالي، بطرس، وعيسى، محمود خيري، (١٩٨٩). **المدخل للعلوم السياسية** ، ط٧ ، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية .

- فاضل، صدقة يحي، (٢٠٠١). **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، في: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية السعودية.

- فروخ، عمر، (١٩٥١)، **باكستان دولة ستعيش**، بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع .

- فضة، محمد، (١٩٨٠). **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث**، (ط١)، عمان: الجامعة الأردنية .

- فوق العادة، سموحي، (١٩٧٣). **الدبلوماسية الحديثة**، (ط١) ، بيروت: دار اليقظة العربية.

- القباع، عبد الله سعود، (١٩٨٦). **السياسة الخارجية السعودية**، مطابع الفردوس، الرياض.

- كانتور، روبرت، (١٩٨٩). **السياسة الدولية المعاصرة** ، ترجمة احمد الظاهر ، (ط١) ، عمان: مركز الكتب الأردني .

- لابيه، ماري هيلين، (١٩٩٦). **الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية**، ترجمة حسين حيدر، ط١، بيروت: دار منشورات عويدات .

- لامب، ألاستر، (١٩٩٢). **كشمير: ميراث متنازع عليه (١٨٤٦-١٩٩٠)**، ترجمة سيل زكار، دمشق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مصباح، زايد عبيد الله، (١٩٩٩). **الدبلوماسية**، بيروت: دار الجيل .

- مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٧٩). **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

- منّاع، هيثم، (٢٠٠٠). **موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان** ، دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع .

- مهنا، محمد نصر، (١٩٩٨). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث .

- نيكسون، هارولد، (١٩٥٧). **الدبلوماسية** ، ترجمة محمد مختار الزقزوقي ، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.

- الهزايمة، محمد عوض، (١٩٩٩) . **السياسة الخارجية الأردنية: في النظرية والتطبيق**، عمان: دار عمار .

- الهياجنة، محمد، (٢٠٠٠). **مبادئ العلوم السياسية** ، (ط١) ، عمان: المكتبة الوطنية .

ثالثاً : فصل في كتاب محرر

- عبد الفتاح، بشير، (٢٠٠٢أ). السياسة الهندية تجاه قضية كشمير، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، **قضية كشمير**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة .

- محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٢). الأهمية الإستراتيجية لكشمير، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرر)، **قضية كشمير**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المنصور، منصور عبد الله، (١٩٩٩). السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي للدور السعودي وأهم العوامل المؤثرة فيه، في: **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام**، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية .

رابعاً : منشورات مؤسسات

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠٠٥). **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤: مشكلة كشمير .. تصاعد احتمالات التسوية**، القاهرة .

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،(٢٠٠٤) **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣: حالة كشمير والعلاقات الهندية الباكستانية** ، القاهرة.

- مركز القدس للدراسات السياسية، (٢٠٠٦)، **المشهد السياسي الباكستاني في عهد الجنرال برويز مشرف**، الملف الاستراتيجي، العدد (٤٠) .

خامساً : الرسائل الجامعية

- الحضرمي، عمر، (١٩٩٢) . **البعد الاقتصادي في محددات السياسة الخارجية السعودية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان .

- كناكرية، وائل عادل، (١٩٩٩). **سياسة المعونات اليابانية للأردن في الفترة من ١٩٧٣ – ١٩٩٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق .

سادساً : الصحف والجرائد

- جريدة القبس، العدد ١٢٠٢٤، ١ سبتمبر ٢٠٠٥.

- صحيفة البيان الإماراتية، ١٨ يونيو ١٩٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صحيفة الحياة، ٢٢ يونيو ١٩٩٩.

- صحيفة الرأي، الأحد ٢٠٠٥/١١/١٨ .

- صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨٥٩٠، ٥ يونيو ٢٠٠٢م.

- صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٦٣٩، ١٩ ابريل ٢٠٠٥.

- صحيفة الوطن، العدد ١٢٣٦، ١٧ فبراير ٢٠٠٤م.

- صحيفة الوطن ، الاثنين ٢٠٠٥/٤/١٨ .

- صحيفة اليوم، العدد ١١٧٨١، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥.

- كشمير نزاع مستمر منذ نصف قرن، صحيفة الحياة، ١٩٩٩/٥/٢٨.

سابعاً : الإنترنت

أمين، طاهر، (٢٠٠٢). كشمير.. تاريخا وصراعا، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦: **http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2002/06/article13.shtml**

- ايفانزر، غراهام، نيونهام، جيفري، (١٩٩٨). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي، موقع مركز الخليج للأبحاث على الإنترنت :

http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

- الباقي، مصباح عبد الله، (٢٠٠١). الهند وباكستان يساندان أمريكا أملا في كشمير، موقع إسلام اون لاين على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٢:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2001-10/02/Article5.shtml

- علاوي، سامر، (٢٠٠١). القمة الهندية- الباكستانية: "حوار الموائد" أفضل من "حوار الميدان" ، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٥:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/07/article11.shtml

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد العاطي، محمد، (٢٠٠٦)، كشمير.. نصف قرن من الصراع، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧ :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5AAFD3A8-16E4-41C5-86A5-B4CA62440A97.htm

- غراهام ايفانزر وجيفري نيونهام، (١٩٩٨). **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي، موقع مركز الخليج للأبحاث على الإنترنت :

http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

- خان، ظفر الإسلام، (٢٠٠٦). كشمير.. هل تدفع باكستان والهند للحرب مجددا؟، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧ :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2247CADA-3F7B-44FF-92E9-9FC15CBF03C3.htm

- مجلة المجتمع، العدد ١٦٣٠، ١١ ديسمبر ٢٠٠٤، موقع المجلة على الإنترنت :

http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=

- مجلة المجتمع، العدد ١٦٣٠، ١١ ديسمبر ٢٠٠٤، موقع المجلة على الإنترنت:

www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=152821

- فهمي، شيرين، (٢٠٠٥). الوصفة الأيرلندية لحل الأزمة الكشميرية، المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/01/article01.shtml

- قناة الجزيرة، ملفات خاصة: الهند وباكستان .. صراع مستمر، ٢٠٠٤/١٢/١٧:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9DDBB8A-A974-4A79-901E-387519DECAB7.htm

- هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، موقع الهيئة على الإنترنت:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_623000/623310.stm152821 .-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً : المراجع الأجنبية

-Manners, Ian., (2001), **The Foreign Policies of European Union Member States**, Manchester: Manchester University Press.

-Hao, Yufan, (2005), **China's Foreign Policy Making,** Hampshire: Ashgate Publishing, Ltd.

-Pollard, Vincent Kelly, (2004), **Globalization, Democratization and Asian Leadership,** Hampshire: Ashgate Publishing, Ltd.

-Swearingen, Rodger. (1962), **The World of Communism: Answers to the 100 Questions Most Often Asked by American High School students**, Boston, Houghton Mifflin.

- Holsti, K. J., (1977), **International Politics**, New Jersy, Prentice Hall, p244.

-Hass, Richard N **., Sanction Madness** , Foreign Affairs , Vol 76 , No 6 . November / December 1997 .

-Martin, J. (1967), **Effectiveness of International Propaganda**, in: international and Intercultural communication, New York: Hasting House.

- Shuja, Sharif., (2002). **The Conflict In Kashmir,** Contemporary Review; Vol. 281, Issue 1641.

- Sikand, Yoginder., (2000). **Hazrat Bulbul Shah**: **The First Known Muslim Missionary in Kashmir.** Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 20, Issue 2.

- Khan, Bashir Ahmad., (2000). **The Ahl-i-Hadith: A Socio-Religious Reform Movement in Kashmir**, Muslim World, Vol. 90 Issue 1/2.

-Sazawal, Vijay K., (1992), **Understanding World Geopolitics And Its Impact On Kashmir**, Indo-American Kashmir Forum, Available at:

http://www.kashmir-information.com/IAKF/GeoPolitics.html

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

-Madhok, Bal Raj,. (1992). **Kashmir: The Storm Center of the World**, Houston, Texas: A. Ghosh Publisher. Available at:

http://www.kashmir-information.com/Storm/chapter3.html

- Haqqani, Husain., (2003), **Pakistan's Endgame in Kashmir**, India Review, Vol. 2 Issue 3.

- Desmond, Edward., (1995). **The insurgency in Kashmir (1989-1991)**, Contemporary South Asia, Vol. 4 Issue 1.

- Nayar, Kuldip., (1992) **Kashmir: Re-reading its past in order to proffer a practicable solution**, Round Table; Jul92, Vol. 323 Issue 1.

- Ghose, Gauvav., (2005), **Third-Party Intervention in Ethno-Religious Conflict: Role Theory, Pakistan, and War in Kashmir, 1965**, Terrorism & Political Violence, Vol. 17 Issue 3.

- The Simla Agreement, International Debates; Dec2004, Vol. 2 Issue 9.

- Schofield, Victoria, (1997), **Kashmir--today, tomorrow**?, Asian Affairs; Oct97, Vol. 28 Issue 3.

- Indurthy, Rathnam., (2005), **The Turns and Shifts in the U.S. Role in the Kashmir Conflict since 1947: Today's Propitious Times for a Facilitator to Resolve It**, Asian Affairs: An American Review, Vol. 32 Issue 1.

-Alexandroff, Alan S., (2000). **India and Pakistan in the Conflict over Jammu-Kashmir,** Program on Conflict Management and Negotiation, Centre for International Studies, University of Toronto.

- Guha, Ramachandra, (2004), **Opening a Window in Kashmir**, World Policy Journal, Vol. 21, Issue 3.

-James, Carolyn C., (2005). **Religion as a Factor in Ethnic Conflict: Kashmir and Indian Foreign Policy**, Terrorism & Political Violence, Vol. 17 Issue 3.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

-James, Carolyn C., (2005). **Religion as a Factor in Ethnic Conflict: Kashmir and Indian Foreign Policy**, Terrorism & Political Violence, Vol. 17 Issue 3.

- Mohan, C. Raja, (2005), **What If Pakistan Fails? India Isn't Worried ... Yet**, Washington Quarterly, Vol. 28 Issue 1.

- Jones, Owen Bennett, and Shaikh, Farzana., (2006), **Pakistan's foreign policy under Musharraf: between a rock and a hard place**, University of Cambridge and Chatham House.

-Singh Jafa, Yateendra., (2005). **Defeating Terrorism: A Study of Operational Strategy and Tactics of Police Forces in Jammu & Kashmir (India)**, Police Practice & Research, Vol. 6 Issue 2.

-Rahman, Maseeh, (2005). **India Warms to Pakistan's Musharraf**, World & I Magazine, , Vol. 20 Issue 6/7.

-Lamb, Alastair, (1994), **The Indian claim to Jammu & Kashmir: Conditional accession**, **plebiscites and the reference to the to the United Nations,** Contemporary South Asia; Mar1994, Vol. 3 Issue 1.

-Abdullah, Sheikh Mohammad., (1965), **Kashmir, India And Pakistan**, Foreign Affairs, Vol. 43, Issue 3.

- Korbel, Josef., (1954). **Danger In Kashmir**, Foreign Affairs, Vol. 32, Issue 3.

- Mattoo, Amitabh., (2003), **India's "Potential" Endgame in Kashmir,** India Review, Jul2003, Vol. 2 Issue 3.

- Lippmanin, Walter, (1943), U.S.A Foreign Policy, Boston.

-Wikipedia Encyclopedia on the Internet (**Foreign Policy**):

http://en.wikipedia.org/wiki/Foreign_policy

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Indian Pakistani Foreign Policy Instruments and Kashmir Issues: A Case Study

By

Khaled Abdulqader Mohammad

Supervisor

Dr. Saa'd Abudayeh, Prof

ABSTRACT

The goal of this study is to spot the light on the foreign policy tools in a deep-seated conflict, consider one of many suspended causes after the Second World War, which caused by British colonialism. It also addressed the Indian Pakistani foreign policy toward Kashmir Issue, by clarify the both states policy toward the cause and the conflict between them. And the effect of this policy on the Indian Pakistani relations. In addition to clarify the mechanism of usage foregin policy tools by the two parts.

The study based on the assumption that, Kashmir had a very great importance for both states, that what made the reach to a solve is very difficult. Because of the failure to do what ought to be done in the usage of diplomacy tool by the two parts.

The results of the study where:

First: since middle of eighteenth, Pakistan depended on some tools included; asking for direct negotiation with India, and internationalize the conflict, which refused by India.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Second: India concentrated on some principles and mechanisms, the most important was the assurance on cosider the bilateral framework is the only and the accepted framework to negotiate about Kashmir and the issues of Indian Pakistani conflicts. India also tried to bringing Pakistan around armament race, Specially in the nuclear domain, in the way targets the exhaustion of Pakistan economy. And trying to isolate Pakistani regime by accusation it with terrorism.

Third: both of India and Pakistan use the new security trends after 11 September in conflict management about Kashmir. Through bringing USA gradually to the conflict, and taking promises from USA to settlement that conflict after the war against Afghanistan.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com